



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في القانون الخاص

إعداد الطالبة

أسماء إبراهيم بلال

إشراف الاستاذ المساعد

الدكتورة: أروى تقوى

العام الدراسي 2025-2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /2557/ م ب د تاريخ 2026/5/18

القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة رسالة الماجستير في القانون الخاص للطالبة : أسما إبراهيم بلال

بمعنوان

"المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة"

والمؤلفة من السادة

الدكتور علي الجاسم: الأستاذ في قسم القانون الخاص بكلية الحقوق / جامعة دمشق عضواً

الدكتورة أروى التقوى: الأستاذ المساعد في قسم القانون الخاص بكلية الحقوق / جامعة دمشق عضواً مشرفاً

الدكتورة مايا محمود: المدرس في قسم القانون الخاص / جامعة دمشق عضواً

فقد تمت المناقشة بتاريخ 2026/6/25 يوم الخميس الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المحكمة الافتراضية

بمبنى كلية الحقوق .

سكراً واحترافاً

إلى من أضاءت بمشاعل علمها طريقي البحثي، وصبرت على عشارتي طوال مسيرتي . أتقدم

إليك ببحتي هذا تعبيراً عن خالص شكري وتقديري لتوجيهاتكم الحكيمة، التي

كانت صمام الأمان لإتمام هذا العمل . مشرفتي الفاضلة الأستاذ المساعد في قسم

القانون الخاص الدكتور أروى تقوى .



♥ إلى نبض القلب ومرفيق الدرب ، إلى من كان سندي وقوتي ومصدر إلهامي . شكراً لأنك كنت الداعم الأول لي لأصل

إلى هذا اليوم . هذا النجاح لك كما هولي ، أهدي ثمرة تعبي لقلبك الجميل نروحي الغالي ، بلال .

♥ إلى من كانا لي عوناً في كل خطوة ، ولبسماً من كل تعب .

إلى اللذين علماني أن الطموح لا يعرف المستحيل إلى اللذين كانا نبضاً دافئاً يمدني بالقوة والدعاء .

أهديكم عملي هذا فتمكم أستمد النور ، وبدعواتكم أذل الصعاب والدي العزيزين

♥ إلى عائلتي الثانية التي احتضنت طموحي . إلى والدي اللذين أنجبا لي شريك حياتي وسندي .

أهديكم رسالتي هذه تعبيراً عن امتناني لوجودكم الدائم خلف كل نجاح أصل إليه عمي أبو بلال ، نروجة عمي أم بلال

♥ إلى من تقاسمت معهم الأيام والذكريات ، أتم الأمان وقت الخوف والفرح ووقت التعب بكم كبرت ووجودكم

أنجزت أخوتي الأعزاء عمار ، أميمة ، أميرة ، آيات ، سراب ، سمر

♥ إلى مهجة الفؤاد وقرّة العين وسند الأيام .

أهديكم نجاحي هذا وانتظر بفارغ الصبر نجاحاتكم بإذن الله أبنائي ، ملحم وهمام

♥ إلى السند الحقيقي والأخوة الذين لم تلدهم أمي ، مرفقاء الدرب الذين واجهوا معي الصعاب ، هذا الإنجاز هو نجاح لكم قبل أن

يكون لي صديقاتي العزيزات في كل أصقاع الأرض

مقدمة

العالم برمته يتقدم ويتطور نتيجة الثورة المعلوماتية والاتصالات التي فاقت تقنياتها وتحديثاتها كل التصورات فأينما اتجهنا اليوم ثمة حواسيب ووسائل اتصال أسقطت الحواجز المكانية والزمانية وجعلت العالم قرية صغيرة تمثل التقنية فيها واسطة النشاط وأداة الاقتصاد والمعرفة ورأس المال الفكري وقد تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيراً كبيراً في عدد كبير من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي كان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.

من هنا ظهرت الحاجة الملحة لوجود المحكمة الإلكترونية والنقاضي الإلكتروني الذي مهد لظهور المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم وتقديمه استشاراته عبر شبكة الإنترنت فأعفت النقاضي الإلكتروني من خلال المحكمة الإلكترونية المحامي والمتقاضي وجميع الفاعلين من الانتقال إلى المحاكم وحلت إلى حد كبير مشكلة اكتظاظ المحاكم بالمنقاضين ووكلائهم ليكون القاضي الإلكتروني من خلال المحكمة الإلكترونية من أهم المخرجات الأساسية في تحقيق النمو والتطور للحكومة الإلكترونية.

إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول مدى كفاية الإطار القانوني والإجرائي القائم لمواكبة تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية. وما إذا كان هذا النظام قادراً على تحقيق العدالة القضائية بكفاءة مع الحفاظ على الضمانات الأساسية للنقاضي في ظل غياب نصوص قانونية صريحة تنظم آلياته، والاعتماد المتزايد على الوسائل الإلكترونية في رفع الدعوى، وتبادل المذكرات وسير الإجراءات القضائية. وعليه فإن إشكالية البحث يمكن صياغتها على النحو الآتي :

1. ما المقصود بالمحكمة الإلكترونية وما الفرق بينها وبين المحكمة التقليدية ؟
2. ما الأساس القانوني لاعتماد المحكمة الإلكترونية في التشريع السوري ؟ وهل تكفي النصوص القانونية الحالية لتنظيم إجراءات النقاضي الإلكتروني ؟

3. كيف يتم رفع الدعوى إلكترونياً ؟ وهل تختلف إجراءات التقاضي الإلكتروني عن الإجراءات التقليدية ؟

4. إلى أي مدى يحقق التقاضي الإلكتروني الضمانات الأساسية للتقاضي ؟

5. هل يمكن الاستغناء عن الحضور الشخصي للأطراف في ظل المحكمة الإلكترونية ؟

6. ما أبرز الإشكالات العملية التي يثيرها تطبيق المحكمة الإلكترونية ؟

أسباب اختيار البحث :

تتبع أهمية البحث من كونه من الأبحاث القليلة في سورية في هذا المجال والذي يسلط الضوء على موضوع المحكمة الإلكترونية وسيشكل هذا البحث مع غيره من الأبحاث القليلة مرجعاً للمختصين والمهتمين بتحويل المحاكم التقليدية إلى محاكم إلكترونية لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال. بالإضافة كون الموضوع حيوي وفعال لاسيما بعد ما عاناه العالم من فيروس كورونا المستجد الذي فرض على العالم أشكال جديدة من التعامل تضمن التباعد الاجتماعي

هدف مشروع البحث :

تأتي هذه الدراسة إضاءة وعون للمنظمين والمختصين في حوسبة إجراءات التقاضي وتأسيس المحاكم الإلكترونية وإعداد الأنظمة والتشريعات الخاصة بها وذلك في ظل تسارع وتيرة إدخال التقنية الحديثة في إجراءات التقاضي، وما يشوب هذا الأمر من استفسارات علمية وعملية كثيرة حول مدى صحة قبول المستندات والمحركات الإلكترونية وحجيتها وطرق الإثبات الإلكتروني وإجراءات التقاضي الإلكتروني. وكذلك يهدف البحث إلى:

1. تتبع صور المحكمة الإلكترونية قديماً وحديثاً.

2. التكيف القانوني للمحكمة الإلكترونية.

3. تقديم مقترحات للمشرع السوري يعمل وفقها في تشريع واعتماد المحكمة الإلكترونية.

4. البحث في آلية عمل المحكمة الإلكترونية ورفع الدعوى إلكترونياً.

هذه الاستفسارات وغيرها هي ما تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه وتقديمه للعاملين والباحثين في مجال القضاء والمحاكم.

الدراسات السابقة :

نظراً لحدثة الموضوع فهناك قلة في المصادر والمراجع ولكن أذكر في الآتي بعض هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم:

1- دراسة (الأحمدي، 2024) :

دراسة بعنوان (التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة) بواسطة: عادل بن علي الأحمدي، وهو بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي- الإصدار السابع - العدد 63 (2 كانون الثاني 2024). وقد أبرزت هذه الدراسة شمولية وزارة العدل السعودية لجميع التقنيات الرقمية، ومراعاتها للمصالح العامة وملائمتها للمتغيرات والمستجدات الحديثة. ومعرفة اختصاصات المحاكم العامة، وبيان المقصود من التحول الرقمي وشرح طبيعة إجراءات التقاضي في المحاكم العامة.

وتتشابه دراسة (الأحمدي، 2024) مع هذه الدراسة من حيث إلقاء الضوء على إجراءات التقاضي الإلكتروني وبيان مفهومه وتختلف معها من حيث أن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على بعض القوانين المقارنة، بغرض الاستفادة من تجربة هذه الدول.

2- دراسة (النقي - سميران، 2023) :

دراسة بعنوان (التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة) بواسطة: علي خميس النقي، محمد علي سميران. وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم درمان الإسلامية تناول هذا البحث التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ويهدف إلى معرفة موقف السلطة القضائية في الدولة من التقاضي الإلكتروني، وكذلك معرفة جهود وزارة العدل في الانتقال إلى التقاضي الإلكتروني، ومستقبل القضاء الإلكتروني في الدولة.

وتتشابه دراسة (النقي، سميران 2023) مع هذه الدراسة باتباعهما المنهج الاستقرائي الوصفي في إلقاء الضوء على هذا الموضوع. كما تتشابهان في بيان البنية القانونية والتقنية للقضاء الإلكتروني في الامارات بشكل تفصيلي، وبيان الجهود المبذولة في سبيل الانتقال إلى التقاضي الإلكتروني.

3- دراسة (عبد القادر، 2021) :

دراسة بعنوان (التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة) بواسطة محفوظ عبد القادر. وهو بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 3، العام 2021. تناولت هذه الدراسة التعرض لعملية التقاضي الإلكتروني وبيان مفهومها وبيئتها وإجراءاتها لمعرفة مدى تأثير المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة.

وقد تشابهت دراسة (عبد القادر، 2021) مع دراستنا من حيث إلقاء الضوء أولاً على التقاضي الإلكتروني بشكل عام من حيث تعريفه وإجراءاته. ثم الخوض في بعض التشريعات المقارنة التي اتخذت خطوات بناءة في هذا الصدد.

4- دراسة (عبد الغني - هاجر، 2021) :

دراسة بعنوان (التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات) بواسطة بن عيرد عبد الغني - بضياف هاجر وهو بحث منشور في مجلة الدراسة والبحوث القانونية المجلد 6، العدد 2، لعام 2021. تناولت هذه الدراسة التقاضي الإلكتروني من خلال تفصيل مزاياه، والسلبيات التي تعيق تطبيقه. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التقاضي الإلكتروني يعد فعالاً إذا ما توافرت له الوسائل القانونية والمادية، إلا أنه يمكن أن يشكل مساساً بحقوق الأفراد إذا لم يطبق بالشكل الأمثل.

وقد أجمعت هذه الدراسات وغيرها على دراسة التقاضي عن بعد، دراسة نظرية بعيدة عن التطبيق باستثناء ما جاءت به بعض الدراسات من إلقاء الضوء على التجربة الإماراتية الرائدة مثل دراسة (النقي - سميران، 2023) وقد خلت جميع هذه الدراسات من الاجتهادات القضائية كون الموضوع يتسم بالحدثة والجدة.

منهج البحث :

تم في هذه الدراسة اعتماد المنهج الوصفي بطريقة استقرائية تحليلية بتقديم وصف شامل لموضوع الدراسة وبيان مضمونها وتحليل معطياتها ومن ثم الانتقال من مرحلة استقراء الجزئيات وتحليلها إلى استخراج المقترحات والحلول. وفي المبحث الثاني تم اعتماد منهج تحليل المضمون في المبحث الخاص بالتطبيقات العربية للمحكمة الإلكترونية.

خطة البحث :

في ضوء ما سبق بيانه ولغرض الإلمام بكافة محتويات دراسة المحكمة الإلكترونية والوقوف على ماهيتها ومشروعيتها وضماناتها وإلقاء الضوء على بعض التجارب العربية السبقة فقد تم تقسم البحث وفق الآتي:

الفصل الأول : ماهية المحكمة الإلكترونية

المبحث الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

المطلب الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومقوماتها

المطلب الثاني : خصائص المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

المبحث الثاني : تأصيل الجدل حول المحكمة الإلكترونية وضماناتها

المطلب الأول : الاتجاهان المؤيد والمعارض للمحكمة الإلكترونية

المطلب الثاني : ضمانات المحاكمة العادلة في المحكمة الإلكترونية

الفصل الثاني الدعوى القضائية بين الإلكترونية والتقليدية

المبحث الأول : الدعوى بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

المطلب الأول : أركان الدعوى وإجراءاتها بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

المطلب الثاني : طرق الإثبات بين الدعوى الإلكترونية والتقليدية

المبحث الثاني : التطبيقات العربية للمحكمة الإلكترونية

المطلب الأول : المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي الإماراتي

المطلب الثاني : المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي

الخاتمة والنتائج

الفصل الأول

ماهية المحكمة الإلكترونية

لابد بادئ ذي بدء من إلقاء الضوء والبحث المستفيض في مصطلح المحكمة الإلكترونية ومدى مشروعيتها حيث سأقوم في دراسة هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

المبحث الثاني : تأصيل الجدل حول المحكمة الإلكترونية وضماناتها

المبحث الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

تعد المحكمة الإلكترونية نظاماً قضائياً متكاملًا يعتمد على الوسائل الإلكترونية في كل مراحل الدعوى، لتقديم الادعاء وحتى صدور الحكم والتنفيذ، وذلك عبر منصات رقمية مؤمنة ومتربطة. ومع اتساع استخدام هذه المحاكم في العديد من الدول، ثار جدل قانوني وفقهي حول مشروعية هذا النوع من القضاء ومدى توافقه مع المبادئ الدستورية والقانونية المقررة. ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث في توضيح مفهوم المحكمة الإلكترونية، وبحث أركانها وخصائصها والوقوف على مدى مشروعيتها القانونية وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومقوماتها

المطلب الثاني : خصائص المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

المطلب الأول : مفهوم المحكمة الإلكترونية ومقوماتها

لابد من تسليط الضوء على تعاريف الفقه لهذا المصطلح الحديث وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له، فبعض الفقهاء حاولوا جاهدين وضع تعريف شامل وواضح للمحكمة الإلكترونية.

أولاً: تعريف المحكمة الإلكترونية

فقد عرفه بعضهم بأنه: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعاوى الإلكترونية ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحداث قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى، والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية وحفظ تداول ملفات الدعوى"¹ ويؤخذ على هذا التعريف إسهابه الشديد، وتضمنيه مصطلحات معلوماتية تخصصية تتأى عن اختصاص باحث القانون.

ونظراً لكون المحاكم الإلكترونية إحدى أهم ثمار ثورة الاتصالات والمعلوماتية فقد تداخل مفهومها كثيراً لحد التلاحم مع مفهوم التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد، فعند بحثنا عن تعريف وتحديد لماهية المحكمة الإلكترونية وجدنا أن اغلب الفقهاء قد عرفها والتقاضي الإلكتروني على أنهما مصطلح واحد.

فقد عرف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني: (عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات)²

¹ أوتاني، صفاء. (2012) المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، مج 28، ع1، ص170

² إبراهيم، خالد ممدوح. (2008) التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم - ط:1 الاسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي. ص12

ويؤخذ على هذا التعريف اقتصره على المرحلة الأولى من تقديم الدعوى، وهي مرحلة استدعاء الدعوى وتقديم المستندات المؤيدة للحق، فعند قبول أو رفض الاستدعاء والمستندات المرافقة له نقف عند هذا الحد وفقاً لهذا التعريف.

وهذا طبعاً يتناقض والهدف من المحكمة الإلكترونية الذي يتجلى في أخذ دور المحكمة الورقية من لحظة تقديم الدعوى إلى حين تنفيذ الحكم النهائي.

وورد في تعريف آخر (فهو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يُمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام)³

وننحو منحى من اتجه إلى نقد هذا التعريف بأنه إفراغ للإناء من محتواه وذلك لعدم تحديد طبيعة العلاقة التي تنشأ بين المدعي ومحاميه لأنه من المفترض وفقاً لهذا التعريف أن تكون العلاقة تقليدية ورقية وليست علاقة عقدية إلكترونية بما يعني أننا أفرغنا الإناء من محتواه. ولكننا لا نتفق مع النقد بأن هذا التعريف يعطي الموظف صلاحية في قبول المستندات المتعلقة بالقضية لأنه حتى في المحكمة الورقية تسجيل الدعوى وقيدها هو من مهام الموظف المختص الذي يقوم بالتأكد من وجود المستندات المطلوبة مبدئياً وإعطاء الدعوى رقماً بعد ذلك لإحالتها إلى المحكمة المختصة، ليقوم القاضي بعد ذلك بالنظر بالدعوى وقبولها شكلاً أو رفضها ومن المفروض أن يكون هذا واقع الحال حتى في المحكمة الإلكترونية وعمل الموظف هنا ليس به تعدي على اختصاص القاضي.

كما عرفه البعض بأنه (سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام وأنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف

³ نبيل، حسام محمد. (2017) التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة. مجلة لغة العصر الصادرة عن مؤسسة الأهرام الصحفية. العدد 199 ص82. القاهرة : مصر

والوسائل، تعتمد منهجية تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين)⁴

مما يؤخذ على هذا التعريف اقتصره على فئة القضاة المختصين بنظر الدعاوى على الرغم من أن الإجراءات القضائية تحتاج أيضاً إلى مساعدين وموظفين ومنظومة كاملة تعمل حتى صدور الحكم وتنفيذه.

ثانياً: المصطلحات المشابهة للمحكمة الإلكترونية:

هناك مصطلحات تتداخل في تعريفها ومعناها مع مصطلح المحكمة الإلكترونية من هذه المصطلحات:

1- المحكمة الرقمية Digital Court

من الفقهاء من اتجه إلى أن المحكمة الرقمية هي محكمة نوعية تختص بالجرائم الرقمية "Digital" Crimes أي الجرائم القائمة على الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت مثل جرائم الابتزاز الإلكتروني والإرهاب الإلكتروني وغيرها. ومنهم من اتجه إلى اعتبار المحاكم الرقمية هي ذاتها المحاكم الإلكترونية،⁵ وإنا لننحو منحى الفقهاء الذين عدوا المحاكم الرقمية محاكم نوعية تختص بجرائم الكمبيوتر والإنترنت مثلها مثل المحاكم العمالية المختصة بقضايا العمال مثلاً.

نظراً لاختلاف هذه الجرائم في صلبها فهي وإن أطلق عليها تسمية الجرائم إلا أنها تتم من وراء الشاشات، بخلاف الدعاوى وحتى الجرائم التي تتم جميع ملابساتها على أرض الواقع.

2- التحكيم الإلكتروني:

التحكيم : أسلوب اتفاقي قانوني لحل النزاع بدلاً من القضاء سواء أكانت الجهة التي ستتولى إجراءات التحكيم بمقتضى اتفاق الطرفين منظمة أو مركزاً دائماً للتحكيم أم لم تكن كذلك.⁶

⁴ الشريعة. حازم محمد (2010) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق. ط:1. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص57

⁵ أبو طالب. نادية جمال (2018). المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. ط:1. عمان: الأردن. الآن ناشرون وموزعون.

ص30

⁶ قانون التحكيم السوري رقم 4/ لعام 2008

كما يعرف التحكيم الإلكتروني بأنه (التحكيم التي تتم إجراءاته عبر الإنترنت، وفق قواعد خاصة وهو يكتسب صفة الإلكترونية من الطريقة التي يتم بها، حيث تتم بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، من دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع والمحكمين في مكان معين)⁷

ومن هنا وإن كان التحكيم والقضاء يتفقان في أنهما جهتان تفصلان في النزاعات، لكنهما تختلفان في عدة أمور تتمثل في أن التحكيم أساسه مبدأ سلطان الإرادة وانعدامها يعني تحوله لقضاء الدولة التقليدي، بالإضافة إلى أن النفاذي حق مقرر للجميع، وتثبت ولاية القضاء في نظر القضايا والنزاعات جميعها. وتظهر سلطة الإكبار في المثل أمام القاضي أو الحكم عليه لمن لا يستجيب للقاضي، وعليه يعد من مظاهر سلطة وسيادة الدولة. أما التحكيم فليس بحق مقرر للجميع ولا يشمل كافة النزاعات، كونه هناك قضايا لا تجوز إحالتها إلى التحكيم ونضيف أمراً آخر يعد اختلافاً مهماً بين المفهومين السابقين، هو أن الأصل في القضاء العادي علانيته، أما الأصل في التحكيم سرية.⁸

ويرى العديد من الباحثين أن التحكيم الإلكتروني يدخل ضمن مصطلح المحاكم الإلكترونية، ولعله الرأي الراجح. إذ إن التحكيم يعد فرعاً من أصول المحاكمات المدنية وحتى لو أنه يعتمد على مبدأ سلطان الإرادة إلا أن حكم التحكيم لا يقبل التنفيذ إلا بعد إكسائه صيغة التنفيذ بحكم مبرم.

وبهذا ومن مبدأ القياس فإن التحكيم الإلكتروني ينطوي تحت جناح المحاكم الإلكترونية .

ونميل إلى الرأي القائل أن وضع المحاكم الإلكترونية حالياً وفي أغلب دول العالم يجب أن تُعرف بالنظر إلى الدور المُعاون الذي تقوم به التكنولوجيا الحديثة لأن أغلب الدول لم تطبق المحاكم الإلكترونية بالشكل الكامل واقتصرت على إعطاء الحاسوب دور المُعاون حيث يُعرف هذا الرأي المحاكم الإلكترونية: "بأنه الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات

⁷ الغانم. عبد العزيز سعد (1439هـ-2017م) المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. الرياض: المملكة العربية السعودية. دار جامعة نايف للنشر. ص40

⁸ أبو طالب. نادية جمال. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، مرجع سابق، ص 16

تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية⁹

كما نتجه إلى وجوب الدمج بين مصطلحي المحكمة الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني لأنه وإن كان الفرق بين المحكمة الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني يكمن في أن المحكمة الإلكترونية هي البنية التحتية أو المنصة التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت بينما التقاضي الإلكتروني هو العملية القضائية التي تتم عبر هذه المنصة أو الوسائل الإلكترونية الأخرى بمعنى آخر المحكمة الإلكترونية هي المكان الافتراضي والتقاضي الإلكتروني هو كيفية سير الإجراءات داخل هذا المكان. إلا أننا لا نرى فرقاً بين المكان الافتراضي للمحكمة وسير الإجراءات فيها إذ أن العملية القضائية مجملها تجري في فضاء إلكتروني ووسائل إلكترونية. لذلك لا معنى للفرقة بين التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية.

كما نتجه إلى تعريف المحكمة الإلكترونية تعريفاً مقتضباً بعيداً عن الإسهاب والمصطلحات المعلوماتية ولعل أقرب تعريف هو تعريف أسعد فاضل منديل: (سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية "الإنترنت" وبالاتماد على الأنظمة الإلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين) ومن هذا التعريف يتضح أن فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات.¹⁰ وبعد إلقاء الضوء على تعريف المحكمة الإلكترونية ومفهومها لابد من دراسة المقومات الواجب توفرها لقيام هذه المحكمة.

⁹عواض، يوسف سيد سيد. (2012) خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة : مصر. جامعة عين شمس، ص 29

¹⁰ منديل. أسعد فاضل. (2014) التقاضي عن بعد دراسة قانونية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية . مج 7، ع 21، ص 103، العراق: جامعة الكوفة، كلية القانون

ثالثاً: مقومات المحكمة الإلكترونية

لابد من توافر وتأمين المستلزمات الأساسية لتطبيق فكرة المحكمة الإلكترونية على أرض الواقع والاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، سواء من حيث الأنظمة التشريعية أو المتطلبات الفنية والبشرية، أو الحماية الجزائية أو التقنية لتأمين هذا النظام من جميع نواحيه، وحماية الانتهاكات وتجريم مرتكب هذه الانتهاكات.

فلا بد من بيان مقومات المحكمة الإلكترونية ودراستها بشكل مفصل، لأنه في حال انعدام إحدى

المقومات لن تقوم المحكمة الإلكترونية قائمة.

وبناءً على ما سبق :

وبما أن المحكمة الإلكترونية عبارة عن نظام تقني معلوماتي فإن مكوناتها تتجلى فيما يلي:

1- المتطلبات التشريعية للمحكمة الإلكترونية.

2- المتطلبات البشرية والفنية للمحكمة الإلكترونية.

3- متطلبات الحماية التقنية والجزائية للمحكمة الإلكترونية.

1- المتطلبات التشريعية للمحكمة الإلكترونية

يحتاج بناء المحكمة الإلكترونية إلى تحديث التشريعات النازمة لعمل المحاكم التقليدية، فلا بد من إصدار قوانين تسير التطور وتسمح للقاضي بنظر الدعوى باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، واعتماد وسائل الدفع الإلكتروني وإعطاء حجية للمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

وكذلك صدور قوانين تنظم الأطر الخاصة بتعاون الجهات المرتبط عملها نوعاً ما بعمل المحاكم كالسجلات المدنية والعقارية أو أقسام الشرطة أو حتى السجون. فمن دون صدور هذه التشريعات أو حتى بشكل مبدئي التعديلات على أصول المحاكمات، لا يستطيع القاضي نظر الدعوى إلكترونياً، ولو فرضاً نظرها لا يكون لحكمه أي حجية. لذلك تعدّ المتطلبات التشريعية حجر الأساس في الانتقال إلى المحاكم الإلكترونية.

ولقد أصدر المشرع السوري قانون التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة رقم 4/ لعام 2009 كخطوة مبدئية في هذا المجال، ثم عدله في عام 2023 بإصدار القانون رقم 7/ لعام 2023 الذي نظم فيه خدمات التوقيع الرقمي

وخدمات تقانة المعلومات. وذلك لدعم التحول الرقمي وتعزيز أمن المعلومات ودعم الصناعة البرمجية. كما صدر القانون رقم 3/ لعام 2014 الناظم للمعاملات الإلكترونية.

وبغية العمل على تطوير إجراءات التقاضي في سورية، وضمن إطار التنسيق القائم بين وزارة العدل وهيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في سورية، فقد أطلق مشروع التطوير والتحديث القضائي في سورية، وتمثل المحكمة النموذجية مرحلة مهمة من مراحل استكمالها¹¹

وتعدّ هذه الخطوات خجولة ومأخّرة ، فقد سبقتنا بعض الدول الغربية والعربية بخطوات حثيثة لمسايرة هذا التطوير، وبالرغم من أنها لا تزال في طور الانتقال. إلا أنها خطوات تحسب لصالحها، ولابد من الاطلاع عليها لعل المشرع السوري يحذو حذوها. لذلك سنلقي الضوء على بعض هذه التجارب:

أ- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المحكمة الإلكترونية:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام على الأنظمة الإلكترونية في مختلف مجالات الحياة، وقد تجلت الثورة الإلكترونية في مجال التقاضي الإلكتروني بشكل خاص في بدايته بولاية كاليفورنيا عام 2003، حيث تم تبني قانون يحدد آلية دفع الرسوم بشكل إلكتروني، ويسمح بتسجيل الدعاوى والرد عليها إلكترونياً أيضاً.¹²

ومن ثم عممت هذه التجربة على باقي الولايات الأمريكية، وأدخلت الأنظمة التكنولوجية إلى قاعات المحاكم لاستخدامها في الإجراءات القضائية. كما ظهر بعد ذلك عدة أنظمة إلكترونية تساعد على المضي قدماً في التحول الإلكتروني منها نظام "PACER" وهو اختصار "Public Access to court Electronic Records" وهو عبارة عن قاعدة بيانات إلكترونية تتيح للمستخدمين المسجلين فقط الاطلاع والبحث عن معلومات الدعاوى

¹¹ أطلقت وزارة العدل السورية مشروعاً لتطوير وتحديث إجراءات التقاضي (أتمتة محاكم درعا) بالتعاون مع UNDP ودعم وكالة التنمية السويسرية والحكومة الهولندية في أواخر عام 2010 والهدف منها بناء بنك معلومات قضائي شامل لمحاكم محافظة درعا، لتسهيل عمل القضاة والمحامين والمواطنين حيث تم إنشاء مركز معلوماتي في عدلية درعا وتم تزويده بالمخدمات والعقد الخاصة بعملية الاتصال، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي للربط مع وزارة العدل والعدليات الأخرى، وقد ساهمت العملية في أتمتة سجلات المحاكم المدنية وتيسير أمور الدعاوى وتسهيل الحصول على المعلومات.

¹² بنار. مراد. (2018). التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن. مجلة القانون والأعمال. ع17. المغرب. جامعة الحسن الأول. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص60

المسجلة. مما يسهل على المواطنين أو المحامين على حدٍ سواء تعقب الدعاوى الخاصة بهم، وذلك مشروط بأن يكون هؤلاء مسجلين لأجل الدخول إلى قاعدة البيانات هذه، وهذا النظام مأجور وليس خدمة مجانية.¹³

كما يُتيح نظام (CM/ECF) نظام إدارة القضايا / الملفات الإلكترونية، للمحامين والمواطنين تقديم القضايا والوثائق القانونية إلكترونياً دون الحاجة للحضور الشخصي.¹⁴ وتهدف هذه الأنظمة إلى تسريع الإجراءات القضائية وتقليل الاعتماد على الورق ولاسيما في المنازعات المستعجلة.

ب- التجربة الفرنسية في مجال المحكمة الإلكترونية:

تعد التجربة الفرنسية في التقاضي الإلكتروني من التجارب الرائدة والمتقدمة أوربياً، حيث سعت فرنسا بقوة إلى رقمنة منظومتها القضائية لضمان سرعة الإجراءات وخفض النفقات وتعزيز نجاعة العدالة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا. حيث بدأ العمل بالتقاضي الإلكتروني في فرنسا عام 2007، حيث تم إبرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين، حول الاتصالات الإلكترونية بين المحاكم والمحامين. ووضع شبكة اتصال بين الطرفين، حيث يتم تزويد المحاكم والمجالس القضائية بجهاز المسح الضوئي (السكرنر) ونظام الرقمنة، وذلك لتمكين المحامي من الاطلاع على الملف ومتابعة الإجراءات، وإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط دون ان ينتقل إلى مبنى المحكمة.¹⁵

ت- التجربة البرازيلية في مجال المحكمة الإلكترونية:

عرفت البرازيل مشروع العدالة على عجلات "Justic on wheels" وهو مبادرة مبتكرة تهدف إلى تسريع إجراءات التقاضي والبت في القضايا البسيطة وغير المعقدة بشكل فوري وذلك عبر استخدام التكنولوجيا المتقدمة.¹⁶

¹³ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص162

¹⁴ خديجة، معجوط، (2023) المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق - دراسة مقارنة. مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث. ع11. المغرب. ص656

¹⁵ العدوان، ماجد احمد صالح.(2020) التقاضي الإداري الإلكتروني للنظام القانوني الأردني - دراسة مقارنة. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون. مج.3. ع1. جامعة طيبة. كلية الحقوق المملكة العربية السعودية. ص94

¹⁶ الترساوي، محمد عصام (2019) إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. أطروحة دكتوراه. قسم القانون العام. كلية الحقوق. القاهرة: مصر. جامعة عين شمس. ص178

حيث يعتمد هذا النظام على برنامج حاسوبي متطور (ذكاء اصطناعي) يعرف اسم القاضي الإلكتروني، يتم تحميله على أجهزة حاسوب محمولة يحملها قضاة متجولون. صمم هذا البرنامج القاضي "قالس فيوروزا" عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية "اسبيريتو سانتو" بهدف تقليل تكس القضايا في المحاكم البرازيلية.¹⁷ ويمكن لفريق العدالة المحمولة الوصول إلى مواقع الحوادث البسيطة خلال وقت قصير جداً، حوالي عشر دقائق. بعد تنبيه الشرطة حيث يتم البت في القضية في الحال. ولا يحل البرنامج محل القضاة الحقيقيين، بل يعمل كأداة مساعدة لزيادة كفاءتهم من خلال تقييم شهادات الشهود وتدقيق الأدلة العلمية في مكان الحادث. حيث يهدف المشروع إلى تحقيق عدالة ناجزة ومنطقية في الحالات التي لا تتطلب تفسيرات قانونية معقدة.

ث- التجربة الصينية في مجال المحكمة الإلكترونية:

تعد تجربة الصين في التقاضي الإلكتروني والمحاكم الذكية، من بين الأكثر تقدماً في العالم حيث تسعى الدولة إلى دمج التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي لزيادة الكفاءة والسرعة. ففي مدينة زيبو - إقليم شاندونغ - توجد محكمة إلكترونية أصدرت خمسة آلاف حكم قضائي، وهي تعتمد على برنامج كمبيوتر متطور، يحفظ كافة القوانين والأنظمة وظروف الإدانة المحتملة، والقضايا والمماثلة التي صدر فيها حكم سابق.¹⁸

وقد بدأت الصين في عام 2017 بافتتاح أول محكمة متخصصة بالإنترنت بمدينة "هانغتشو" وتبعها محاكم أخرى في بكين و"غوانغجو" حيث تختص هذه المحاكم بالنزاعات الناشئة عن الإنترنت مثل قضايا التجارة الإلكترونية، وحقوق النشر عبر الإنترنت ونزاعات العقود. حيث ترفع القضايا وتعالج بالكامل عبر الإنترنت، وتعد جلسات هذه المحاكمات عبر الفيديو، حيث يتواجد القاضي والمدعي والمدعى عليه افتراضياً. كما تستخدم

¹⁷ محمود. أشرف جودة محمد (2020) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون. ع 35 ج 3.

القاهرة: مصر، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون. ص39

¹⁸ الألفي، محمد. (2007). المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس (الإدارة الجديدة والحكومة الإلكترونية). دبي. دولة الإمارات العربية المتحدة. ص30

الصين أكثر من مئة روبوت في المحاكم للمساعدة في المهام القانونية.¹⁹ والبحث في السوابق القضائية وتقديم المشورة القانونية البسيطة. وقد ساهمت أتمتة الإجراءات في الصين باستبدال الموثق البشري بذكاء اصطناعي لتوثيق الجلسات مما زاد من سرعة كتابة القضايا وتخفيف الأعباء على الموظفين.

كما لجأت الصين كثيراً إلى تقنية الذكاء الاصطناعي في التدقيق بالأدلة الرقمية، مثل الرسائل والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى استخدام تقنية التعرف على الوجه في التحقيقات. كما أطلقت الصين تطبيقاً يعرف بـ "Mobil Micro court" عبر منصة "Wechat" يتيح هذا التطبيق للمواطنين رفع الدعاوى وتبادل المذكرات والحضور الافتراضي للجلسات وإطلاع على الأحكام من خلال الهواتف الذكية.

وعلى الرغم من النجاح، تواجه الصين تحديات تتعلق بضمان الخصوصية وأمن البيانات وحقوق الأطراف في الحصول على محاكمة عادلة في ظل اعتماد متزايد على الآلة. وبالتالي حولت الصين التقاضي من إجراء ورقي تقليدي إلى عملية رقمية كاملة، مما يجعلها نموذجاً رائداً في العدالة الرقمية.

ج- تجربة سنغافورة في مجال المحكمة الإلكترونية:

تعد سنغافورة رائدة عالمياً في التقاضي الإلكتروني عبر نظامها الشامل "elitigation" وهو نظام موحد يستخدم في جميع درجات المحاكم ويتيح رفع الدعاوى وتبادل المستندات وإدارة القضايا المدنية والجنائية والأسرية رقمياً بالكامل، حيث يوفر هذا النظام سرعة وكفاءة وتكلفة أقل، مع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل السوابق القضائية مما يجعلها نموذجاً في التحول الرقمي القضائي.

ويقسم النظام القضائي في سنغافورة إلى درجتين المحاكم الأولية والمحكمة العليا، وبخصوص المحاكم الأولية لها موقع عبر الإنترنت يستطيع كل مواطن سنغافوري الحصول على المعلومة التي يريدها من هذا الموقع. وهناك

¹⁹ القمة العالمية للحكومات. (2017) هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل مكان القاضي في المحكمة؟ تم الاسترجاع 22 /نيسان/ 2026 الرابط: <https://www.worldgovernmentssummit.org>

شركات قانونية تستطيع رفع الدعوى بالوكالة عن المواطنين ضمن أسس معينة.²⁰ كذلك نظام إدارة القضايا المتكاملة "ICMS" وهو نظام يساهم في تسريع وتيرة التقاضي وتقليل مدة النزاعات. وقد ركزت سنغافورة مبكراً من عام 2000 على حل نزاعات الأعمال والتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت،²¹ من خلال عقد جلسات الاستماع والنطق بالحكم عبر الإنترنت، دون الحاجة للحضور المادي مما يوفر الوقت والنفقات.

ويتميز النموذج السنغافوري بالشمولية، حيث لا يقتصر على نقل الوثائق بل يغطي كافة إجراءات الدعوى من بدايتها حتى تنفيذ الحكم مما يعكس تكاملاً متقدماً بين القانون والتكنولوجيا.²²

ح- التجربة الماليزية في المحكمة الإلكترونية:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة إقليمياً في تبني نظام التقاضي الإلكتروني، حيث بدأت رحلة التحول الرقمي الفعلي لنظامها القضائي عام 2011 بهدف تسريع وتيرة العدالة وتقليل تراكم القضايا وتعزيز كفاءة إدارة المحاكم. ويتكون النظام الرقمي للمحاكم الماليزية من عدة ركائز تقنية رئيسية: منها نظام الإيداع الإلكتروني "e.filing" حيث يسمح هذا النظام للمحامين والجهات الحكومية بتسجيل القضايا ورفع المستندات وصاد الرسوم القضائية عبر الإنترنت دون الحاجة للحضور الشخصي. أما نظام إدارة القضايا "CMS" فهو منصة رقمية متكاملة تتابع سير القضية من التسجيل وحتى الحكم.

كما تتبع ماليزيا نظام المراجعة الإلكترونية "e-Review" وهي وحدة تتيح للقضاة والمحامين اجراء جلسات إدارة القضايا (غير الإجرائية) عبر غرف دردشة رسمية وآمنة مما يوفر الوقت والجهد. كما تجري بعض الجلسات عبر تقنيات الاتصال المرئي، خاصة بعد التوسع الكبير في استخدامها خلال جائحة الكورونا.²³

²⁰ عبد القادر، محفوظ. (2021). التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 12، ع3، جامعة بجاية، الجزائر. ص 978

²¹ أبو طالب. نادية جمال. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الاردن، مرجع سابق، ص 72

²² حنيدب، سلطان. (2025) سنغافورة: نموذج عالمي للتكامل بين القانون والتنمية. تم الاسترجاع 23 نيسان/ 2026 الرابط: <https://maal.com>

²³ الحيدري، ربي. (2023) ضرورة التحول نحو التقاضي الإلكتروني في لبنان. مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية. الجامعة اللبنانية. ص 15

خ- تجربة المحكمة الجنائية الدولية في مجال المحكمة الإلكترونية:

تم إدخال نظام المحكمة الإلكترونية في المحكمة الجنائية الدولية بإجراءاتها بموجب المادة /68/ الفقرة الثانية من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة /28/ الفقرة الثانية، واستثناءً من مبدأ علانية الجلسات في المادة /67/ لدوائر المحكمة أن تقوم حمايةً للمجني عليه والشهود أو المتهم، بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو السماح بتقديم الأدلة بوسائل إلكترونية خاصة أخرى.²⁴

د- تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال المحكمة الإلكترونية:

تعدّ الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي اتخذت خطوات بناءة من أجل تحويل قضائها التقليدي إلى قضاء إلكتروني يعتمد على السرعة والدقة . فقد تم بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم /10/ لسنة 2017 تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية والصادر بالقانون الاتحادي رقم /11/ لسنة 1992 بإضافة باب سادس جديد بعنوان "استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية " يتضمن المواد من (332) إلى (343) إلى الكتاب الثالث من هذا القانون .

وتعدّ بوابة دبي الإلكترونية من خلال موقعها الإلكتروني (www.dabpp.gov.ue) من المشاريع الريادية التي نشأت للبحث عن الأفضل لمواكبة التطور في ميدان العمل القضائي والإداري للمحاكم، وهي الأفضل على مستوى جميع الدول العربية إلى الآن.²⁵

حيث يستطيع المحامي مباشرة إجراءات الدعاوى، من تسجيل الدعوى وحتى لوائح الطعن والاطلاع على الأحكام الصادرة ، وجميع ما إلى هنالك من إجراءات، وحتى تضمنت البوابة خدمات تضمن الاطلاع على جميع التشريعات والقوانين .

²⁴ الترساوي، محمد عصام. الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص179

²⁵ الكمال، زيد كمال محمود (2018) خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية ، رسالة ماجستير. كلية الحقوق. الاسكندرية : مصر . جامعة الإسكندرية. ص23

ذ - التجربة الأردنية في مجال المحكمة الإلكترونية :

اتخذت الأردن بعض الخطوات في حوسبة المحاكم بغية تشريع إجراءات التقاضي، فقد كانت محكمة بداية عمان هي التجربة الأولى في حوسبة الإجراءات بتمويل من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID،²⁶ وبعدها تعممت التجربة على باقي المحاكم.

وقد قدم القاضي حازم الشرعة في عام 2005 - 2006 مشروعاً إلى الحكومة يتضمن إنشاء نظام التقاضي الإلكتروني وأطلق عليه اسم "دائرة المعلوماتية القضائية" ويشمل هذا المشروع محاكم إلكترونية مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، تشكل في مجموعها الرقعة الجغرافية للمملكة الهاشمية الأردنية، ويشمل هذا النظام الطعن في الأحكام والقرارات إلكترونياً.²⁷

وقد أطلقت وزارة العدل الأردنية عام 2016، موقعها للخدمات الإلكترونية. حيث أتاحت من خلال هذا الموقع العديد من الخدمات منها: تسجيل الدعاوى _ الاستعلام عن الدعاوى _ مواعيد الجلسات _ معاملات الكاتب بالعدل وغيرها. كما شهدت المحاكم الأردنية تطبيق نظام "ميزان" مما عجل من سرعة الفصل في الدعاوى. كما عدل المشرع الأردني قانون أصول المحاكمات المدنية عام 2023 بهدف تحديث الإجراءات القضائية. حيث ركز على اعتماد التبليغ الإلكتروني كأصل، وتعزيز دور التكنولوجيا في التقاضي، وتوسيع صلاحية إدارة الدعوى المدنية لتسريع الفصل في القضايا. وبالتالي إن الإجراء الوحيد الذي يتم بأكمله حالياً عبر الوسائل الإلكترونية، هو إيداع المذكرات والمرافعات إلكترونياً. حيث تتم طباعة هذه المذكرات وتوقيعها توقيعاً تقليدياً، ثم تصور وتحمل عبر الوسائل الإلكترونية.

²⁶ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID: هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تأسست عام 1961 مسؤولة عن إدارة المساعدات الخارجية المدنية وتعمل على تعزيز التنمية، الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية، ودعم المشاريع في الدول النامية

²⁷ عصماني. ليلى. نظام التقاضي الإلكتروني - آلية الإنجاح الخطط التنموية. مجلة المفكر. ع 13. وهران: الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ولا بد للمشرع الأردني من متابعة خطواته في تعديل القوانين والتشريعات، لتضم كافة مراحل التقاضي. وتطوير المنصات والأنظمة الإلكترونية المتبعة حتى الوصول إلى عقد جلسات المحاكم إلكترونياً بشكل كامل.²⁸

ر - التجربة السعودية في مجال المحكمة الإلكترونية:

خطت المملكة العربية السعودية خطوات جيدة في سعيها لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني . فأول محكمة عملت بنظام التقاضي الإلكتروني في السعودية هي محكمة جدة، حيث كانت تستخدم النظام الشامل في تسجيل الدعوى والسير بتبليغاتها إلكترونياً وإصدار حكمها.²⁹ أما في مجال القضاء الإداري فقد تم إطلاق البوابة الإلكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات وغيرها، مما يحتاج إليه القاضي والمحامي والخصوم للاستناد إليها في الدعاوى المنظورة، أو الاستفادة منها أثناء الترافع الإلكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان.³⁰

ز - التجربة المغربية في مجال المحكمة الإلكترونية:

يشهد نظام التقاضي الإلكتروني في المغرب تحولاً رقمياً شاملاً، يهدف إلى تحديث منظومة العدالة وتسريع الإجراءات القضائية وتسهيل الوصول إليها عبر منصات رقمية. يتمثل أبرزها باعتماد المحاكمات عن بعد وإيداع المقالات عبر منصة المحامين وتقديم خدمات تتبع الملفات وجدولة الجلسات، لتعزيز نجاعة القضاء وتقريب الإدارة القضائية من المواطن. حيث بدأت دولة المغرب في أتمتة محاكمها من تسعينات القرن الماضي. ووضعت خطة تهدف إلى تطوير البنية التحتية للمحاكم، وتدريب الموظفين والقضاة في المحاكم على الوسائل الإلكترونية (مشروع يورميد للعدالة الثالث عام 2015) حيث أحدثت وزارة العدل المغربية موقعاً إلكترونياً يحتوي

²⁸ العتوم. سهل. (2023) إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم ودوائر التنفيذ. مجلة قاف للدراسات. ع1. مج2. ص 83- 94. إريد. الأردن

²⁹ أبو طالب. نادية جمال المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، مرجع سابق. ص13

³⁰ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص43

على ثلاث بوابات: الأولى تتعلق بالتقاضي الإلكتروني وتتيح لمن يدخلها التعرف على هيكله القضاء المغربي وزيارة أي محكمة يرد كما يمكننا أن نجد رابطاً خاصاً للتعريف بالمحكمة ودائرتها القضائية، كما يمكننا الموقع من الحصول على خدمات إلكترونية قانونية، كالاطلاع على جدول الجلسات حسب التاريخ المحدد، وكذلك الاطلاع على لائحة القضاة ولائحة الخبراء. وبذلك فإن هذا الموقع يوفر لأطراف الدعوى والمحامين الحصول على المعلومات المطلوبة في أقل وقت ممكن.³¹

أما البوابة الثانية: تحوي نصوص قانونية محلية وعربية، بالإضافة إلى البحوث والدراسات والرسائل الجامعية. أما البوابة الثالثة: فيستطيع من خلالها المواطن التقدم بشكواه سواءً باللغة العربية أو الفرنسية.³²

وقد تعزز هذا التوجه بشكل أوضح مع صدور القانون رقم /58،25/ المتعلق بالمسطرة المدنية، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 23/ شباط/2026 والذي خصص القسم الحادي عشر من المادة /623/ إلى المادة /639/ لرقمنة المساطر والإجراءات القضائية وينص هذا القسم على إمكانية إنجاز عدد من الإجراءات بطريقة إلكترونية. مع إحداث نظام معلوماتي يدير المساطر والإجراءات القضائية.

س- التجربة الفلسطينية في مجال المحكمة الإلكترونية:

كما قام مجلس القضاء الفلسطيني بإنشاء برنامج إلكتروني خاص بإدارة سير الدعوى القضائية (الميزان) وهو عبارة عن برنامج إلكتروني متكامل لإدارة سير الدعوى القضائية ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالدعوى من لحظة تسجيلها لدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها، ويشمل ذلك إصدار التبليغات لأطراف الدعوى (أي طباعتها وتجهيزها إلكترونياً) وطباعة محاضر الجلسات وحفظها وتخزينها وطباعة المراسلات المختلفة بقرار من القاضي المختص ومتابعة دعاوى حال الطعن فيها لدى محكمتي الاستئناف والنقض.³³

³¹ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 194

³² أبو طالب. نادية جمال. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، مرجع سابق، ص 77

³³ أبو سمهدانة. عبد الناصر. عبدالله. (2017) نحو قضاء إداري إلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية. مج 19. عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم. ص 334. غزة: فلسطين. جامعة الأزهر.

2- المتطلبات البشرية والفنية للمحكمة الإلكترونية

لابد من تواجد قوانين تسمح بتطبيق التقاضي الإلكتروني من تأمين بنية تحتية، وتجهيز أساسيات العمل بهذا المشروع، سواءً من تجهيز العنصر البشري، أو تهيئة أماكن وأجهزة متطورة تخدم هذا التطور والتقدم.

وسنقوم بهذا المطلب بدراسة المتطلبات البشرية والفنية وفق الآتي :

أ- المتطلبات البشرية للمحكمة الإلكترونية:

إن من أهم متطلبات المحكمة الإلكترونية فضلاً عن المحكمة التقليدية حتى، هي المتطلبات البشرية والتي تضم:

1. قضاة المحكمة:

هم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة الإلكترونية ضمن نظام قضائي.³⁴ وهؤلاء القضاة يجب أن يكونوا مؤهلين للتعامل بالوسائل الإلكترونية، فالقاضي العادي لن يتمكن من إجراء المحاكمات إلكترونياً ما لم يكن ملماً باستعمال الحاسوب واستخدام الإنترنت، لذلك يجب إخضاع القضاة لدورات تدريبية خاصة ببرامج الحاسوب والنظم الإلكترونية. يستطيعون بعدها التعامل مع الدعوى إلكترونياً من خلال موقع كل قاضي من هؤلاء القضاة على شبكة الإنترنت.

حيث يقوم القاضي بمساعدة الموظفين المختصين من كتبة وفنيين، بمباشرة إجراءات الدعوى من أجل تسجيلها أولاً ولدعوة الأطراف ثانياً، وتحضير المتداعين أو وكلائهم بموجب أحد برامج الحاسوب بالصوت والصورة، ومتابعة الدعوى إلكترونياً حتى آخر مراحلها وصدور الحكم فيها.

³⁴ أسية. براهيمى. (ديسمبر 2021) مدى مساهمة المحكمة الإلكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية. مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية. العدد الخاص. ص5. عين تموشنت: الجزائر. جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت

كما يقوم القاضي بالاتصال بالموظفين والاستعلام والاستفسار حول الأمور الإدارية الإجرائية المتعلقة بالدعوى، وبياسر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية.³⁵

فقد أطلق على هؤلاء القضاة اسم القضاة المعلوماتيين، ويجب تدريبهم على ما يأتي:

- أ- دورات مكثفة على الورد والبوربوينت.
- ب- تصميم وإدارة المواقع الإلكترونية.
- ج- تطبيقات على النظام مع إجراء محاكمات إلكترونية افتراضية.³⁶

2. أعوان القضاة:

الكتبة: مجموعة من الموظفين الحقوقيين المدربين والمؤهلين لاستخدام الوسائط الإلكترونية، والقيام بمهامهم الموكلة إليهم إلكترونياً. وعلى ذلك لابد من تأهيل الكتبة باتباعهم لبرامج ودورات ومحو أميتهم الإلكترونية. وتتمثل وظيفة الكتبة بتسجيل الدعوى وتبليغ الأطراف وتحضير المتداعين أو وكلائهم، والتأكد من صفة المتداعين والحضور قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة.

حيث نص قانون أصول المحاكمات السوري المعدل رقم (1) لعام 2016 في المادة /139/ منه (أ)- ينشئ كاتب الضبط محضر المحاكمة ويوقع عليه مع رئيس المحكمة في آخر كل جلسة يذكر فيه ساعة افتتاحها وساعة ختامها وأسماء القضاة والنيابة العامة إذا مثلت في المحاكمة وأسماء المحامين والوقوعات التي حدثت والشروح التي يأمره رئيس المحكمة بتدوينها ب- إن محضر المحاكمة سند رسمي بما دون فيه)

بالإضافة للكتبة هناك خبراء يتم الاستعانة بهم عند الحاجة. فالخبراء هم أشخاص تتوافر لديهم معلومات فنية خاصة، يستعين بهم القضاة في المسائل التي تتطلب قدر من المعرفة الفنية التي لا يفقهها إلا المختصين فيها،

³⁵ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص78

³⁶ الكرعوي، نصيف جاسم محمد. والكعبي، هادي حسين (2016) مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج 8، ع 1، ص226، بابل: العراق، جامعة بابل، كلية القانون

المتعمقين في دراستها كالتطب والهندسة وغيرها.³⁷ كما أن للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم تعيين خبير أو أكثر لتقدير المسائل الفنية، كما أن الخبير ملزم بتقديم تقرير مكتوب والمحكمة سلطة تقديرية في الأخذ به أو إهماله، ويمكنها طلب توضيحات أو خبرة جديدة. وعليه فإن من المهم تأهيل أعوان القضاة من كتبة وخبراء حتى محضرين وامدادهم بالدورات التدريبية اللازمة بكيفية التعامل مع الوسائل الإلكترونية لتسهيل عمل القضاة في تسريع الفصل في الدعاوى المقامة إلكترونياً.

3. المبرمجون:

مجموعة من الفنيين المختصين بصيانة الأجهزة ومتابعة الإجراءات المعالجة لأي خلل فني أو عطل حال حدوثه. كما يقومون بتوجيه ومساعدة باقي الأطر البشرية، من قضاة وكتبة ومساعدین في عملهم التقني الإلكتروني. وبصيانات دورية لحماية أجهزة الحاسوب من الفيروسات والانتهاكات. ويتولون أداء مهامهم من خارج قاعة المحكمة، ضمن مراكز الدعم الفني والإدارة التقنية التابعة للمحكمة الإلكترونية. حيث هم المسؤولون عن المتابعة التقنية لسير العملية القضائية إلكترونياً. ويقومون بمعالجة أي عطل مفاجئ أو خلل يطرأ أثناء انعقاد جلسات المحاكمة.³⁸

4. المحامي المعلوماتي:

ولدت المحاكم الإلكترونية والتقاضى الإلكتروني مسميات جديدة تتماشى مع طبيعة عملها وإجراءاتها. فالمحكمة الإلكترونية لابد لها من وجود محامي معلوماتي يترافع ويمارس مهنة المحاماة وبما يتناسب مع طبيعة هذه المحكمة أسوة بالقضاة، فلا بد للمحامين من الخضوع لدورات تدريبية في علوم الحاسوب والإنترنت وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية.

³⁷ النعيمي. فاخترة غدير. (2024 ديسمبر). أسباب اللجوء إلى التقاضى الإلكتروني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. مج14. ع90. مصر.

جامعة المنصورة. ص13

38 ابو مهدي. إيمان(2025). احتياجات تطبيق آلية التقاضى عن بعد وأثرها في مبادئ العدالة. مجلة الجامعة العراقية. ع7. مج74. ص 1062. العراق

ويطلق "مصطلح معلوماتي" على كل من يحق له تسجيل دعواه والتراجع أمام المحاكم الإلكترونية. بما يمثل نوعاً حديثاً من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة.³⁹

كما يتعين على هؤلاء المحامين تزويد مكاتبهم بأجهزة الاتصال الحديثة، التي تمكنهم من حضور الدعاوى والتراجع بالطريق الإلكتروني ودعوة الشهود وأدائهم الشهادة أمام المحكمة إلكترونياً، ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وربط بين المحكمة ونقابة المحامين. وهنا لابد من التذكير بنموذج يحتذى به هو شبكة المحامين الخاصة الافتراضية في فرنسا (RPVA) وهي عبارة عن شبكة للحاسوب آمنة تتيح تبادل الإجراءات المدنية والجنائية بين المحامين والمحاكم، ويتم تأمين المعلومات عبر مفتاح سري يحصل عليه المحامي المشترك في الخدمة. كذلك تم ضمان موثوقية هذه التعاملات عبر التوقيع الإلكتروني المؤمن وشهادات المصادقة الإلكترونية.⁴⁰

ب- المتطلبات الفنية للمحكمة الإلكترونية:

لابد من توافر تقنيات وأدوات إلكترونية متطورة حتى نستطيع الدخول إلى بوابة المحكمة الإلكترونية ومن أهم هذه التقنيات:

1. أجهزة الحاسب الآلي:

الحاسوب هو عبارة عن أجهزة قادرة على تخزين وحفظ ومعالجة المعلومات والبيانات من خلال برامج أو أنظمة بأي شكل، سواء في صورة حواسيب (كمبيوتر أو أجهزة لابتوب أو أجهزة لوحية أو هواتف ذكية أو غيرها).⁴¹ ولا يمكن للمحكمة الإلكترونية أن تتحقق، إلا بوجود أجهزة حاسب آلي متطورة.

³⁹ الترساوي، محمد عصام. الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 189

⁴⁰ احمد. رشا علي الدين (2021) المحاكم الإلكترونية إلى أين؟ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ع78. ص 49. المنصورة: مصر. جامعة المنصورة. كلية الحقوق.

⁴¹ عامر. رباب محمود (2019) النقاضي في المحكمة الإلكترونية. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية. ع 25. الكوفة: العراق. جامعة الكوفة. ص407

2. إنشاء شبكة داخلية:

من الضروري إنشاء شبكة داخلية تربط بين جميع قاعات المحكمة والأقسام الأخرى، حتى يتسنى لكل محكمة أو وحدة الاتصال بالأخرى، وإرسال البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة.

كما يتم تجهيز قاعة المحكمة بكاميرات لتصوير ما يدور فيها، وشاشة عرض كبيرة يتم من خلالها إظهار ملف الدعوى ومتابعة كل الإجراءات التي تتم في القاعة، بحيث يستطيع كل حاضر أن يسمع ويرى تفاصيل إجراءات الدعوى كاملة.

هذه الشاشة متصلة بأجهزة حاسوب تربطها شبكة داخلية موزعة في القاعة عند أعوان القاضي ، الذي بواسطته يتم عرض ملف الدعوى، وتدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي ويمكن بثها خارج مبنى المحكمة عبر موقع المحكمة على الإنترنت.⁴²

3. برامج الحاسوب الإلكترونية:

هي عبارة عن مجموعة بيانات أو تعليمات إلكترونية تستخدم للتعامل مع المعلومات، إدخالاً ومعالجةً واسترجاعاً ونقلًا وتبادلًا وتفاعلاً، بغرض الوصول إلى نتائج محددة.⁴³ حيث تعتمد المحكمة الإلكترونية على مجموعة متكاملة من برامج الحاسب الآلي "النظمية والتطبيقية" لإدارة العملية القضائية رقمياً بالكامل، بدءاً من قيد الدعوى وحتى النطق بالحكم. تشمل هذه البرامج أنظمة إدارة القضايا ومنصات التقاضي عن بعد "عبر الدوائر المغلقة" و نظم الأرشفة الإلكترونية وتطبيقات التوقيع الإلكتروني وبرامج الكاتب بالعدل.

4. إنشاء قاعدة البيانات:

إنشاء قواعد البيانات في المحكمة الإلكترونية هو حجر الزاوية في منظومة العدالة الرقمية، ويهدف إلى تحويل المعاملات الورقية التقليدية إلى سجلات رقمية مؤرشفة، آمنة وسهلة الاسترجاع، لكل ملفات الدعاوى المعروضة على المحكمة، ويتم عبر برنامج حاسوبي يحوي نوعين من أنواع الحفظ التقني.

⁴² محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 85

⁴³ بنار. مراد. التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن. مرجع سابق. ص 60

النوع الأول: لوائح الادعاء والوكالات التي أرسلت من الخصوم على ملفات PDF

النوع الثاني: محاضر إلكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة.⁴⁴

ويعتمد الاحتفاظ الإلكتروني بملفات القضايا على أنظمة إدارة وثائق قوية وقواعد بيانات متطورة لتخزين كميات هائلة من المعلومات بشكل آمن ومنتظم. كما تمنح هذه الأنظمة الإلكترونية العديد من الميزات منها: الملاحظات والتصنيف التلقائي للملفات والسجلات. كما يسهم نظام الأرشفة الإلكترونية في تعزيز التكامل بين مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية.⁴⁵

5. السجلات الإلكترونية :

لا بد من إنشاء سجل إلكتروني لكل محكمة إلكترونية، يحتوي هذا السجل على قاعدة بيانات لكل دعوى، لذلك يمكن تعريف السجل الإلكتروني بأنه عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة إلكترونية، يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى أو إعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً، بحيث يمكن أن يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الإلكترونية.⁴⁶

والسجل الإلكتروني ينطبق عليه النموذج المعروف لأمن المعلومات ذو الأبعاد الثلاثة وهو:⁴⁷

أ- **سرية المعلومات:** ويقصد بذلك ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر أو المنقولة عبر شبكة الإنترنت وعدم الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك. مع ضمان التحقق من شخصية المرسل، مما يحفظ سرية المعلومات وبيانات الدعوى المتعلقة بأطراف الدعوى. وبالطبع يمنع ذلك الغير من الحصول على هذه المعلومات إلا من خلال أطراف الدعوى. إذ تتولى الجهة التقنية المختصة بتحديد الأشخاص المخولين بالاطلاع على معلومات الدعوى، من محامين وأطراف وقضاة

⁴⁴ الظهوري. سنان (2019-2020) إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. بكالوريوس في القانون. الإمارات العربية المتحدة. جامعة الشارقة كلية القانون. ص 21

⁴⁵ البلاونة، صالح. (2024) الاحتفاظ بمحاضر الجلسات وملفات القضايا إلكترونياً. مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية. ع 77. عمان، الأردن. ص 1837

⁴⁶ عامر. رباب محمود، التقاضي في المحكمة الإلكترونية. مرجع سابق. ص 408

⁴⁷ إبراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 240

وحتى خبراء. مع تزويد هؤلاء بكلمات مرور خاصة بكل منهم للوصول إلى ملف القضية وهذه المعلومات.⁴⁸

- ب- **سلامة المعلومات:** ويتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير أو تحريف المعلومات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر أو المنقولة، عبر شبكة الإنترنت إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك.
- ج- **وجود المعلومات:** وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر، إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

6. موقع المحكمة الإلكترونية :

من أهم أساسيات المحكمة الإلكترونية، تصميم موقع على شبكة الإنترنت للمحكمة، ضمن بوابة وزارة العدل، وهو يعد بمثابة عنوان إلكتروني للمحكمة. وهو مؤلف من عدة صفحات يمثل أقسام المحكمة إلكترونياً ويكون المكان الافتراضي الذي يلجأ إليه المتقاضون لإقامة دعواهم. وتتألف هذه المنصات من البوابات الإلكترونية والبرامج والتطبيقات، أي يجب بناء بنية تحتية معلوماتية عبر استخدام الانترنت والحاسوب والشبكة المعلوماتية.⁴⁹

ويستطيع صاحب العلاقة الاستفادة من خدمات متنوعة من خلال هذا الموقع:

أ- الاستعلام عن الدعاوى والحصول على المعلومات، وذلك بتصفح الموقع أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج e video conference.

- ب- مباشرة الدعاوى وإجراءات التقاضي دون الحاجة إلى حضور المتقاضي أو وكيله بشخصه.
- ج- دفع الرسوم إلكترونياً، حيث يستطيع المتقاضي سداد المصاريف والرسوم القضائية عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في المعاملات الإلكترونية.⁵⁰ (السداد الإلكتروني عن طريق بطاقات الائتمان المصرفية "النقود البلاستيكية"، السداد الإلكتروني بواسطة النقود الرقمية "Digital Cash"،

⁴⁸ شجاع الدين، عبد المؤمن. (2025) التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن. مجلة البحوث والدراسات القضائية والقانونية. ع12.

وزارة العدل وحقوق الإنسان اليمن. ص بلا

⁴⁹ الحيدري، ربي. ضرورة التحول نحو التقاضي الإلكتروني في لبنان. مرجع سابق. ص31

⁵⁰ إبراهيم، خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص83

السداد الإلكتروني باستخدام المحفظة الإلكترونية "Software Walle"، الأوراق التجارية الإلكترونية، التحويل الإلكتروني للأموال "Electronic Funds Transfer -EFT"، الوسائط الإلكترونية الجديدة)

وهذه هي أهم المقومات التقنية التي لابد من توافرها للمضي قدماً في مشروع المحكمة الإلكترونية، والتي نأمل العمل على توفيرها قريباً جداً في سورية من أجل اللحاق بركب الدول الأخرى في هذا المجال.

3- متطلبات الحماية التقنية والجزائية للمحكمة الإلكترونية

إن آلية عمل المحكمة الإلكترونية بحد ذاتها، تشكل خطراً على البيانات التي يتم تداولها من حيث السرية والخصوصية، لذلك لابد من اتخاذ إجراءات حماية تقنية وجزائية لهذه البيانات.

أ- الحماية التقنية للمنظومة الإلكترونية (المعلوماتية)

يقصد بالحماية التقنية أو المعلوماتية، اتخاذ تدابير وإجراءات عن طريق وسائل إلكترونية تعمل على تعطيل عملية التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها ومقوماتها، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى تحديد مرتكب هذه الأفعال.⁵¹

ولعل أهم ضمانات الحماية التقنية تتمثل في:

1. تشفير معلومات المحكمة الإلكترونية على الإنترنت:

تشفير البيانات يعني تحويل الكلمات المكتوبة إلى أرقام أو صورة رقمية لا يمكن معرفة مضمونها، إلا عن طريق فك الشيفرة ذاتها، وذلك بأن يكون لدى المستقبل القدرة على استعادة محتوى الرسالة، وذلك في صورتها الأصلية قبل التشفير، وذلك باستخدام عملية عكسية لعملية التشفير إلى تساوي الحل.⁵² لذلك يقوم التقنيون بتشفير البيانات والوثائق الموجودة على قواعد البيانات، من خلال عمليات ترميزية معقدة وسرية باستخدام المعادلات الرياضية.

⁵¹ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 177

⁵² الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 197

وبذلك لا يستطيع العامة من غير المسموح لهم بالوصول إلى هذه المعلومات، دون فك شفرات المعادلات التي بنيت عليها. ولا يتم حلها إلا عند وصولها للأطراف المعنية بهذه المعلومات.⁵³

2. تأمين سرية البيانات:

يقصد بالتأمين توفير الحماية لمحتوى بيانات ومعلومات الدعوى الإلكترونية ضد محاولات التغيير أو التعديل أو التزوير، خلال مباشرة إجراءات الدعوى مع ضمان التحقق من شخصية المرسل، للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات والمتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الإلكترونية، وتتولى الدائرة الفنية المختصة القائمة على إدارة المحكمة الإلكترونية تحديد الأشخاص المخولين بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعوى والاطلاع عليها، وذلك بتزويدهم باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم، كي يتمكنوا من الاطلاع على أدق تفاصيل دعواهم. وهذا النظام يضمن منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية.⁵⁴

3. تأمين خصوصية المعلومات:

يقصد بخصوصية المعلومات ألا تستخدم المعلومات في غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة.

4. تطبيق أساسيات الأمن السيبراني لشبكات المحكمة الإلكترونية

يقصد بالأمن السيبراني : النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنية الاتصالات والمعلومات، ويتضمن إمكانيات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات.

⁵³ الحباشنة، أمل. (2022) الحماية المعلوماتية للمحاكمة عن بعد. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. ع8. مج3. مؤسسة برايدو للخدمات

التعليمية بالمملكة المتحدة. ص بلا

⁵⁴ الظهوري. سنان إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. مرجع سابق. ص23

كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عملية الإنتاج، وبحيث لا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة.⁵⁵

أساسيات الأمن السيبراني هي :

1. التوافر: يجب أن تسهم الحلول التقنية في توفير الموارد لجميع المستخدمين في جميع الأوقات، وبالتالي لا بد

من توفير موارد احتياطية بديلة تمكن من الوصول إلى الأنظمة والخدمات التشغيلية في مدة أقل لجميع موارد البنية التحتية. ولهذه الخاصية عدد من السمات المتمثلة في المقاومة Resistance وهي قدرة النظام على الحفاظ على نفسه من العمليات التي تجعله غير متاح للمستخدمين المخولين باستخدامه والمقدرة على التوسع لسد الحاجات المستقبلية Scalability والمرونة Flexibility والمتمثلة في توفر الإمكانيات، والأدوات التي تمكن من إدارة النظام دون أن يستدعي ذلك إلى توقفه وسهولة استخدامه.⁵⁶

2. السلامة: ضمان المحافظة على البيانات من التعديلات والتغييرات والتدمير، لتبقى صحيحة ودقيقة، مما يستلزم تطبيق المراقبة الصارمة لحماية الأجهزة من الفيروسات وبرامج التنصت. وتوفير أجهزة تقوم بتسجيل الأحداث والتغيرات التي تمت على أجهزة الشبكة والأنظمة والتطبيقات بشكل يومي.⁵⁷

3. السرية: الحفاظ على سرية المعلومات والمعاملات والإجراءات من الأساسيات المهمة وخاصة فيما يتعلق بالأمور القضائية. لذا فلا بد من وضع آليات وإجراءات لمعالجة البيانات، بالإضافة إلى حماية سرية المعلومات في أثناء الإرسال والتخزين باستخدام أنظمة التشفير.⁵⁸

4. تحديد الهوية والصلاحيات: الهدف من تحديد الهوية هو سرية البيانات وسلامتها، والاستدلال على الفاعل من خلال منح المستخدم الصلاحية للوصول إلى الموارد أو البيانات، سواءاً للقراءة أو التغيير باسم مستخدم خاص يسمح لهم بالتعامل مع الخدمات، وتختلف طريقة تحديد الهوية على حسب المهام المنوطة بكل

⁵⁵ الظهوري. سنان إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. مرجع سابق. ص 24

⁵⁶ جعفر. حاتم. (فبراير 2015) دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة - قراءة في الواقع الحالي والنتائج المتوقعة. مؤتمر المناخ

القضائي الداعم للاستثمار. محكمة الإسكندرية الاقتصادية. مصر

⁵⁷ محمود، أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 91

⁵⁸ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 49

شخص، فالقاضي مثلاً يتم تحديد هويته عن طريق بصمة اليد وكلمة المرور لمعالجة القضايا. كما يتم توزيع وتحديد الصلاحيات والمهام على العاملين بالمحكمة الإلكترونية، كل حسب اختصاصه.⁵⁹

5. **الضوابط والتدقيق:** عمليات تقوم بوضع الضوابط والتعليمات التي يجب اتخاذها وتطويرها باستمرار، بما ينطبق مع التغييرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات، بتطبيق تعليمات وسياسات التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي والأنظمة والخدمات. مثلاً يتم إجبار الموظفين على تغيير كلمة المرور بشكل دوري، وألا يقل طولها عن 7/ خانات، وأن يتم ضبط جميع متصفحات الإنترنت على مستوى حماية معين في أثناء تصفح الإنترنت وغيرها من الضوابط.⁶⁰

ب- الحماية الجزائية والقانونية للمحكمة الإلكترونية

يقصد بها تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية وأموالها متى كان هذا التعدي جريمة بحد ذاته.⁶¹ وتعدّ هذه المتطلبات أساسية لسير عمل المحكمة الإلكترونية، فمن الضروري إعداد وإصدار التشريعات التي تضمن حماية البيانات والمستندات الإلكترونية وتجريم التعدي عليها وتضع الجزاءات المناسبة على من يقوم بهذا العمل، وتكفل كذلك خصوصية أطراف الدعوى (المتقاضين). وقد نص المشرع السوري في القانون رقم 20/ لعام 2022 القاضي بإعادة تنظيم القواعد القانونية الجزائية للجريمة المعلوماتية التي تضمنها المرسوم التشريعي رقم 17/ لعام 2012. في (المادة 11/ تجاوز حدود الدخول غير المشروع: أ- يعاقب بغرامة من (300000) ل.س ثلاثمائة ألف ليرة سورية إلى (400000) ل.س أربعمائة ألف ليرة سورية كل من دخل إلى نظام معلومات أو موقع إلكتروني أو حساب شخصي بشكل مشروع فتجاوز حدود هذا الدخول، وتشدّد العقوبة لتصبح الحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة من (500000) ل.س خمسمائة ألف ليرة سورية إلى (700000) ل.س سبعمائة ألف ليرة سورية، إذا وقع التجاوز على نظام معلومات أو موقع إلكتروني أو حساب شخصي عائد لجهة عامة أو مصرف أو مؤسسة مالية مشتركة أو خاصة)

⁵⁹ محمود، أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 92

⁶⁰ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 50

⁶¹ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 178

ومن صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية :

1. التزوير الإلكتروني:⁶² يقصد به تغيير المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة الإلكترونية.

ويعرف بعضهم التزوير الإلكتروني بأنه: (التسلل إلى قواعد البيانات في النظم المعلوماتية بطرق قانونية

أو غير قانونية، وتعديل المعلومات من خلال حذف بيانات قائمة أو إضافة بيانات لم تكن موجودة من

قبل) أو هو (التعديل المعتمد للمعلومات الموجودة في الوثيقة المعلوماتية بهدف إحداث تضليل)⁶³

2. الدخول للنظام المعلوماتي للمحكمة من قبل أشخاص غير مرخص لهم، ومحاولة حصولهم على

معلومات من هذا النظام، وتدمير المعلومات وإتلافها على نحو يعدم الاستفادة منها.

المطلب الثاني: خصائص المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها

نوضح في هذا المطلب الخصائص المميزة للمحكمة الإلكترونية والتي تدعونا للبدء بتطبيقها ومن ثم تلقي الضوء

على مشروعية هذه المحكمة

أولاً: خصائص المحكمة الإلكترونية

لعل من الضروري بيان ما تتميز به المحكمة الإلكترونية عن المحكمة التقليدية والأسباب التي تدفعنا لاستبدال

واقعنا القضائي بواقع آخر ويعتمد التقاضي بشكل أساسي على الوسيط الإلكتروني والإنترنت ويمكن أن تقسم هذه

الخصائص إلى :

1- الخصائص القضائية للمحكمة الإلكترونية

تتجلى هذه الخصائص بسرعة الفصل في الدعاوى وما ييسر إجراءات سير الدعاوى:

أ- سرعة الفصل في الدعاوى:

لعل من أهم ما يميز هذا النظام الحديث هو اختصار الوقت والسرعة في فصل الدعاوى وحتى السرعة في

الإجراءات القضائية بمجملها، إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون حاجة لانتقال الطرفين

⁶² الظهوري. سنان إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. مرجع سابق. ص 178

⁶³ عبد العال، احمد. (2025) التزوير الإلكتروني بين التشريع التقليدي وآليات المواجهة الحديثة. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

الإصدار 70. تا 2025/2/5. ص 49

والذهاب عدة مرات إلى مقر المحكمة وفي ذلك توفير للوقت والجهد والمال،⁶⁴ كما يساهم نظام المحكمة الإلكترونية بدحض حجج التخلف عن حضور جلسات المحكمة، ومحاولات كسب الوقت من قبل الخصوم مما يزيد من سرعة الفصل في الدعوى والحد من بطء التقاضي.

ب- الحد من استخدام الوثائق الورقية:

تقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على الاستغناء عن الوثائق الورقية والاستعاضة عنها بوثائق إلكترونية. إذ أن جميع الإجراءات يجب أن تتم إلكترونياً من لحظة رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها وحتى قبل ذلك من توكيل المحامي وباقي إجراءات وخطوات رفع الدعوى واللجوء إلى القضاء، وبالتالي سوف تحل الدعائم الإلكترونية محل الدعائم الورقية. وهو ما يؤدي إلى التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعوى في المحاكم. ينتج عن ذلك رفع كفاءة المحاكم وخفض تكاليفها، كذلك قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة.⁶⁵ وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حال نشوء أي نزاع بينهما،⁶⁶ وهو ما يثير موضوع أدلة الإثبات الإلكتروني وأثرها كعائق أمام نمو التقاضي عن بعد، إلا أنه ومع صدور قانون التوقيع الرقمي الإلكتروني السوري رقم (7) لعام 2023 الذي أعطى التوقيع الإلكتروني ذات حجية التوقيع اليدوي المادة 19 (للتوقيع الإلكتروني المصدق، المدرج على وثيقة إلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للأدلة الكتابية في أحكام قانون البيئات إذا تم إنشائه واستكماله وفق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط التي يصدرها الوزير بناء على قرار من مجلس الإدارة)

ج- المحافظة على أمن المعلومات وسريتها:

توفر المحكمة الإلكترونية السرية التامة في تداول ملفات الدعاوى القضائية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة، لأن الوثائق والمستندات الإلكترونية أكثر صدقية، فمن السهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير

⁶⁴ ابراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 40

⁶⁵ غربي، سورية. (2023) نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية. مج 18. ع 1. ص 169

⁶⁶ الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 163

فيها، بجانب الاطلاع عليها والوصول إليها.⁶⁷ كما أن طبيعة المحكمة بشكل عام تجعل لها نوعاً من الخصوصية والسرية تستلزمان توفير أمن وحماية لموقعها، بشكل يمنع الاختراق أو التمدير أو التلاعب أو التحريف فيما يحتويه، وهذا يتم من خلال التحديثات المستمرة للموقع وبرامج مكافحة للفيروسات، ووجود خادم "Server" لتفادي أعطال محتملة الموقع.⁶⁸

2- الخصائص الفنية للمحكمة الإلكترونية

تتميز المحكمة الإلكترونية بعدة خصائص فنية تميزها عن المحكمة التقليدية وتتجلى بالآتي:

أ- الوسيط الإلكتروني:

إن من أبرز مظاهر التطور الهائل الذي اجتاحت العالم هو الوسائط الإلكترونية بشكل عام التي تستخدم في التواصل مع الأفراد، ومن بينها الوسيط الإلكتروني المستخدم في المحاكم الإلكترونية ألا وهو جهاز الحاسوب، وهي أجهزة إلكترونية يمكنها معالجة البيانات وإرسالها واستقبالها بوسائل إلكترونية، علاوة على البرمجة والتخزين والاسترجاع. وغيرها من إجراء العمليات الحسابية، ويتكون الحاسوب من أجزاء مادية ملموسة ومن مكونات معنوية تتمثل في البرمجيات.⁶⁹ فمن حيث المبدأ لا يوجد اختلاف في العملية القضائية بين الأطراف أو الحق المدعى به أو حتى المحكمة المختصة إنما يكمن الاختلاف في الطريقة المستعملة في اللجوء لهذا الحق فبعد أن كان الوسيط الورقي هو المستعمل أصبح الآن الوسيط الإلكتروني. ويعد الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطته التعبير عن الإرادة الإلكترونية، حيث يمكن أن يكون معاوناً

⁶⁷ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص182

⁶⁸ أبو طالب. نادية جمال. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن، مرجع سابق، ص 23

⁶⁹ القناني، إيمان. (2021) التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي. مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية. ع84.

قضائياً ويقوم بجمع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطارات والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم وسماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو محاميهم.⁷⁰

ب- سداد مصاريف الدعوى:

تماشياً مع ماسبق ذكره فقد حلت وسائل الدفع الإلكتروني Electronic Payment System محل النقود العادية انسجماً مع تطور التكنولوجيا الحديثة، حيث أنتجت تلك الوسائل كأسلوب حديث يواكب التطور لتسديد المدفوعات التي تمثل قيمة المعاملات الإلكترونية عن طريق نظم الدفع الجديدة التي تعدّ عنصراً حيوياً في رفع الدعوى أو قيدها إلكترونياً بما لها من علاقة بسداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات أو المطالبات.⁷¹

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى ضرورة إعداد برنامج حاسوبي يرفق مع البرنامج المتعلق بملفات الدعوى، بحيث يتم ادخال بيانات قيم الدعوى ونسبة الرسوم. ويتضمن هذا البرنامج قاعدة بيانات لكيفية الدفع والتحويل، ويحفظ نسخة منه في ملف الدعوى، ونسخة في وحدة التسجيل، ونسخة لوحدة الرقابة لكل محكمة.⁷² وفي حال استيفاء الرسم بقيمته الصحيحة، تظهر البيانات دالة على ذلك مشيرةً إلى قيمة الرسم وما تم استيفائه، وإذا لم يتم الدفع أو كان هناك نقص بقيمة الرسوم ينبه البرنامج المتعلق بملف الدعوى كل من يريد فتح الملف بأن هناك خلل يتعلق بالرسم، ويشير البرنامج تلقائياً إلى القيمة الصحيحة ويصدر إنذاراً بأن الرسم غير مستوفى. وبهذا البرنامج وأمثاله يتسنى لوزارة العدل بسط رقابتها على إجراءات الدعوى وسيرها بالشكل الصحيح.⁷³

وعلى الرغم من تأسيس شركات عديدة للدفع الإلكتروني في سورية، إلا أن الأمر مقتصر حالياً على تسديد الفواتير وبعض الرسوم وستتم هذه العملية بالربط بين الحسابات المصرفية للجهة المنشئة للفواتير وبين حسابات

⁷⁰ العبيدي. عمر لطيف (2017) التقاضي الإلكتروني والية التطبيق دراسة مقارنة. مجلة جامعة تكريت. مج.1. ع.3. ج.1. ص515. تكريت: العراق. جامعة تكريت كلية الحقوق

⁷¹ الظهوري. سنان إجراءات المحاكم الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. مرجع سابق. ص29

⁷² الشرعة. حازم محمد التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص66-67

⁷³ الكنتي، جواهر. وتركي، علي. (2023) إجراءات التقاضي عن بعد في ضوء قانون الإجراءات المدنية الإماراتي ولائحته التنظيمية وفق آخر التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 18/ لعام 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم 33/ لعام 2022- دراسة مقارنة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. مج.20. ع.3. ص391

المواطنين البنكية في المصارف المشتركة بمنظومة الدفع هذه. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات بطيئة وخجولة إلا أنها قابلة للتطوير والتعديل لمواكبة باقي الدول، ومع إقرار نظام المحكمة الإلكترونية في سورية تكون منظومة الدفع الإلكتروني وسداد مصاريف الدعوى إلكترونياً قد اكتملت حينها.

ج- رفع مستوى أداء المحاكم:

يساعد نظام المحكمة الإلكترونية على توثيق ادعاءات الخصوم ودفعهم بعبارات الخصوم أنفسهم دون أدنى تدخل من القاضي أو كاتبه في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل، مما يكون له الأثر الفاعل في صحة تصور الدعوى القضائية والوصول إلى حكم سريع فيها.⁷⁴ كما أن النظام المتبع في المحكمة الإلكترونية يحقق الأمان ضد أخطاء الإهمال أو حتى السرقة المقصودة التي تؤدي إلى الضياع والتلف أو الفقد للمستندات الورقية، وبذلك يرفع هذا النظام من سوية الأداء لهذه المحاكم.

وبما أن التدخل البشري قليل في نظام التقاضي الإلكتروني، فإن هذا من شأنه أن يقلل من تلاعب بعض الموظفين في الإعلانات والتبليغ ومواعيد نظر الدعاوى، وكذلك يقضي هذا النظام على الفساد المتفشى لدى فئة المحضرين المكلفين بتبليغ أوراق الدعوى وما ينطوي على ذلك من التلاعب والمماطلة في سير إجراءات الدعوى. بالإضافة إلى ماسبق فإن استمرار وجود موقع المحكمة على الشبكة طيلة الأربع والعشرين ساعة وإمكانية القيام بالإجراءات القضائية في أي ساعة كانت، يعطي هذا النظام ميزات إضافية تساعد في رفع سوية أداء المحاكم وتيسير إجراءاتها على المتقاضين. ومن شأن تطبيق هذا النظام القائم على التواصل الإلكتروني تأكيد المحكمة من وكالة المحامي ووضعه في النقابة من خلال تواصل المحكمة مع الجهات المسؤولة عن ذلك.

وكذلك فإن من مميزات المحكمة الإلكترونية عدم هدر وقت القاضي وتوفير جهده وتعبه، إذ من غير الضروري حضوره يومياً لمقر المحكمة، كما أنه بإمكانه النظر في القضية ومناقشتها في أي مكان في العالم. ففي ظل نظام المحكمة الإلكترونية يتلقى القضاة الدعاوى التي توزع عليهم عبر البريد الإلكتروني، وتمكنهم قاعدة

⁷⁴ الكمال. زيد كمال محمود. خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية. مرجع سابق. ص 14

المعلومات والبرامج الإلكترونية القانونية من الوصول إلى نصوص التشريعات المختلفة وفقاً لآخر التعديلات والاجتهادات القضائية، كل ذلك يساهم في الاستغلال الأمثل لوقت وجهد القاضي، وبالتالي تقلص الوقت المستغرق في إنجاز الدعاوى والفصل فيها.⁷⁵

كما أن التتبع اللحظي لخط سير الدعوى، وكذلك التقارير الدورية والمستمرة والمفصلة، تسهم في زيادة فعالية الأجهزة الرقابية القضائية على العمل القضائي وموظفي النظام، مما يعزز ثقة المواطن والمستثمر الأجنبي بالقضاء الوطني، فيما يخص سرعة الفصل بالدعاوى واعتماد أساليب العمل الحديثة والشفافية.⁷⁶ ويحقق هذا النظام الشفافية الكاملة، إذ إن جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى متاحة لجميع المتقاضين.

د - توفير نفقات إنشاء المحاكم وتشغيلها:

لابد أن اللجوء للمحاكم الإلكترونية يغنينا عن وجود العديد من المحاكم المكانية "مرفق المحكمة"، مما يساهم في توفير الأموال والاعتمادات المرصدة لإنشاء أبنية المحاكم بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المحاكم من عمال وموظفين بأعداد هائلة. ويمكن الاستفادة من الاعتمادات المالية التي كانت تخصص لهذا الغرض في تدبير نفقات مرفق القضاء الأخرى على نحو يمكن من إعفاء المتقاضين من رسوم التقاضي.⁷⁷

كما تسهم الأتمتة في الاستغناء عن الأرشيف القضائي الورقي الضخم ويستبدل به أرشفة بسيطة باستعمال أقراص ليزيرية، ونسخ احتياطية عنها تتسع للمعلومات جميعها ولا تشغل إلا حيزاً مكانياً بسيطاً، بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة. إلا أنه ورغم جميع ماسبق ذكره من خصائص ومميزات للمحكمة الإلكترونية في حال تطبيقها، يبقى هناك نوع من التخوف والمآخذ لدى البعض وهذا من الطبيعي لأنه عمل بشري يتصف بالنقصان مهما اكتمل.

⁷⁵ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 49

⁷⁶ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 54

⁷⁷ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 28

فقد ذهب بعض المعارضين المتخوفين إلى أنه من الصعب تصور وجود المحكمة الإلكترونية في الدعاوى الجزائية وذلك لما يعتمد عليه القضاء الجزائي بالدرجة الأولى على قناعة القاضي. وهنا نقول أنه حتى لو بدأنا في سورية بتنفيذ المحكمة الإلكترونية على الدعاوى المدنية مبدئياً كخطوات أولية ومن ثم التوسع إلى باقي الدعاوى وفق دراسات علمية وتجربة واقعية فإنه لا ضير في ذلك.

كما أن المخاوف المزعومة حول مبدأ تدوين محاضر الجلسات القضائية لمعرفة كل ما يدور فيها، مردودة على أصحابها لأن الجلسات الإلكترونية قابلة للتوثيق والتصوير والرجوع إليها أكثر بكثير من جلسات المحاكمة العادية.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن تطبيق نظام المحاكم الإلكترونية قد يؤدي إلى تقليص فرص المحامي في ابداء الدفوع القانونية الاجرائية وهو ما يمثل إخلالاً بمبدأ الدفاع وهو من أهم المبادئ الأساسية للنقاضي وهنا يجدر القول: أن الغرض من الدفوع الاجرائية غالباً ما يكون المماطلة وإطالة أمد النقاضي، فإذا ما توصلت وسائل التقانة إلى الحد من تلك الدفوع فإنها تكون قد خدمت العدالة.⁷⁸

وقد يكون أقوى المخاوف في هذا الصدد هي المتعلقة بخصوصية مرفق العدالة، ففي ظل التطورات الحاصلة بات من السهل اختراق أعتى الأنظمة الإلكترونية والتلاعب بها، وبالتالي التغيير والتحريف بالأدلة القانونية وتحويل بعض المجرمين الأدلة لصالحهم وكذلك تخترق الفيروسات الأجهزة الإلكترونية، ومع قوة من قال بهذا الرأي إلا أنه وفي حقيقة الأمر، لا تؤثر هذه الصعوبات على نظام النقاضي الإلكتروني بصورة مؤثرة، خاصة مسألة الخروقات والقرصنة الإلكترونية وذلك عند ايجاد حماية تقنية لهذا النظام تضمن وتكفل مواجهة الخروقات التي يمكن أن تطال آلية عمل النقاضي الإلكتروني.⁷⁹ ولا بد هنا أيضاً من الإشارة إلى أن ضعف الإنترنت في المناطق النائية يعد عائقاً أمام انتشار وتنفيذ هذا المشروع.

⁷⁸ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 183

⁷⁹ العدوان، ماجد احمد صالح. النقاضي الإداري الإلكتروني للنظام القانوني الأردني - دراسة مقارنة. مرجع سابق. ص 92

ثانياً: مشروعية المحكمة الإلكترونية

تعدّ المحكمة الإلكترونية إحدى أبرز تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مجال العدالة وقد أثارت مسألة مشروعيتها وضماناتها نقاشاً واسعاً بين الفقهاء والباحثين القانونيين.

من البديهي أن المحكمة بشكلها التقليدي لم تحدث أي خلاف حول مشروعيتها بالعكس تماماً، إلا أن إمكانية تحويل المحكمة الإلكترونية يحتاج إلى تدقيق وتمحيص حيث أن انعقاد الخصومة الإلكترونية عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي دون المثل الشخصي لأطراف القضية في قاعة المحكمة يثير الجدل حول مجلس الحكم القائم على هذه الوسائل الحديثة لنقل الصوت والصورة. أي أن الإشكال المبدئي في تطبيق المحكمة الإلكترونية سيكون حول مجلس الحكم.

وقد لجأ البعض إلى قياس مجلس الحكم على مسألة مجلس العقد في الفقه الإسلامي حيث عرف السنيهوري مجلس العقد بأنه (المكان الذي يوجد فيه المتعاقدان، ويبدأ من وقت صدور الإيجاب. ويبقى ما دام المتعاقدان منصرفين إلى التعاقد ولم يبدُ إعراض من أي منهما)⁸⁰

وهنا يتم التعرض لمفهوم مجلس العقد لحل هذه الإشكالية، والذي يعرف بأنه مكان يضم المتعاقدين، ليس بالمعنى المادي للمكان بل بمعنى الزمان الذي ينشغل فيه المتعاقدان بعملية التعاقد دون أن ينصرفا عن ذلك بأي شاغل، وهذا المفهوم ينطبق على أي متعاقدين باعدت بينهما المسافة وانصرفا في الأساس لعملية التعاقد دون الانشغال بشيء آخر.⁸¹

ونذهب للفتوى بالصحة للشيخ وهبة الزحيلي حيث قال: (أجمع الفقهاء على أن العقد ينعقد بين الغائبين، كما في آلات الاتصال الحديثة بمجرد إعلان القبول، ولا يشترط العلم بالقبول بالنسبة للطرف الموجب الذي وجه الإيجاب. فلو كان المتعاقدان يتحدثان بالهاتف أو باللاسلكي، وقال أحدهما للآخر: بعثك الدار أو السيارة الفلانية

⁸⁰ السنيهوري. عبد الرزاق (1953). مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي. ج2. بيروت. لبنان. دار احياء التراث العربي

– مؤسسة التاريخ العربي. ص6

⁸¹ أبو طالب. نادية جمال. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الاردن. مرجع سابق. ص30

وقال الآخر: قبلت، انعقد العقد، بمجرد إعلان القبول ولو لم يعلم الموجب بالقبول، بأن انقطع الاتصال بينهما. ولو وجه أحد العاقدین خطاباً أو برقية إلى آخر أو تلكساً أو فكساً، وفيها إيجاب ببيع شيء أو بإبرام عقد زواج، انعقد العقد بعد وصول البرقية أو الخطاب ونحوهما وإعلان الآخر قبوله، دون حاجة إلى علم الموجب أو سماعه بالقبول⁸²

يمنع ذلك من عد المحكمة هنا كمجلس عقد وتشريع المحكمة الإلكترونية على أساسه، كما أن جواز إجراء العقد عن طريق الكتابة والمراسلة من طرف لآخر يجعل إجراء المحاكمة إلكترونياً أمراً جائزاً ومقبولاً قياساً على ذلك.⁸³ وإذ أخذ بعض العلماء على هذا الرأي الفقهي الذي يرى جواز المحكمة الإلكترونية باستخدام وسائل تقنية حديثة بأنه قياس على مقيس، وليس قياساً على أصل. وبالتالي قياساً غير صحيح.

ونرى أن إجراء المحاكمة عن بعد عبر الإنترنت باستخدام وسائل التقنية الحديثة أمر جائز بالقياس على جواز العقد بالكتابة.⁸⁴

وبالتالي لا تعد المحكمة الإلكترونية أو مبدأ التقاضي عن بعد نوعاً مستحدثاً من القضاء، بل هو القضاء بذاته كما تقررت أحكامه، وكل ما في الأمر هو ابتكار أدوات جديدة لإجراءات الدعوى وخطوات سيرها ابتداءً من رفعها وتقديم المذكرات وسماع الشهود وتقديم الخبرة، انتهاءً بالفصل أو النطق بالحكم. فالدفع المقدم عبر الصوت عن طريق الوسائل الإلكترونية أو المكالمات والشاشات للأشخاص والمستندات ما هي إلا وسائل، غير أن دلالتها المتمثلة في الرضا أو الرفض، وغير ذلك من المعاني المقصودة سواءً بالتقاضي التقليدي أو من خلال الغرف الإلكترونية بوسائلها الحديثة.⁸⁵

⁸² الزحيلي، وهبه. (2020) الفقه الإسلامي وأدلته. ج4. دمشق. سورية. دار الفكر دمشق. ص2051

⁸³ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص58

⁸⁴ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص59

⁸⁵ الفتامي. إيمان. التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي. مرجع سابق. ص1020

المبحث الثاني: تأصيل الجدل حول المحكمة الإلكترونية وضماناتها

رغم كل المميزات التي تتمتع بها المحكمة الإلكترونية إلا أن هناك من يعارض هذا المشروع. ويؤيد هذه المعارضة بمجموعة من الحجج والأدلة. كما يذهب المؤيدون إلى إبراز حججهم وأدلتهم وسنوضح بهذا المبحث أدلة الاتجاه المؤيد والمعارض على حد سواء، كما سنلقي الضوء على ضمانات المحاكمة العادلة التي يجب أن تتمتع بها المحكمة الإلكترونية وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد والمعارض للمحكمة الإلكترونية

المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد والمعارض للمحكمة الإلكترونية

إن أي تغيير أو تحديث في أي مجال قد يثير مخاوف البعض وقلقهم بينما يلقى الترحيب والقبول من البعض الآخر، ولكل من المؤيدين والمعارضين حججهم وأسبابهم وفق مايلي :

أولاً: الاتجاه المؤيد للمحكمة الإلكترونية

يسوق المؤيدين لفكرة المحكمة الإلكترونية العديد من الأسباب والحجج لدعمهم وتأبيداتهم لهذا الاتجاه والتطور ويرأينا تعدّ هذه الأسباب هي ما يدرجه بعض الكتاب والباحثين تحت عنوان خصائص المحكمة الإلكترونية. حيث تكمن هذه الفوائد في الآتي :

1- الفوائد الإدارية للمحكمة الإلكترونية

يعد من أهم فوائد المحكمة الإلكترونية ما يعود به هذا النظام من تطوير وتحسين بيئة العمل بالنسبة للجهاز القضائي في المحكمة. حيث تسهم الأتمتة في الاستغناء عن الأرشيف القضائي الضخم ويستبدل به أرشفة بسيطة باستعمال أقراص ليزرية، ونسخ احتياطية عنها تنتسج للمعلومات جميعها، ولا تشغل إلا حيزاً مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة، وفي الوقت ذاته يقلل هذا الاستخدام من فقدان ملفات الدعاوى أو تلفها أو حفظها في مكان خاطئ.⁸⁶

كما تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الإسراع في عملية تبليغ أطراف الدعوى وتساعد المحضرين في أداء عملهم على النحو المطلوب منهم في أسرع وقت. ويساعد قلم النسخ في أداء دوره بسرعة نسخ وكتابة الأحكام القضائية في سهولة ويسر فضلاً عن معاونة قلم كاتب المحكمة في أداء عمله نحو التبادل الإلكتروني لأوراق الدعوى القضائية.⁸⁷

⁸⁶ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص182

⁸⁷ الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص173

كما قد يؤدي تطبيق المحكمة الإلكترونية إلى تسهيل التواصل والتعامل بين قطاعات الدولة المختلفة الحكومية والخاصة. بالإضافة إلى الحصول على نسبة أمان أكبر من تلك في التقاضي التقليدي، حيث من السهل اكتشاف أي تزوير أو تلاعب على المستندات الإلكترونية، وسرعة الوصول إليها ومتابعتها. كما تساهم المحكمة الإلكترونية في الإسراع في تنفيذ الأحكام من خلال الإسراع في إصدار الأحكام إلكترونياً.

2- فوائد المحكمة الإلكترونية للمتقاضين والمحامين

حيث يرى المؤيدون أن من أبرز مميزات الانتقال إلى المحكمة الإلكترونية هو توفير الوقت والجهد والمال على المتقاضين والمحامين، حيث يستطيع المحامي الدخول إلى موقع المحكمة دون أن يغادر مكتبه أو منزله. كما تساهم المحكمة الإلكترونية في تخفيف أعباء الانتقال إلى المحكمة على المتقاضين وتوفر عليهم عناء الطريق وخصوصاً المتقاضين الذين يقطنون في أماكن نائية. إذ أن الأصل في التقاضي أن الدعوى تقام في محكمة موطن المدعى عليه، وقد يضطر المدعي إلى التنقل من منطقة إلى منطقة أخرى، وهذا سيتولد عنه أن المدعي سيغرم في سبيل مباشرة دعواه مصاريف تنقل وسكن وأجرة طريق وما يفوته من كسب في سبيل مباشرته لهذه الدعوى. وأما في التقاضي الإلكتروني فهو لا يحتاج من أطراف الدعوى سوى التواجد على منصة المحكمة في موعد الجلسة، كل في مكان إقامته.⁸⁸ بالإضافة أنهم يرون أن التعامل مع الحاسب أفضل من التعامل مع البشر تجنباً للرشاوى والتمييز في المعاملة بين شخص وآخر. كون الحاسوب المستخدم لا يفرق بين متقاضٍ وآخر من حيث المركز الاجتماعي أو المظهر، ولا يمكنه تغليب مصلحة طرف على آخر، وبالتالي فإن التعامل مع هذه الآلة أفضل من التعامل مع الإنسان.⁸⁹

وتسمح آلية عمل المحكمة الإلكترونية في التدوين الإلكتروني بتوثيق الدعاوى والأجوبة والدفع والردود جميعها، بعبارات الخصوم أنفسهم، دون أدنى تدخل من القاضي أو كاتبه في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو

⁸⁸ العليان، خالد. (2025) ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي. المجلة العربية للنشر العلمي AJSP. الإصدار 8.

ع85. الأردن. ص41

⁸⁹ أبو طالب. نادية جمال المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. مرجع سابق. ص27

الحذف أو التعديل، مما يكون له الأثر الفاعل في صحة تصور الدعوى والوصول إلى حكم سريع فيها، كما يقضي استخدام التقنية الحديثة على ادعاء الخصوم بتحريف كلامهم أو الزيادة فيه، أو النقص منه فيما لو ظهر لهم أن الحكم في غير صالحهم.⁹⁰

3- فوائد المحكمة الإلكترونية للقضاة:

حيث أن المحكمة الإلكترونية تساهم في حد كبير في توفير وقت وجهد السادة القضاة، فيزيد عدد القضايا المنظورة من قبل القاضي في اليوم الواحد، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد القاضي في سرعة الوصول إلى النصوص القانونية والاجتهادات القضائية بدلاً من اهدار وقته في العودة إليهم يدوياً. ولا ننسى فوائد هذه التقنية بالنسبة لإدارات التفتيش القضائي وما توفره من وقت وجهد في سبيل الوصول إلى ملفات الدعاوى وتفتيشها.

ثانياً: الاتجاه المعارض للمحكمة الإلكترونية

يعد من أبرز المخاوف التي يستند إليها المعارضون في عدم تأييدهم للمحكمة الإلكترونية هي الآتي:

1- مخاوف أمنية من المحكمة الإلكترونية

حيث يبدي المعارضون قلقهم من الاختراقات التي من الممكن أن تتعرض لها المحكمة الإلكترونية، مما يؤدي إلى هتك الخصوصية وإفشاء الأسرار، خاصة أن أقوى الأنظمة الأمنية في العالم تتعرض للقرصنة ولعمليات الاختراق، لذلك لا بد من وضع العديد من الأنظمة الأمنية المشددة داخل المحكمة. فضلاً عن أنه من الممكن إنشاء شبكات داخلية مغلقة داخل المحكمة الواحدة لتكون مرتبطة بالشبكة العنكبوتية الإنترنت فضلاً عن إمكانية تشفير محتوى القضية⁹¹

⁹⁰ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 181.

⁹¹ الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 174

2- مخاوف من التعدي على روح القانون في المحكمة الإلكترونية

إن أكثر ما يذهب إليه المعارضون لفكرة المحكمة الإلكترونية هو إلغاء روح القانون، حيث يخشون من الاحتكام في القضايا والدعاوى إلى الآلة، فالآلة تحول الإنسان إلى رقم معلوماتي حسب تخوفهم وجلّ ما يخشونه هو التأثير والمساس بحرية القاضي في الاقتناع وإلغاء حق المتهم في الاستفادة من مشاعر ووجدان القاضي البشري ونزعة العفو والتسامح لديه. إلا أن ذلك الأمر مردود عليه بأن استعانة القاضي بهذه البرامج يختصر عليه الوقت والجهد ويقلل من اعبائه بما يساهم بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق العدالة، فضلاً عن ذلك فإن استخدام تلك التكنولوجيا فيه طمأنه للخصوم لما فيها استخدامها من تحقيق للشفافية.⁹²

3- مخاوف من المساس بضمانات المحاكمة العادلة

حيث يتجلى خوف المعارضين من المساس بضمانات المحاكمة العادلة جلياً في الدعاوى الجزائية، ولا سيما مراحلها الأخيرة في التحقيق النهائي، وهي مبادئ العلنية والشفافية والحضورية .

فمبدأ العلنية يعد بمثابة رقابة شعبية على أحكام السلطة القضائية حيث تبقى أبواب المحكمة مفتوحة أمام جميع الناس لحضور جلسة النطق بالحكم، وبالتالي في حال إلغاء علنية الجلسات قد تخف الرقابة على القاضي وأحكامه ويصبح عرضة للشكوك.

أما المبدأ الثاني الذي يخشى المعارضون مساس المحكمة به فهو مبدأ الشفافية الذي تتبع جذوره من أن الأساس في الأحكام الجزائية أن تكون قائمة على قناعة القضاة، وهذه القناعة يجب أن تستقضي عناصرها من الوقائع المبسطة أمامهم، والحكمة من مبدأ الشفافية هي تطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم كي تتاح الفرصة لكل من أطراف الدعوى أن يسمع ويواجه خصمه، ويتاح له معرفة ما لدى خصمه من أقوال وأدلة، وكما يسمع القاضي ويكون قناعته الوجدانية بحجج الأطراف التي قدمت أمامه في الجلسة.⁹³

⁹² الترساوي. محمد عصام الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 174

⁹³ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص 181.

والمبدأ الثالث الذي يخشى المعارضون التضحية به هو الحضورية حيث من حق الخصوم حضور مراحل الدعوى النهائية "مرحلة التحقيق النهائي".

و ضمانات المحاكمة العادلة المتمثلة بالحضورية والعلنية والشفعية لا يمكن التخلي عنها في المحاكمات، لكن الفكرة تكمن باتخاذ إجراءات إضافية لهذه المبادئ ولا تخلُّ بها عند دخول الحاسوب إلى عالم القضاء وتدوين الإجراءات القضائية ليس به مساس كون الاختلاف بين نظام المحكمة التقليدية ونظام المحكمة الإلكترونية يتضح فقط في وسيلة هذا التدوين التي تم استبدالها من الكتابة اليدوية إلى الكتابة الإلكترونية. وهذا له فائدة في توثيق الإجراءات وضمان أكبر قدر من الدقة والسرعة، كذلك الأمر يتحقق في تبليغ الأوراق القضائية التي ليس هناك ما يمنع أن تكون بصورة إلكترونية.⁹⁴

4- مخاوف من المساس بقواعد تبليغ الأوراق القضائية

يذهب المعارضون لفكرة المحكمة الإلكترونية إلى أن التبليغ عبر البريد الإلكتروني يشكل اختراقاً لقواعد التبليغ فقد جاء في المادة /174/ من قانون اصول المحاكمات الجزائية (تبليغ الأوراق القضائية بمعرفة محضر أو أحد أفراد الشرطة أو الدرك وفقاً للأصول المتبعة في قانون أصول المحاكمات مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في هذا القانون).

ونرى أن المعارضين في هذا الصدد يجافون الصواب إذ إن المطلوب هو الهدف من الإجراء وليس الإجراء بحد ذاته، ففي حال تحققت الغاية المطلوبة من التبليغ وهي علم الخصوم وإخبارهم فلا فرق بين إجراء التبليغ على يد المحضر أم عن طريق البريد الإلكتروني.

كما أنه يجب إعطاء القاضي سلطة تقدير صحة التبليغات، التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة منح القاضي سلطة في تقدير صحة التبليغات، بناءً على مستخرجات الحاسب الآلي المرتبطة بأنظمة بحث إلكترونية مشتركة بينها وبين دوائر مختلفة. إذ قضت محكمة أبو ظبي بأن: (...)

⁹⁴ أبو طالب. نادية جمال المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. مرجع سابق. ص 28

المحكمة وبعد اطلاعها على الإعلانات الموجهة للطاعة أمام محكمة أول درجة تبين أن الرقم الذي أعلنت عليه وارد برخصتها التجارية المستخرجة من ربط نظام البحث المشترك بين دائرة القضاء ودائرة التنمية الاقتصادية بصدد الرخص التجارية وأن نسخة مستخرج البحث مودعة بالنظام الإلكتروني ضمن خانة الإعلانات أمام محكمة أول درجة، وهو مستند رسمي يتضمن البيانات المحدثة للطاعة ومن ضمنها رقم الهاتف المحمول الذي تحقق إعلانها عليه بما يكون معه إعلان الطاعة قد تم صحيحاً وتترتب عليه آثاره القانونية بانعقاد الخصومة⁹⁵

المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في المحكمة الإلكترونية

رأينا أن المحكمة الإلكترونية تعني استخدام الوسائل الرقمية (كالمنصات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، الفيديو كونفرنس،... إلخ) لإدارة إجراءات التقاضي ويجب أن تحقق نفس ضمانات المحاكمة العادلة المكرسة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة /10/ (لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، وللصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه)

كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة /14/ (الناس جميعاً سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة ومستقلة وحيادية، منشأة بحكم القانون) والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المادة/6/ وغيرها الكثير.

وبذلك من أهم الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة في المحكمة الإلكترونية هي :

أولاً: حق اللجوء إلى القضاء

يعد حق اللجوء إلى القضاء في ظل التقاضي الإلكتروني، حقاً دستورياً أصيلاً ومكفولاً. يهدف إلى تسهيل الوصول إلى العدالة عبر وسائل رقمية توفر الوقت والجهد، مثل رفع الدعوى وتبادل المذكرات إلكترونياً. يضمن

⁹⁵ محكمة أبو ظبي طعن بالنقض رقم 63/86/212 لعام 2022 حقوق جلسة 11 نيسان 2022

هذا النوع من التقاضي مبادئ المساواة والعلنية، مع تعزيز سرعة الفصل في النزاعات. فعلى المحكمة الإلكترونية أن تضمن إمكانية الوصول إليها للجميع، دون تمييز، ودون عوائق تقنية أو مالية ويشمل ذلك ضمان البنية التحتية الرقمية (الإنترنت - التطبيقات - الترجمة) وتدريب المستخدمين. أما إذا تم اللجوء للمحكمة الإلكترونية، دون توفير الضمانات الكفيلة بتمكين جميع الأفراد من استخدامها، فإن ذلك يؤدي إلى الإخلال بمبدأ أساسي من مبادئ التقاضي وهو حق اللجوء إلى القضاء.

وتطبيقاً لذلك أكدت محكمة الاتحاد الأوروبي في أحكامها القضائية، وفيما يتصل بمباشرة الإجراءات بوسائل إلكترونية غير مادية. يقر بأن للمشرع أن يشترط قبل اللجوء إلى القضاء، سلوك طريق التوفيق بين أطراف النزاع. على أن يكون هذا الاشتراط مقبولاً ما دام لا يجعل الوسيلة الإلكترونية الطريق الحصري أو الإلزامي لمباشرة إجراء التوفيق، وبما يكفل بقاء سبل بديلة تتيح لجميع الأطراف ممارسة حقهم في اللجوء إلى العدالة دون عوائق.⁹⁶

وأسوة باجتهاد محكمة الاتحاد الأوروبي لابد للمشرع السوري وغيره من المشرعين الذين لم يقرروا نظام التقاضي الإلكتروني بعد، أن يعتمدوا فترة انتقالية أولاً قبل إقرار المحكمة الإلكترونية كطريق حصري للتقاضي. ويتعين في هذه الفترة الانتقالية بقاء الطريق التقليدي إلى جانب الإلكتروني، حتى لا يتحول التطور التقني إلى سبب للتمييز بين المتقاضين وفي نفس الوقت يتم من خلال هذه الفترة تكثيف الجهود وتلافي الثغرات والأخطاء الإلكترونية والتقنية في نظام المحكمة الإلكترونية.

ثانياً: مبدأ العلنية

كما في المحكمة التقليدية وكما نصت جميع قوانين الأصول المدنية على أن تكون جلسات المحاكمة علنية كذلك يجب أن تكون متاحة عبر بث مباشر أو تسجيلات مؤمنة في المحكمة الإلكترونية. ولما كان مبدأ علانية الجلسات إحدى الضمانات الرئيسة التي يجب توفرها في أي محكمة جزائية كونه يعد مؤشراً أساساً لنزاهة وسلامة

⁹⁶ الليلي، حاتم (2026) التقاضي الإلكتروني والتعارض مع مبدأ المساواة بين المتقاضين. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. مج 6. ع 1. مركز ابن العربي للثقافة والنشر. فلسطين. ص 452

إجراءات المحاكمة. فإن العمل بآلية المحاكمة المرئية عن بعد حسب الكثير من المهتمين يمكن أن يخرق هذا المبدأ حتى بحضور الجمهور للجلسة وهذا لغياب المتهم وافتقاده لعنصر الطمأنينة بوجود رقابة شعبية على القضاء.⁹⁷

وعلى الرغم من أن علانية المحكمة الإلكترونية لا تكاد تختلف في جوهرها وأساسها عن علانية المحكمة التقليدية، إلا أنه قد تم تعريفها على أنها عرض للمحاكمات على موقع خاص من خلال كاميرا مخصصة في القاعة، يتم من خلالها تصوير أحداث وإجراءات المحاكمة ونقلها بشكل مباشر لموقع مخصص ليستطيع أي شخص الاطلاع عليها مباشرة أو من أي مكان مرتبط بالدائرة المعلوماتية الخاصة بقاعات المحكمة.⁹⁸

ومبدأ العلانية يمكن تحقيقه في المحكمة الإلكترونية من خلال صور مختلفة، منها حضور الجمهور للجلسات في أكثر من مكان، أو الحضور للقاعة التي يجلس بها القاضي أو الحضور لغرف الخصوم ومتابعة الجلسات، أو يمكن أخذ موافقة القاضي ممن يرغب في الحضور والذهاب إلى أقرب محكمة ومشاهدة وقائع الجلسة المطلوب مشاهدتها عبر الشبكة الداخلية للمحكمة الإلكترونية التي تربط بين المحاكم. بالإضافة إلى أن القاضي يمكنه جعل جلسة المحاكمة سرية وقصرها على الخصوم أو وكلائهم فقط إذا استدعى الأمر ذلك.⁹⁹

وقد أرست محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية، مبدأً هاماً بشلن علانية المحاكمة عبر تقنية الفيديو "كونفرانس". حيث قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه. مؤكدةً أن حضور المتهمين عن بعد لا يخل بمبدأ علانية الجلسات ما داموا تمكنوا من متابعة الإجراءات والدفاع عن أنفسهم حيث نص الطعن على: (....). تبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى مدونات الحكم المطعون فيه أن قد أثبت بهما أن المحاكمة جرت في جلسة علنية ولم يدع أحد أن حضور المتهمين، عن طريق تقنية الفيديو "كونفرانس" كان من

97 الزين، بخلوط (2021) آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة. مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية . العدد الخاص

ص85. عين تموشنت: الجزائر. جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت

98 أبو طالب، نادية جمال المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. مرجع سابق. ص32

99 الغانم، عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص71.

شأنه منعهما من متابعة إجراءات المحاكمة أو أن أياً من المحامين قد منع من إبداء دفاعه ودفعه، كان حضور المتهمين عن طريق تقنية الفيديو "كونفرانس" لا يتنافى مع مبدأ العلانية وحسب محكمة النقض أن تصح الخطأ الذي وقع في مواد العقاب بأسباب الحكم المطعون فيه بإطلاق نص المادة /38/ من القانون رقم /182/ لعام 1960 المعدل بفقرتيهما دون تخصيص عملاً بنص المادة /40/ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم /57/ لعام 1959 فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه¹⁰⁰

ثالثاً: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

يجب ضمان أن أطراف الدعوى يمكنهم تقديم دفعهم ومستنداتهم والرد على خصومهم بنفس الشروط التقنية والوقت، ويجب أن لا يعطى أحد الأطراف "ميزة رقمية" على حساب الآخر.

وقد أقرت محكمة التمييز الكويتية هذا المبدأ حيث جاء في قرارها (لما كان حق المرافعة شفهيّاً أو كتابيّاً، هو ركن من أركان المحاكمة العادلة، فإن انقطاع الاتصال المرئي أثناء الجلسة أو عدم تمكين الوكيل من تقديم مستنداته إلكترونياً، لسبب خارج عن إرادته "خلل في نظام المحكمة" دون أن تمهله المحكمة أجلاً آخر، يعد إخلالاً بحق الدفاع يستوجب بطلان الحكم)¹⁰¹

وبذلك أقرت مبدأ ضمان المواجهة بين الخصوم، حيث يجب أن تتوافر في التقاضي الإلكتروني بذات القدر في التقاضي التقليدي، وأي خلل يحجب صوت الدفاع يبطل الحكم.

رابعاً: مبدأ الشفعية والحضورية

حتى في الجلسات عبر الفيديو يجب أن تُمكن المحكمة الأطراف من رؤية بعضهم ومواجهة الشهود وتقديم الملاحظات. كما يرى المعارضون أن تفعيل المحكمة الإلكترونية من شأنه إلغاء أو المساس بجانب من حقوق الدفاع، وذلك بتقليل فرص المحامي في الاستفادة من الدفوع الإجرائية والموضوعية.

¹⁰⁰ محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية الطعن رقم /3888/ لسنة 94 قضائية جلسة 2025/3/5

¹⁰¹ محكمة التمييز الكويتية الطعن رقم 2101 لعام 2021 - عمالي - تاريخ الجلسة 10 تشرين الأول 2022.

كذلك يسهم في الحضور الشخصي أمام القاضي في تكوين قناعة هذا القاضي وذلك من خلال تعابير الوجه وحركات المتهم. وهذا غير ممكن من خلال التقنيات الإلكترونية، وبالتالي يحرم ذلك المتهم من الاستفادة من المشاعر الإنسانية للقاضي، وقد يحدث العكس فيجد المتهم مجالاً مناسباً ومريحاً يحول بينه وبين ما للمحكمة من هيبة ووقار فيعبر براحة وحرية مما يقلل من مسألة الردعية لدى المحكمة.¹⁰²

فمبدأ الشفافية: أساسه بأن الأحكام القضائية تقوم على قناعة القاضي التي تستمد من الوقائع المبسطة أمامه. وهذا المبدأ يعد تطبيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم، بحيث تتاح الفرصة لكل طرف أن يسمع ويرى ويواجه الطرف الآخر، ويعرف كل واحد ما لدى الآخر من أقوال ودفع وبيانات وأدلة، فيكون القاضي عندها قناعته الوجدانية بما تم تقديمه أمامه في الجلسة.¹⁰³

ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق العدالة والشفافية في الإجراءات القضائية من خلال إعطاء كل طرف الحق بالدفاع عن نفسه، فلا يجوز للقاضي أن يبني حكمه على مستند أو شهادة لم يعطِ الفرصة للخصم للاطلاع عليها أو مناقشتها. لأن ذلك يخل بمبدأ المساواة ويضع أحد الأطراف في مركز أضعف من الآخر.¹⁰⁴

خامساً: حق الدفاع والمساعدة القانونية

يجب أن يتمكن كل طرف من التواصل مع محاميه بسرية حتى في الجلسات الإلكترونية، ويحق له تقديم أدلته والدفاع عن نفسه واستدعاء الشهود وطرح الأسئلة. وسهولة اتصال المتهم بمحاميه في ظل بعض الظروف، قد تواجهه عقبات روتينية تمنعه من التواصل مع محاميه، سواءً داخل السجن أو خارجه ولا بد من إتاحة هذا التواصل السهل والأمن عبر التقنية الحديثة. والمحافظة على سرية المعلومات بين المحامي وموكله، لا شك أن ذلك يضمن للمتهم حق الدفاع عن نفسه ويسهل الكثير من الإجراءات.¹⁰⁵

¹⁰² خديجة، صايم. وهيبة، عنتر. (2023) المحكمة الإلكترونية كوسيلة للتقاضي الإلكتروني. مذكرة مكمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون خاص. جامعة عين تموشنت، بلحاح بوشعيب، كلية الحقوق، الجزائر. ص24

¹⁰³ أوتاني. صفاء. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق. مرجع سابق. ص185 .

¹⁰⁴ البو مهدي. إيمان. احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد وأثرها في مبادئ العدالة. مرجع سابق. ص 1064

¹⁰⁵ قريفة، مصطفى. والكورش، وسام. (2021) التقاضي عن بعد والمحكمة الإلكترونية. مجلة الجبل العلمية. ع3. كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة الزنتان، ليبيا. ص259

ومما يؤخذ على المحكمة الإلكترونية ضعف وسائل الدفاع عن بعد مثال ذلك ما حدث في تونس أثناء جائحة الكورونا، حيث لم يتوفر للمتهمين الوسائل التقنية الكافية للتواصل مع المحامين بشكل آمن. كما أن هناك غياب واضح في معظم التشريعات العربية للنصوص الصريحة، التي تضمن حق الدفاع عبر الوسائل الرقمية. مما يتسبب بوجود تأويلات قضائية متباينة قد تضر بمبدأ المساواة أمام القانون.¹⁰⁶

سادساً: القرار المسبب والقابل للطعن

يجب أن يكون الحكم مسبباً ومبرراً ومتاحاً إلكترونياً للأطراف، ويجب وجود وسائل للطعن إلكترونياً، مع ضمان المهل القانونية والحقوق الإجرائية. وقد أقرت محكمة التمييز الكويتية أن (التاريخ الثابت في سجلات النظام الإلكتروني لوزارة العدل Log files هو الدليل القاطع على وقت اتخاذ الإجراء، وإذا ثبت إرسال الطعن قبل انتهاء الميعاد بدقة واحدة فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً ولو لم يتم قيده في السجل الورقي إلا في اليوم التالي)¹⁰⁷

وتكون بذلك أقرت المبدأ القاضي بأن العبرة في فوات المواعيد القانونية "استئناف، طعن، نظلم" هي بالوقت المسجل في النظام التقني للمحكمة "ساعة وتاريخ الإرسال" وليس وقت مراجعة الموظف.

سابعاً: احترام سرية البيانات والمحاكمة

على المحاكم الإلكترونية الالتزام بقوانين حماية البيانات الشخصية (مثل GDPR في أوروبا)¹⁰⁸ ويجب تشفير الجلسات وعدم السماح بالقرصنة أو التلاعب.

حيث يتطلب تطبيق نظام المحاكم الإلكترونية، أن تتم معالجة البيانات الشخصية الخاصة بالمتقاضين والمتهمين والشهود وغيرهم. فضلاً عن موضوع النزاع وما يتضمنه من أسرار تتعلق بالمتقاضين سواء أكانت

¹⁰⁶ دحية، عبد اللطيف. (2025) العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة – دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. مجلة جامعة

الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية. ع3. مج6. عمان، الأردن. ص114

¹⁰⁷ محكمة التمييز الكويتية الطعن رقم: 602 لعام 2022، تجاري، تاريخ الجلسة 14 آذار 2023

¹⁰⁸ اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) : هي قانون للاتحاد الأوروبي (EU) يهدف إلى حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للمواطنين، سواء كانت المؤسسات المعنية داخل الاتحاد أم خارجه.

شخصية أو عائلية أو تجارية أو مهنية. خصوصاً إن هذه المعلومات لا تكون متاحة فقط من خلال الشبكة الداخلية للمحكمة، وإنما تكون متاحة أيضاً خارج هذه الشبكة من خلال التبادل الإلكتروني للمعلومات بين المتقاضين والمتهمين والمجني عليهم والمحامين مع المحكمة.¹⁰⁹

¹⁰⁹ قنديل، مصطفى (2022) حماية الخصوصية المعلوماتية للمتقاضين أثناء المحاكمة عن بعد أمام المحاكم الإماراتية. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون. ع2. السنة السابعة. الإمارات العربية المتحدة. ص 272

الفصل الثاني

الدعوى القضائية بين الإلكترونية والتقليدية

إن الدعوى القضائية في صورتها التقليدية لطالما ارتكزت على مجموعة من الإجراءات الشكلية والموضوعية التي تنظمها القوانين الإجرائية، وتتم داخل أروقة المحاكم بحضور الأطراف أو وكلائهم، وتتطلب الحضور الجسدي وتقديم المستندات الورقية ومراعاة المواعيد الصارمة. إلا أن الحاجة إلى تسريع البت في القضايا وتخفيف العبء على المرافق القضائية، وتحقيق العدالة بكفاءة أكبر، أدت إلى ظهور المحكمة الإلكترونية. التي تعتمد على الوسائط الرقمية في تقديم الدعاوى، وتبادل المذكرات وعقد الجلسات وصولاً إلى إصدار الحكام.

من هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على الدعوى القضائية بين المحكمة التقليدية والإلكترونية. من حيث المفهوم والإجراءات، وأوجه التشابه والاختلاف والآثار المترتبة على هذا التحول مع التركيز على البيئة القانونية في بعض النماذج المقارنة، لاسيما في الدول العربية التي شرعت في رقمنة أنظمتها القضائية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تعدّ من الدول الرائدة في هذا المجال ونقسم هذا الفصل وفق الآتي:

المبحث الأول : الدعوى بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

المبحث الثاني : التطبيقات العربية للمحكمة الإلكترونية

المبحث الأول: الدعوى بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

برزت المحكمة الإلكترونية كبديل حديث ومبتكر عن المحكمة التقليدية، لتلبي متطلبات العصر من حيث السرعة والكفاءة وتقليل التكاليف. وبينما تعتمد المحكمة التقليدية على الإجراءات الورقية والحضور المادي، تقدم المحكمة الإلكترونية نمطاً جديداً يقوم على التقاضي عن بعد باستخدام الوسائل الرقمية، كرفع الدعوى إلكترونياً، وحضور الجلسات عبر الإنترنت، وتقديم الأدلة بوسائل رقمية.

ونسعى هنا إلى إلقاء الضوء على الفروقات الجوهرية بين النموذجين، من حيث الأركان والإجراءات، وسهولة الوصول، ووسائل الإثبات وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: أركان الدعوى وإجراءاتها بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

المطلب الثاني: طرق الإثبات بين الدعوى الإلكترونية والتقليدية

المطلب الأول : أركان الدعوى وإجراءاتها بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية

الدعوى الإلكترونية **Electronic Action**: مصطلح حديث الظهور ترافق مع التطور التكنولوجي والتقدم المعلوماتي وهذا المصطلح مركب من كلمتي الدعوى والإلكتروني.

أما الدعوى: فلم يضع قانون أصول المحاكمات السوري تعريفاً محدداً وواضحاً للدعوى حاله حال أغلب التشريعات العربية باستثناء القانون اللبناني الذي نص على تعريف الدعوى بأنها (الحق الذي يعود لكل صاحب مطلب بأن يتقدم إلى القضاء للحكم له بموضوعه، وهي بالنسبة للخصم الحق بأن يدلي بأسباب دفاع أو دفع ترمي إلى إحضار ذلك المطلب)¹¹⁰

وقد عرفها الدكتور محمد واصل تعريفاً جامعاً مانعاً: (الحق أو السلطة الممنوحة قانوناً لكل شخص بالجوء إلى القضاء لاقتضاء حق أو الدفاع عنه)¹¹¹

كما ورد تعريف الدعوى في مجلة الأحكام العدلية بالمادة/1613/ بأن (الدعوى هي طلب أحد حقه من آخر في حضور القاضي ويقال له المدعي ولآخر المدعى عليه).

أما الإلكترونية: تعني الاعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو كهربائي أو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل المشابهة.¹¹²

وبالنظر إلى ما سبق يمكن وضع تعريف لمصطلح الدعوى الإلكترونية بأنها: (سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته ولكن تتم عبر وسائط إلكترونية ومن خلال شبكة الإنترنت)¹¹³

¹¹⁰ المادة /7/ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم /90/ لعام 1983.

¹¹¹ واصل. محمد (2006-2007) شرح قانون أصول المحاكمات المدنية. ج1. دمشق. سورية. منشورات جامعة دمشق. كلية الحقوق ص319

¹¹² الكمال. زيد كمال محمود (2018) **خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية**. مرجع سابق. ص81

¹¹³ إبراهيم. خالد ممدوح. **التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم**. مرجع سابق. ص21

وبصرف النظر عن العلاقة بين الحق و الدعوى التي تحميه والاختلاف الفقهي على طبيعة هذه العلاقة .تبقى الدعوى الإلكترونية هي الوجه المتطور و المتوقع في المستقبل القريب للدعوى الورقية والطريق الأمثل لصاحب الحق للوصول إلى حقه واقتضائه من مغتصبه .

أولاً: أركان الدعوى الإلكترونية والتقليدية

لابد للدعوى الإلكترونية أسوة بالدعوى العادية الورقية من توافر أركان أساسية أسوة بالدعوى العادية الورقية، لا تقوم الدعوى إلا بها ولا صحة لوجودها من غير توافر هذه الأركان:

والركن لغةً بضم الراء: جانب الشيء الأقوى. وركن الشيء جانبه الذي يسكن إليه، فيكون عينه.

أما اصطلاحاً: فقد اختلف العلماء في تعريفه على قولين عرف الحنفية الركن بأنه جزء الشيء الذي لا يتحقق إلا به. وعرف جمهور الفقهاء غير الحنفية الركن: بأنه ما لا يتم الشيء إلا به سواء كان جزءاً منه أم لا.

ورغم اختلاف الفقهاء في تحديد أركان الدعوى الأساسية وتعدادها إلا أننا يمكن أن نجمل هذه الأركان في أربعة أركان .

الركن الأول المدعي:

لا يختلف المدعي في الدعوى الإلكترونية عن المدعي في الدعوى العادية فالمدعي هو من يملك الحق ويتقدم للقضاء للحصول على حقه .

المدعي هو: (من إذا ترك الخصومة ترك ولا يجبر عليها) فالمدعي يتصف بصفتين هما كونه طالباً وكونه لا يجبر على الخصومة.¹¹⁴

وللمدعي شروط يجب توافرها في الدعوى الإلكترونية كما هو الحال في الدعوى الورقية، كالصفة والمصلحة والأهلية. وتختلف تلك الشروط من شخص إلى آخر وتختلف فيما إذا كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً. ويترتب

¹¹⁴ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص83

البحث في هذه الشروط قبل الدخول إلى موضوع الدعوى، لأن هذه الشروط تتعلق بالمراكز القانونية للخصوم وبصحة الخصومة وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام.

الركن الثاني المدعى عليه:

لابد لصحة الدعوى من وجود طرف مغتصب للحق يقام الادعاء بمواجهته وإلا تعدّ هذه الدعوى عبثاً لا طائل منه. وكما هو الحال في المدعي لا بد من توافر شرط الأهلية والصفة في المدعى عليه .

فإن الفقهاء ولو تساهلوا في شرط الأهلية بالنسبة للمدعي، اختلفوا هل تصح من ناقص الأهلية أم لا. إلا أنهم تشددوا في جانب المدعى عليه فاشتروا كمال الأهلية من حيث المبدأ. ولا بد طبعاً من توافر الصفة في كل من المدعي والمدعى عليه التي تخول المدعي الحق بالادعاء وتحول المدعى عليه الحق بالدفاع والجواب. اما بالنسبة إلى صفة المدعى عليه فالدعوى لا تقبل إذا كان لا شأن له بالنزاع كما إذا رفعت على ولي أو وصي بعد أن زالت صفته بزوال الولاية أو الوصاية.¹¹⁵ ولا بد لموظف المحكمة من التأكد من توافر هذه الشروط عند رفع الدعوى وتقديمها لديه لقيدها وتسجيلها، بالتأكد من هويات الأطراف والوثائق المقدمة.

أما في الدعوى الإلكترونية حيث لا وجود مادي للأطراف عند تقديم الدعوى حيث لا يحضر الطرفان إلى مقر المحكمة. بل يقوم المدعي برفعها من حاسوبه الشخصي عبر موقع المحكمة الإلكتروني. وهنا تتجلى أهمية التوقيع الرقمي حيث لا يتسنى التأكد من هوية المدعي أو حتى المدعى عليه إلا من خلال توقيعه الرقمي حيث من خلاله يتم التثبت من أهليته وصفته.

ويضمن مقدم الخدمة الذي منح الشهادة الرقمية صحة المعلومات الواردة فيها. وبذلك يضمن التوقيع الرقمي التأكد من هوية الشخص وإثبات موافقته على ما تم التوقيع عليه، سواء استدعاء الدعوى أو أي وثيقة أخرى مقدمة في الدعوى من قبل المدعي أو المدعى عليه و بذلك يتم السير في إجراءات الدعوى كما لو أن الأطراف حضروا شخصياً إلى مقر المحكمة .

¹¹⁵ أحمد. خالد حسن (2020) النقاضي الإلكتروني كنظام قضائي بين النظرية والتطبيق. ط:1 الاسكندرية : مصر. دار الفكر الجامعي.

الركن الثالث المدعى به:

هو الحق المطالب به. يجب توافر موضوع الخصومة يطلب من القضاء أن يفصل فيه وهو ما يعني وجود حق معتدى عليه ولا بد أن يكون للخصومة سبب قانوني يجعله المدعي أساساً للمطالبة القضائية .

فلا تتصور الدعوى دون حق يطلب حمايته وتحصيله ولا بد من توافر شروط أيضاً في المدعى به أو محل الدعوى كأن يكون مصلحة مشروعة، أي أن يكون الحق مشروعاً غير مخالف للقانون أو النظام العام والآداب العامة أو أن يكون قد سبق الحكم بالحق المدعى به وأن يكون هذا الحق معلوم يمكن تصوره وطبعاً تنطبق الشروط الواجب توافرها في المدعى به سواءً أكانت الدعوى ورقية تقليدية أم كانت الدعوى الإلكترونية. ويعتد بالمصلحة سواءً كانت مادية أو أدبية ذات قيمة كبيرة أو صغيرة.¹¹⁶

الركن الرابع صيغة الدعوى:

تقام الدعوى بناءً على طلب المدعي بصحيفة أو عريضة أو استدعاء تقدم منه شخصياً أو من ممثله القانوني إلى ديوان المحكمة المختصة وفق قواعد الاختصاص، في الدعوى العادية أما في الدعوى الإلكترونية فتقدم الدعوى باستدعاء على شكل مستند إلكتروني من المدعي شخصياً أو من ممثله قانوناً. فترفع الدعوى الإلكترونية بموجب صحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ويتم إرسال الصحيفة عبر البريد الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت حيث يتم قيدها.¹¹⁷ ولا توجد صيغة محددة أو شكلية معينة أو ألفاظ بعينها أو حتى تحديد للورق المكتوب أو طريقة الكتابة سواء بخط اليد أو طباعة هذا طبعاً في الدعوى الورقية. أما في الدعوى الإلكترونية فلا بد بطبيعة الحال من أن تكون صحيفة الدعوى مستند إلكتروني.

ثانياً: إجراءات الدعوى بين الإلكترونية والتقليدية

للدعوى الإلكترونية مجموعة من الإجراءات تمر بها أمام المحكمة الإلكترونية سوف نقسمها إلى الآتي:

¹¹⁶ أحمد. خالد حسن التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 122

¹¹⁷ إبراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 27

1- تسجيل الدعوى الإلكترونية

تتميز الدعوى الإلكترونية عن الدعوى العادية ببساطة إجراءاتها وسرعتها. فعندما يريد المدعي رفع الدعوى والمطالبة بحقه أمام القضاء إلكترونياً، وجب عليه أولاً توكيل محامي يقوم بالدفاع عنه والمطالبة بحقوقه. يقوم بالدخول إلى الموقع الخاص بالمحامي عارضاً دعواه على صفحته طالباً منه الترافع في قضيته. فإذا قبل المحامي الترافع في هذه الدعوى يقوم بالرد على طلبه بإرسال رسالة للمدعي ويقبل الدعوى وبذلك ينشأ علاقة عقدية إلكترونية بينهما وبطبيعة الحال يقومون بتحديد أتعاب المحامي وطريقة الدفع، ثم يقوم المدعي بتنظيم وكالة إلكترونية لمحاميه بالطريق الإلكتروني سواءً عن طريق الربط مع موقع نقابة المحامين أو أي دائرة حكومية كالكااتب بالعدل ممكن تحديدها بالقانون وذلك ضمن نطاق الحكومة الإلكترونية المرتقبة.¹¹⁸

وسيراً مع خطوات الدعوى العادية فلا بد أيضاً في الدعوى الإلكترونية من قيام المدعي بتزويد محاميه بجميع الوثائق والمستندات التي تؤيد دعواه وتظهر حقه، ولا بد أن يكون ذلك أيضاً بطريقة إلكترونية. وعندها وجب على المحامي السير بإجراءات الدعوى مبتدئاً باستدعاء الدعوى الإلكترونية حيث يقوم المحامي بالكتابة إلكترونياً على المستند الإلكتروني مدوناً كافة البيانات المطلوبة¹¹⁹ في استدعاء الدعوى والتي نصت عليها المادة 95/ من قانون أصول المحاكمات السوري الصادر عام 2016 :

(أ_ ترفع الدعوى باستدعاء يتضمن

1. اسم المحكمة التي ترفع الدعوى أمامها.
2. تاريخ تحرير الاستدعاء.
3. اسم كل من المدعي والمدعى عليه ونسبته وموطنه.
4. بيان موضوع الدعوى فإن كان من المنقولات وجب ذكر جنسه، ونوعه وقيمته وأوصافه وإن كان من العقارات وجب تعيين موقعه أو حدوده أو بيان رقم محضره.

¹¹⁸ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 90

¹¹⁹ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 100

5. عرض الأوجه القانونية التي تؤسس عليها الدعوى.

6. ذكر البيانات والأدلة التي يستند إليها المدعي في تأييد دعواه.

7. توقيع المدعي أو وكيله متى كان الوكيل مفوضاً بسند رسمي ويجب ذكر تاريخ هذا السند والجهة التي

صدقت عليه على أن يراعى في ذلك أحكام المادة 15/ من هذا القانون.)

إذاً لابد من احتواء استدعاء الدعوى لجميع البيانات سابقة الذكر. غير أنه لابد من إضافة بيانات جديدة لتلك الصحيفة حتى تؤدي الدور المطلوب ومنها الرقم القومي، عنوان بريد إلكتروني حكومي يتسنى من خلاله التراسل إلكترونياً مع ضرورة وضع بيان للهاتف المحمول وذلك حتى يتسنى تسهيل وسيلة التواصل بين المحكمة والخصوم.¹²⁰ ولابد كذلك للمحامي عند تقديم استدعاء الدعوى الموقع إلكترونياً منه أن يرفقه ببريده الإلكتروني أو رقم هاتفه المحمول لمراسلته إلكترونياً.

وباستخدام صفحات الويب يستطيع المتقاضون والمحامون الدخول إلى كافة صيغ الدعاوى التي تلزمهم عن طريق ملئ البيانات الموجودة في صفحة الويب ثم يرفق بها "attach" أي ملفات إضافية يحتاج أن ترفق مع صحيفة الدعوى، ويتم وضع هذه المستندات والملحقات في سجل بيانات إلكتروني "electronic data envelope" وهذا السجل صمم خصيصاً لنظام المحكمة الإلكترونية ويمكن تعديله لمواجهة متطلبات المحكمة.¹²¹

ولا بد من سداد رسوم الدعوى سواءً عن طريق الدفع الإلكتروني أو أي وسائل سداد أخرى كالنقود الإلكترونية أو ماستر كارد، فيزا كارد أو حتى تحويل بنكي.

ولابد بالضرورة وانطلاقاً من الهدف الأسمى للمحكمة الإلكترونية والتقاضي عن طريق الحاسوب الذي يتجلى في تبسيط الإجراءات واختصارها عند وجود ترابط أو تداخل بين الدعوى المرفوعة من المحامي وأي دعوى سابقة سواء مدنية أو جزائية أو حتى دعوى مرتبطة بعين الحق من الربط بين هذه الدعاوى وإرسالها إلى نفس المحكمة،

¹²⁰ الترساوي. محمد عصام الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 208

¹²¹ إبراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 32

تفادياً لتعدد الدعاوى على ذات الحق أو المرتبطة ببعضها، وفي حال عدم توكيل المدعي محامياً للدفاع عنه، يقوم بكتابة صحيفة الدعوى، ولابد من إرفاق صك الوكالة أو الوصاية إذا كانت الدعوى مقدمة من الوكيل أو الوصي في حال كانت إلكترونية واعتماد هذه الصكوك الإلكترونية من قبل الجهة المعنية بإصدار الصكوك، ويغني عن ذلك وجود ارتباط إلكتروني بين المحكمة وتلك الجهة، للتأكد من صحة هذه الصكوك واستمرار صلاحيتها من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية.¹²²

ومن البديهي أن لا يتخذ أي إجراء في الدعوى الإلكترونية كما هو الحال في الدعوى العادية، إلا بعد التأكد من هوية الأطراف ومصلحتهم وأهليتهم ويمكن الاستعانة في هذا الأمر بالدعوى الإلكترونية بالتوقيع الإلكتروني المصدق من الجهة المختصة بتصديقه.

وعندها يأتي دور الموظف المختص الذي يقوم بفحص المستندات المقدمة ويقرر قبولها من عدمه وفي الحالتين يرسل رسالة إلى المحامي أو المدعي يخبره بالقبول أو عدمه مع ذكر سبب الرفض، في حال رفض الموظف الاستدعاء والمستندات المقدمة معه.

ويلاحظ أنه بمجرد إرسال مستندات التقاضي إلكترونياً، يتم تحويلها إلى موقع الخادم serves الخاص بالمحكمة المختصة وموقع الخادم الخاص بالشركة القائمة على تنفيذ عملية نقل المستندات، حيث يقوم قلم كتاب المحكمة باعتماد تلك الأوراق في ذات اليوم والوقت الذي دخلت فيه النظام المعلوماتي للمحكمة ومن هنا يتم احتساب المواعيد القانونية.¹²³

أما المشرع الإماراتي فقد قام بتعديل القانون رقم 11/ لسنة 1992 بشأن الإجراءات المدنية ونص في المادة 335/ من القانون رقم 10/ لسنة 2017 على أنه (الرئيس المحكمة أو رئيس الدائرة أو القاضي المختص أو من يتم تفويضه من أي منهم، اتخاذ الإجراءات عن بعد متى ارتأى القيام بذلك في كل مرحلة من مراحل الدعوى المدنية، بما يحقق سهولة إجراءات التقاضي).

¹²² الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 90

¹²³ إبراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 33

وبلاحظ هنا إعطاء المشرع الإماراتي السلطة المطلقة لقاضي الموضوع بغض النظر عن إرادة أطراف الدعوى وكان لابد للمشرع من التوضيح والتفصيل أكثر حتى لا يكتنف الغموض واللبس هذه الإجراءات.

2- إجراء التبليغات القضائية

بعد الانتهاء من خطوات تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً، لابد حتى تتعقد الخصومة صحيحة من تبليغ أطراف الدعوى. ففي الدعوى الورقية يقوم المحضر بمهمة التبليغ حيث نصت المادة 19/ من قانون أصول المحاكمات المدنية السوري الصادر عام 2016: أ- (كل تبليغ يكون بواسطة المحضرين أو رجال الضابطة العدلية مالم ينص القانون على خلاف ذلك أما رجال الجيش فيبلغون بواسطة الشرطة العسكرية) ب- (يجوز لأحد الكتاب المساعدين أن يبلغ الخصم أو وكيله في دائرة المحكمة إذا كان معروفاً منه) أما في المحكمة الإلكترونية يتم تبليغ استدعاء الدعوى بالطريقة الإلكترونية وتختلف طريقة تبليغ الأوراق القضائية بحسب المقصود من التبليغ وذلك وفق الآتي :

أ- **تبليغ الأشخاص الطبيعيين:** عند تبليغ الأشخاص الطبيعيين يجب التمييز بين فرضيتين:

الفرضية الأولى: علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه.

إذا كان المدعي يعلم البريد الإلكتروني للمدعى عليه فإنه يذكره في صحيفة دعواه فيقوم الموظف المختص بإعلان المدعى عليه بها عبر موقع المحكمة لإلكتروني،¹²⁴ فتصل إليه كبريد حكومي مضافاً إليها رقم القضية وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة والدائرة المختصة، والرقم الكودي الموحد الذي يستطيع المدعي من خلاله مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات إلكترونياً ومتابعة إجراءات وقرارات المحكمة فيما بعد بشكل آمن.

وقد أقرت محكمة النقض السورية هذا المبدأ مؤخراً حيث جاء في قرارها (....) يلتزم جميع الخصوم ووكلائهم في الدعوى المقامة أمام القضاء باعتماد عنوان إلكتروني أو وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية أو

¹²⁴ الموجي. احمد هشام فرحات، (ابريل 2024). التنظيم القانوني لإجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقاً لقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم 120/ لعام 2008 المعدل بالقانون رقم 146/ لعام 2019. المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين لكلية الحقوق بجامعة المنصورة، مصر.

الرسائل النصية، ويعتبر هذا العنوان هو المعتمد في جميع مراحل التقاضي حتى المخاصمة، وتبقى هذه الوسائل معتمدة للتبليغ حتى لو انتقلت إلى الغير أو تم إلغاؤها، إلى أن يقوم صاحب العلاقة باعتماد رقم جديد للتواصل أو عنوان إلكتروني جديد يتم تدوينه في ملف الدعوى يكون بديلاً عن الرقم أو العنوان الإلكتروني السابق ويشمل ذلك جميع درجات الطعن، وكذلك دعوى المخاصمة، ويأخذ التبليغ بهذه الوسائل "الإلكترونية" حكم التبليغ بالذات¹²⁵

الفرضية الثانية: عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعى عليه أو بريده الإلكتروني.

في هذه الحالة يقوم الموظف المختص بالمحكمة الإلكترونية وبالربط مع الجهات الحكومية الأخرى كالأحوال المدنية بالاستعلام والسؤال عن المدعى عليه، وذلك من قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية مستعيناً بصورة المدعى عليه، وتعرف المدعي على صورته وبياناته الأخرى ورقمه الوطني، لتحديد محل إقامته أو محل عمله أو بريده الإلكتروني، أو رقم هاتفه.

ويمكن التأكد من إخبار المدعى عليه من خلال تفعيل دور الحكومة الإلكترونية، والاتصال بالمعلوماتي ببعضها بعضاً فيمكن لموقع المحكمة الإلكترونية تأكيد إخبار المدعى عليه بإرسال رسالة بيانات إلى كل مواقع الخدمات الدولية المتجددة شهرياً، مثلاً دائرة الضريبة أو مديرية التسجيل العقاري أو شركة التأمين الوطنية أو المواقع الرسمية للحكومة الإلكترونية لغرض إخطاره بضرورة مطالعة بريده الإلكتروني لتحقيق علمه بمضمون عريضة الدعوى القضائية أو إبلاغ أحد المقيمين معه بالعقار.¹²⁶

ب- تبليغ الأشخاص الاعتبارية الخاصة:

فيما يتعلق بتبليغ الشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الخاصة، يمكن تبليغهم عبر الموقع الخاص بهذه الشركات المعروف للجميع كما يمكن الاستعانة بسجلهم التجاري في حال عدم الوصول إلى صفحة الشركة أو الشخصية الاعتبارية المطلوب تبليغها تحت غطاء قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية.

¹²⁵ الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية، قرار رقم 9، رقم الأساس 53، لعام 2026

¹²⁶ آسية. براهيم. مدى مساهمة المحكمة الإلكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية. مرجع سابق. ص 8

ج- تبليغ بحارة السفن التجارية أو العاملين على متنها:

يمكن الوصول إلى البحارة والعاملين على متنها، عبر الاتصال بموقع الموانئ البحرية وإخطار العاملين بالسفن.¹²⁷

د- تبليغ أفراد القوات المسلحة:

يتم تبليغ أفراد القوات المسلحة عبر التواصل مع المؤسسة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ومراسلتها من خلال موقعها الإلكتروني وفق قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية.

هـ- إعلان المسجون :

كذلك يمكن مراسلة قطاع السجون التابع لوزارة الداخلية، عبر موقعهم الخاص أو من خلال الربط بين وزارة الداخلية والمحكمة الإلكترونية تحت قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية.¹²⁸

و- الأشخاص الطبيعيين الذين لهم موطن معلوم في الخارج:

فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يمكن مراسلتهم عبر البريد الإلكتروني مباشرة، أو بالتنسيق مع وزارة الخارجية. وقد نص المشرع الإماراتي في المادة 5/ من القانون 10/ لعام 2014 بتعديل أحكام القانون 11/ لعام 1992:

1. يتم الإعلان بناء على طلب الخصم أو أمر المحكمة بوساطة القائم بالإعلان أو بالطريقة التي يحددها القانون.

2. للمحكمة أن تصرح للمدعي أو وكيله للقيام بالإعلان.

3. يجوز الإعلان بوساطة شركة أو مكتب خاص أو أكثر.

¹²⁷ محمود، أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 107

¹²⁸ حامد، محمد فواز عبد الفتاح. (2021) . أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني. رسالة ماجستير. قسم القانون الخاص. كلية الحقوق. جامعة الشرق الأوسط، الأردن. ص 49

ويصدر مجلس الوزراء النظام الخاص بالإعلان بواسطة الشركات والمكاتب الخاصة والشروط الواجبة لإجراء الإعلان وفق أحكام هذا القانون. ويعد قائماً بالإعلان كل من كُلف بتولي عملية الإعلان في هذا الشأن.

ونلاحظ سكوت المشرع الإماراتي عن تفاصيل التبليغ وإجراءاته حيث أغفل طرق تبليغ الأشخاص غير المعلوم مكان إقامتهم أو بريدهم الإلكتروني، مثلاً بل إنه أجاز إعلان المقيمين بالخارج بواسطة شركات خارجية.

وكان لابد من الخوض في تفاصيل المدد والمواعيد المترتبة على وصول الرسائل الإلكترونية المتضمنة هذه التبليغ، حيث كما هو معلوم يترتب على تاريخ التبليغ مدد سقوط ومواعيد إجرائية كان لابد من تحديد تاريخ التبليغ بشكل دقيق والخوض إلكترونياً في هذه التفاصيل.

أما عن السلبات المتوقعة في التبليغ الإلكتروني، فقد يتم رفض الرسالة المعلنة بواسطة الفلاتر المستخدمة من قبل مقدم خدمة البريد الإلكتروني للمستلم والتي تمنع المضايقات لذلك كان لابد على الأطراف أن يقوموا بتحديد حجم الملفات المقبولة ضمن اشتراطاتهم.¹²⁹

وحتى نتفادى مسألة إجراء فلترة الرسائل الواردة إلى البريد الإلكتروني الحكومي، فنرى عدم السماح للموقع الحكومي بفلتر تلك الرسائل استقبلاً أو إرسالاً. وإلى جانب اعتماد بعض الدول وسائل التبليغ الإلكتروني، ذهب قضاء بعض الدول الأخرى إلى الاعتراف بالتبليغ القضائي بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي "كالفيس بوك". فأجازت المحكمة العليا في نيويورك التبليغ عبر رسالة بواسطة "الفيس بوك" في قضية:

WL 2015. 2014/Baidov. Blood. Dzraku.No.310947 N.Y. Sup ct. Mar.27,2015

إذ سمحت المحكمة للمدعية أن تبلغ زوجها بأوراق التبليغ، عبر تطبيق الفيس بوك مسنجر بناءً على المادة /308/ من قانون الإجراءات المدنية بنيويورك، والتي تسمح للمحكمة أن تأمر بأي وسيلة بديلة تراها

¹²⁹ الترساوي. محمد عصام الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص218

مناسبة شريطة أن تتناسب هذه الوسيلة وظروف الدعوى. بمعنى يجب ألا تثير وسيلة التبليغ المخاوف من عدم تحقيق العدالة الإجرائية أو أن تقوض من نزاهة القاضي في عملية تقصي الحقائق.¹³⁰

ويتبين مما سبق أن الإعلان الإلكتروني يمنح عملية التقاضي مرونة كبيرة من حيث تعدد الوسائل المتاحة لتنفيذه، بالإضافة إلى تميزه عن الإعلان التقليدي في كونه غير محدد بساعات معينة، حيث يمكن تنفيذه بأي وقت فضلاً عن ذلك فإن الإعلان الإلكتروني أسرع وأضمن في الوصول وأوسع من حيث نطاق الوصول من الإعلان التقليدي.¹³¹

3- المرافعة وإدارة الجلسة

لم يعثر على معنى اصطلاحي للمرافعة بلفظها، وهذا يعني أنها بمفهومها المعاصر لم تكن معروفة قديماً. ومما عرفت به: أنها الأقوال الشفوية التي يبديها الخصوم أو وكلائهم في جلسات المحاكمة.¹³²

أما المرافعة الإلكترونية: بناء على ما سبق يمكن تعريفها بأنها: (الأقوال والإجراءات التي يبديها الخصوم أو وكلائهم في جلسات المحاكمة باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة)¹³³

تعدّ المرافعة أمام المحكمة حق للخصوم، وقد تكون المرافعة كتابية أو شفوية. إلا أن المتعارف عليه الآن جار على تبادل المذكرات ونسخها، بحيث يأخذ كل طرف نسخة مما قدمه الطرف الآخر للقاضي، حتى يتاح له حق الرد. وإن كانت الغاية من المرافعة سواء كانت كتابية أو شفوية، هي دفاع الأطراف عن حقوقهم بعلم الطرف الآخر وإعطائه حق الرد، فلا بد أن الغاية تتحقق أيضاً بالوسائل الإلكترونية.

¹³⁰ الأحمد، محمد فاروق. وأمطير، ضرغام (2025) اعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة في التبليغات القضائية في التشريع الفلسطيني. مجلة الحقوق. ع4، لسنة 49. جامعة الكويت ص107

¹³¹ الشامسي. مريم محمد. (2022) نظام التقاضي عن بعد وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي. رسالة ماجستير. قسم القانون الخاص. كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة. ص30

¹³² مجمع اللغة العربية، 1999م ص 340

¹³³ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص95

إن إدارة الجلسة وضبطها منوط بالقاضي وله الاستعانة بمعاونيه وتبدأ تلك المرحلة، وفيها يقوم قلم كتاب المحكمة الإلكترونية بعد استلام الصحيفة ومشتملاتها كما سبق القول، وبعد تحديد الحاسوب لميعاد الجلسة وتاريخها والدائرة المختصة.

وفي ذلك الميعاد المحدد يحضر أعضاء الدائرة لقاعة المحكمة المخصصة لذلك، وعند فتح الحاسوب بمنصة القضاة وعبر شبكة الاتصالات الداخلية المتوفرة بالمحكمة والمتصلة بجميع أقسامها، ترسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالدائرة متضمناً كافة المحررات الإلكترونية المرسلة والمستقبلة بملف الدعوى الإلكتروني، مثل صحيفة الدعوى ومرفقاتها والتوكيلات الخاصة بالمحامي المعلوماتي وكل ما يتعلق بالإعلان وميعاده والكيفية التي تمت به وعلى أن تكون قاعة المحكمة " the floor court " مزودة من الداخل بشاشة عرض علوية " over head projector " لملف الدعوى يتسنى للحضور مطالعتها.¹³⁴

وفي حال حضور طرفي الدعوى أو وكلائهم تباشر المحكمة بأخذ أقوال المدعي ثم المدعى عليه، ويتم إثبات الدفع والطلبات بإحدى الطرق الآتية :

- أ- أن يتحدث الخصم ويقوم كاتب الضبط بإدخال تلك المعلومات على الحاسوب في المحرر الإلكتروني للدعوى وهو أشبه بمحضر الجلسة على أن يتم عرض تلك الدفع والطلبات على شاشة العرض.
- ب- أن يتحدث الخصم بواسطة تقنية حديثة تتمثل في استخدام برنامج يسمى "video talk" وفيه يقوم الشخص بالتحدث عبر المايك المخصص لذلك، ويقوم البرنامج بنقل تلك الإشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون في المحرر الإلكتروني ويظهر على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة.
- ج- بتقديم مستندات الدعوى ووثائقها وبياناتها بشكل إلكتروني،¹³⁵ وبالتالي فإن اللجوء إلى الوسائل الإلكترونية في عقد جلسات المحاكمة يؤدي الدور ذاته الذي يؤديه انعقاد الجلسات بالطرق العادية المعروفة. فإن نظام المحاكم الإلكترونية قد أتاح الحضور الافتراضي لجلسات المحاكمة، وأصبح

¹³⁴ الترساوي. محمد عصام الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 221

¹³⁵ مندبل. أسعد فاضل . التقاضي عن بعد دراسة قانونية. مرجع سابق. ص 112

بالإمكان إجراء المرافعة إلكترونياً، وتحقيق مبدأ الشفعية والعلانية وتطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، من خلال الوسيط الإلكتروني المتمثل بالإنترنت .

4- حضور الخصوم وغيابهم في المرافعة الإلكترونية

المبدأ والأصل في المرافعة حضور الطرفين، لكن قد يضطر أحد الأطراف أن يتخلف لسبب ما. ولن نتطرق هنا لذكر الأسباب المترتبة على عدم حضورهما، كشطب الدعوى حين تخلف المدعي: حيث نصت المادة /116/ من قانون أصول المحاكمات السوري لعام 2016 :

أ - إذا لم يحضر المدعي الجلسة الأولى أو أي جلسة لاحقة وكان مبلغاً أصولاً فللمدعى عليه الخيار إن شاء طلب شطب استدعاء الدعوى أو الحكم في موضوعها.

كما نصت المادة /119/ من القانون ذاته على الآتي: "إذا لم يحضر المدعي ولا المدعى عليه تقرر المحكمة شطب استدعاء الدعوى وتزول في هذه الحالة مفاعيل الشطب إذا راجع أحد الطرفين المحكمة خلال أوقات الدوام من اليوم نفسه وطلب السير في الدعوى إذ يصار في هذه الحالة إلى إلغاء قرار الشطب وتحديد جلسة جديدة للمحاكمة وتبليغ الطرفين موعدها على نفقة المراجع"

أما الحكم على المدعى عليه غيابياً فيحدث عند تحقق الشروط اللازمة لذلك في المادة /118/ من القانون ذاته ب- أما إذا كان المدعى عليه قد تبلغ مذكرة الدعوى بالذات أو من يصلح للتبليغ من أصول أو فروع أو أزواج مقيمين معه وفقاً للمادة /23/ ولم يحضر فلا يبلغ الإخطار وتجري المحاكمة بحقه بمثابة الوجاهي.

ومن المؤكد أنه من خلال تطبيق المحكمة الإلكترونية، أصبح بإمكان الأطراف حضور الجلسة إلكترونياً من أي مكان في العالم. كذلك يمكن الاستفادة من الوسائل الإلكترونية في حال تعذر حضور المدعى عليه أو المدعي، وكان نظر الدعوى لا يستلزم حضورهما إذ أن المطلوب منهما هو تقديم مذكرات مكتوبة، فإن بإمكانهما دخول بوابة موقع المحكمة وتقديم تلك المذكرات لإيصالها للقاضي وللطرف الآخر من الخصوم، تحت إشراف المحكمة على كل ما يرسل من أطراف النزاع وتمكين خصومهم من الاطلاع على ذلك ولو على شكل سجل

إلكتروني يبين فيه المذكرات المقدمة، وممن قدمت وعدد صفحات تلك المذكرات إلى غير ذلك من الصفات التي تجعل الخصوم يطمئنون إلى عدم وجود تواصل بين القاضي والخصم الآخر خلاف ما هو معلوم لهم. لذلك يجب على القاضي مراعاة هذا الجانب وتمكين الخصوم من الاطلاع على محتوى ذلك الوسيط الإلكتروني المقدم للقاضي عبر الجهاز الآلي الموجود في قاعة الجلسة، وكذلك تمكينه من تصفح المذكرة الموجودة في الوسيط الإلكتروني ومطابقتها للمذكرة المقدمة له وفي حال رفض الخصم الاطلاع، فإنه بإمكان القاضي فتح ذلك الوسيط الإلكتروني عبر جهازه وتصفح المذكرة المقدمة له والخصم ينظر إلى ذلك عبر الشاشة القريبة منه لما في ذلك من طمأننة الخصوم وإبعاداً للتهمة عن القاضي والقضاء.¹³⁶

5- عوارض الخصومة الإلكترونية

من المعروف أن لجوء الأطراف إلى المحكمة يكون بهدف صدور حكم نهائي في الحق موضوع الدعوى، ومن البديهي أن الدعوى تظل مستمرة لا تتوقف حتى صدور حكم نهائي فيها. والفرق بين وقف الدعوى وانقطاعها أن الانقطاع يكون لسبب طارئ خارج عن إرادة الخصوم، أما الوقف فيكون باتفاق الخصوم أو بأمر القاضي.

كذلك قد يتوقف السير في الدعوى نتيجة لما يطرأ على المركز الشخصي للخصوم، ويتحقق ذلك ب وفاة أحد الخصوم، عندئذ تلزم المحكمة بقطع السير في الدعوى لحين زوال السبب الذي أدى إلى انقطاع السير فيها.¹³⁷

ولقد بينت المادة /164/ من قانون أصول المحاكمات السوري لعام 2016 (للخصوم أن يتفقوا على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر) وبإسقاط هذه المادة على المحكمة الإلكترونية فإنه للخصوم أن يتفقوا على وقف الدعوى لمدة لا تزيد عن ستة أشهر عبر الوسائل الإلكترونية من خلال تقديم طلب مشترك، موثق إلكترونياً بالتوقيع الرقمي عبر منصة المحكمة ومن البديهي أن يتم إقراره من قبل القاضي.

¹³⁶ العمر. طارق عبد الله صالح. (1430هـ-1431هـ) أحكام التقاضي الإلكتروني. أطروحة دكتوراه. قسم الفقه المقارن. المعهد العالي للقضاء.

الرياض: السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص233

¹³⁷ الكمال. زيد كمال محمود. خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية. مرجع سابق. ص106

والمادة /165/ من القانون ذاته على الآتي: (أ - في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تقرر وقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم) أما إلكترونياً فتتيح هذه المادة للمحكمة وقف الدعوى، إذا توقفت صحة الدعوى الإلكترونية على الفصل في مسألة فرعية، كإثبات أو تزوير توقيع إلكتروني أو الطعن في حجية سجل إلكتروني عبر خبير تقني، مما يجعل الوقف ضرورة لحماية الحقوق.

وفي الخصومة الإلكترونية فإن هذه العوارض تظل قابلة للتطبيق ضمن النظام الرقمي، إذ من الممكن الاتفاق إلكترونياً من خلال الجلسات المنعقدة إلكترونياً، أو من خلال المحادثة المرئية أو بتقديم استدعاء رقمي عبر بوابة المحكمة. كما يمكن للمحكمة إصدار قرار الوقف القضائي وتفعيله تقنياً عبر إيقاف ملف الدعوى مؤقتاً على النظام. وكذلك تستطيع المحكمة رصد حالات السقوط بناءً على عدم تفاعل الأطراف إلكترونياً ضمن المدد القانونية، وإشعارهم تلقائياً قبل اتخاذ الإجراء.¹³⁸

والمادة /166/ من القانون ذاته على الآتي: (ينقطع سير الخصومة بحكم القانون ب وفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها) تطبق هذه المادة على التقاضي الإلكتروني بوقف الإجراءات تلقائياً عند ثبوت الوفاة، أو فقدان الأهلية أو زوال صفة أحد طراف الدعوى "عبر التبليغ الرقمي أو إخطار المحكمة" ما لم تكن الدعوى محجوزة للحكم وكل ذلك إلكترونياً. يبطل أي إجراء يتم عبر المنصة الإلكترونية بعد تحقق سبب الانقطاع وقبل ادخال الورثة.

وفي الخصومة الإلكترونية قد تطرأ عوارض خارجة عن إرادة الخصوم تؤدي إلى انقطاع سير الخصومة لم تنص عليها مواد القانون هي :

1- تعطل جهاز الحاسب الآلي لأحد الخصوم في أثناء سير المرافعة الإلكترونية.

¹³⁸ الرابعة، عماد (2025) أوجه استعمال الدعوى المدنية الإلكترونية والعوارض الإجرائية في القانون الأردني. مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية. مج8. ع2. المركز الجامعي سي _ الحواس _ بركة في الجزائر. ص 1721

2- انقطاع خط الاتصال بالإنترنت لأحد الخصوم في أثناء سير المرافعة الإلكترونية.

يلاحظ أن هاتين الحالتين من المسائل المستحدثة، فعلى الرغم من اتخاذ الاحتياطات التقنية التي تمنع حدوث مثل ذلك بالنسبة إلى المحكمة، وتهيئة أجهزة حاسوب بديلة وكذلك أكثر من خط اتصال إنترنت وعبر أكثر من شركة مزودة لخدمة الإنترنت، فإن هذا الأمر غير متحقق بالنسبة للخصوم على الرغم من أن حدوث عطل في جهاز أحدهم أو انقطاع الإنترنت عنه أمر وارد.¹³⁹

ولابد من معالجة مثل هذه الحالات الطارئة على الخصومة المستحدثة. وحتى لا يكون مثل هذا الأمر ذريعة للمماطلين من أطراف الدعوى، لتعطيل سير الخصومة الإلكترونية، لابد من معالجة هذا الأمر العارض بنصوص قانونية تجعل هاتين الحالتين وما شابههما ضمن حالات انقطاع الخصومة، فعلى الرغم من اتخاذ الاحتياطات التقنية التي تمنع حدوث مثل هذه الحالات، إلا أن تعطل جهاز الحاسوب أو انقطاع خط الاتصال بالإنترنت أمر وارد، والمتوقع أن تحدث حالات انقطاع المرافعة الإلكترونية سواءً بتعطيل جهاز الحاسوب الآلي أو بانقطاع خط الاتصال المرتبط بالوسيط الإلكتروني مع الموقع الإلكتروني للمحكمة بدون إرادته، وبإبراز التقرير التقني أو تأييد من شركة الاتصالات المزودة لخدمة الإنترنت يثبت توقف خدمات الاتصال عبر الإنترنت، أو تقرير تقني من شركة صيانة أجهزة الحاسوب يثبت تعطل الجهاز أثناء المرافعة في الوقت والتاريخ المعين وتستأنف المحكمة السير في الدعوى عند تقديم مثل هذا التقرير.¹⁴⁰

6- محاضر جلسات الدعوى الإلكترونية

نظراً لعدم وجود قوانين وقواعد خاصة تضبط وتنظم محضر جلسة المرافعة في التقاضي الإلكتروني فنلجأ إلى تطبيق القواعد العامة مع مراعاة استعمال الوسائل الإلكترونية.

فقد نصت المادة /138/ من قانون أصول المحاكمات السوري عام 2016 على الآتي: (1- ينشئ كاتب الضبط محضر المحاكمة ويوقع عليه من الرئيس في آخر كل جلسة ويذكر فيه ساعة افتتاحها وساعة

¹³⁹ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 101

¹⁴⁰ اسماعيل. دانا، عودة. (2017) التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم المدنية - دراسة تحليلية مقارنة. رسالة ماجستير. قسم القانون الخاص. كلية القانون. إقليم كردستان العراق. جامعة السليمانية. ص 106.

ختامها وأسماء القضاة والنيابة العامة إذا مثلت في المحاكمة وأسماء المحامين والوقوعات التي حدثت والشروح التي يأمره الرئيس بتدوينها.

2- إن محضر الجلسة سند رسمي بما دون فيه)

وإسقاطاً لهذه المادة على الوسائل الإلكترونية يقوم كاتب الضبط بإنشاء محضر المحاكمة عبر أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية، ويوثقها بتوقيع إلكتروني آمن من الرئيس عقب كل جلسة عن بعد. ويجب إدراج كافة البيانات مثل ساعة الافتتاح والختام وأسماء الحضور والشروحات و الوقوعات في ملف رقمي غير قابل للتعديل وحفظ التسجيلات الصوتية والمرئية كجزء لا يتجزأ من المحضر

أما المادة 139 من القانون ذاته فقد نصت على الآتي: (1- ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها الذي يتولى توجيه الأسئلة إلى الخصوم والشهود وللقضاة أن يستأذنوه في توجيه ما يريدون من الأسئلة .

2- للرئيس أن يخرج من الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمتثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشر ليرات حكماً غير قابل لطريق من طرق الطعن يبلغه الرئيس إلى النيابة العامة لتنفيذه).

وهنا يجب في المحاكمة الإلكترونية وفقاً لهذه المادة نقل السلطة التقديرية لرئيس الجلسة في المحاكمات عن بعد من أجل إدارة المنصة الإلكترونية، حيث يتولى القاضي عن بعد التحكم في الصوت "كتم أو فتح" والتحكم في الدخول والخروج وتوجيه الأسئلة عبر الفيديو، مع تنظيم حق القضاة والخصوم في التدخل عبر طلب رفع اليد أو الدردشة.

وبالتالي فمحضر الجلسة يعد ورقة رسمية لا يمكن إثبات ما يخالف ما ورد فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير. وعند اللجوء إلى المحكمة الإلكترونية واستخدام الكاتب للوسائل الإلكترونية في تدوين محضر الجلسة فهذا يؤدي إلى سهولة الحصول على صورة رسمية من هذه المحاضر وما دون بها. وفي هذه الحالة يعد المحضر المدون بالطرق الإلكترونية مستنداً أو محرراً إلكترونياً له كامل الحجية القانونية المقررة في قانون التوقيع الإلكتروني. وبالطبع كل ذلك يحتاج إلى تغييرات تشريعية جديدة تنظم عمل المحكمة الإلكترونية حال

استحداثها، وتعديل قانون التوقيع الإلكتروني ليتماشى مع التعديلات الحاصلة آنذاك ولضمان علنية الجلسات الإلكترونية يمكن تصوير محتوى القائمة والحضور ليتم نقل هذه الصورة على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة أو دائرة المعلومات القضائية على الإنترنت بحيث يستطيع كل من له علاقة بالقضية أو أي مواطن الدخول إلى موقع المحكمة وحضور جلساتها أو أن يعرض محتوى القضية الإلكترونية على الرابط الإلكتروني الخاص بعلانية الجلسة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الإنترنت، في حال عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بواسطة كاميرا القاعة (الزوم إن).¹⁴¹

ويقوم كاتب الضبط بعد الانتهاء من كل جلسة بطباعة محضر الجلسة كما حصلت تماماً، من مجريات الصوت و الصورة. وهذه الطريقة مطبقة في محاكم دبي من خلال الموقع الإلكتروني لها، بحيث يتكون ملف الدعوى من قسمين :

الأول: تدوين تقني مسجل بالصوت والصورة لمجريات الجلسات والمحاكمات، سواء تمت بالحضور الشخصي للخصوم إلى المحكمة من خلال كاميرات قاعة المحكمة، أو من كاميرا أجهزة الحاسوب التي تصور الشخص الحاضر، وما يقدمه من طلبات وما يثيره من دفع أو بالحضور بواسطة الموقع.

الثاني: مرفقات صحيفة الدعوى، من وثائق ومستندات وبيانات تحفظ مع ملف الدعوى وتخزن صور المسح الضوئي لها مع ملفات pdf.¹⁴²

وتتصف هذه الطريقة بالتدوين التقني لجلسات المحكمة الإلكترونية بجملة مميزات منها :

أ- قطع الطريق على الخصوم أمام الادعاء بتحريف كلامهم أو ادعاءاتهم سواء بالزيادة أو النقصان.

ب- سهولة الرقابة والتدقيق في القضايا عن بعد، من خلال الدخول إلى ملفات القضايا عند الحاجة من دون أعباء مالية أو تأخير في الرد المطلوب.

¹⁴¹ الترساوي. محمد عصام الالكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 223

¹⁴² الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 106

ج- هذا النوع من التدوين يساهم في توثيق الدعاوى بعبارات الخصوم أنفسهم مما يساعد في فهم القضية من قبل القضاة وإصدار الحكم فيها بأسرع وقت.

7- قفل باب المرافعة الإلكترونية

نصت المادة /135/ من قانون أصول المحاكمات السوري عام 2016 على الآتي: (يقفل باب المرافعة بمجرد انتهاء الخصوم من تقديم دفوعهم)

والمادة /136/ من القانون ذاته فقد نصت على الآتي: (أ - يجوز للخصوم أن يقدموا للمحكمة خلال الأيام الثلاثة التي تلي إقفال باب المرافعة مذكرة واحدة خطية لاستكمال بعض النقاط أو تصحيحها.

ب- يجب أن تقدم هذه المذكرة بواسطة ديوان المحكمة وأن تودع منها نسخ بعدد الخصوم ويعطى الخصوم ميعاد ثلاثة أيام للجواب عليها.)

وبناء على المادتين سابقتي الذكر فإن المحكمة في الدعوى الورقية تقرر قفل باب المرافعة عندما ترى أن الدعوى أصبحت جاهزة للفصل فيها. وأن أطراف الدعوى قد أنهوا ما لديهم من طلبات ودفع. وهذا ما يجب أو من المفترض أن يتم العمل فيه حتى في الدعوى الإلكترونية. حيث تقوم المحكمة بإعطاء النظام المعلوماتي الأمر بإغلاق ملف الدعوى الإلكتروني. وعند إعطاء هذا الأمر وإغلاق ملف الدعوى لا يمكن بعدها للخصوم إيداع أي مذكرة إلا بإذن المحكمة التي تنتظر في المستند المقدم وتقدر جدية فتح باب المرافعة مجدداً. ومن الممكن السير على ما هو الأمر عليه في الدعوى الورقية من السماح للخصوم بوضع مذكرة واحدة خلال الثلاثة أيام التالية لقفل باب المرافعة لاستكمال بعض النقاط ويعطي الخصوم ميعاد ثلاثة أيام للجواب على هذه المذكرة.

8- المداولة الإلكترونية

يقصد بالمداولة : منح المحكمة فرصة زمنية معينة للتفكير والتشاور في الحكم المزمع إصداره.¹⁴³

¹⁴³ محمد السيد. احمد السيد. (2024 ديسمبر) التقاضي الإلكتروني وأثره في ضوابط سلامة المداولة - دراسة تحليلية تطبيقية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - دورية علمية محكمة. مج:10. ع:4. مصر. جامعة عين شمس. ص2827

نصت المادة /197/ من قانون أصول المحاكمات السوري 2016: (أ - تكون المداولة في الأحكام بين القضاة المجتمعين سراً

ب - يجمع رئيس المحكمة الآراء فيبدأ بأحدث القضاة ثم يدلي برأيه).

ونصت المادة /198/ من القانون ذاته على الآتي: (لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه).

أما القانون الإماراتي بالإضافة إلى أنه نص أيضاً على سرية المداولة فقد جاء في المادة 128 /2/ قانون الإجراءات الإماراتي المعدل بالقانون رقم /30/ لعام 2005 لا يجوز أن يتفق أعضاء الدائرة على استخدام تقنية الفيديو لإجراء المقابلة وصولاً إلى الحكم في القضية وذلك لو تعذر الاجتماع بينهم بشرط اتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق السرية.

وبالتالي ووفقاً للقانون السوري والإماراتي وباقي القوانين العربية فإن الشرط الأساسي في المداولة هي أن تتم بصورة سرية دون الوقوف عند الطريقة التي تمت بها طالما تحققت بصورة سرية بين القضاة. فيمكن أن تتم بينهم عبر الوسائل الإلكترونية متى كانت محاطة بإجراءات الأمان بما يخدم سرية هذه المداولة. وبذلك يمكن للقضاة في المحكمة الإلكترونية إجراء المداولة فيما بينهم وكل منهم معه نسخة من ملف الدعوى المنظورة على دعامة إلكترونية من خلال تطبيق المحكمة الإلكترونية من إجراء المداولة فيما وصفحاتها الآمنة بشرط أن تكون هذه المداولة محاطة بالسرية. وهنا أكد الفقه والقضاء على أن أهم ما يميز تلك العملية الإجرائية، هو عدم إفشاء سر المداولة. ومن ثم فإذا ما تمت الإجراءات صحيحة، باعتبار أن الإجراءات قد رُعيت فيما لا يترتب على ذلك بطلان الحكم بيد أن القضاء أكد على تعرض المتسبب في إفشاء سرية المداولة إلى المساءلة.¹⁴⁴

¹⁴⁴ الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص225

9- الحكم القضائي الإلكتروني

لم يضع فقهاء القانون تعريفاً للحكم الإلكتروني، فهو وبإسقاط قرار الحكم التقليدي على الحكم الإلكتروني، فهو ليس سوى قرار حكم بوسائل إلكترونية. ونرى بأن الحكم الإلكتروني لا يخرج عن كونه نوع من أنواع المستندات الإلكترونية "المحررات الإلكترونية" تتبع فيه إجراءات خاصة ومتسلسلة ذكرت آنفاً.

وبذلك يكون الحكم الإلكتروني هو ذات الحكم التقليدي من حيث الشروط والمفهوم، وحتى الالتزامات ولا يختلفان إلا باستخدام الوسائط الإلكترونية في إجراءات الدعوى الإلكترونية بكل مراحلها بدءاً من تقديم الدعوى وحتى صدور الحكم فيها وقد جاء في قانون أصول المحاكمات السوري الصادر عام 2016 في المادة /204/ (ينطق الحكم علناً بتلاوة منطوقه مع أسبابه) والمادة /205/ من القانون ذاته على الآتي: (أ- إذا نطق بالحكم وجب أن تودع ديوان المحكمة فوراً نسخته الأصلية /مسودته/ المشتملة على أسبابه موقعاً عليها من الرئيس والقضاة).

ففي المحكمة العادية يجري النطق بالحكم بحضور هيئة المحكمة وأمامهم الحضور، ويتم تلاوة الحكم عليهم. ولكن في المحاكمة الإلكترونية، يكون نطق الحكم عبر شاشة عرض يظهر فيها الخصوم لهيئة المحكمة. ويستطيع أي شخص الدخول إلى موقع المحكمة، وسماع تسجيل عملية النطق بالحكم، وتحفظ مع ملف الدعوى ويحرر منه نسخة كتابية وترسل إلى الخصوم بطريقة إلكترونية، أما بالنسبة إلى عملية تحرير الحكم الإلكتروني فنتم بتحريره على دعامة ممغنطة قابلة للقراءة من قبل الخصوم، وبصورة كتابية ويتم إرساله إلى الخصوم مشتملاً على جميع البيانات ومزياً بتوقيع هيئة المحكمة. حيث تكون النسخة المرسلة عبارة عن صورة طبق الأصل، وتذيل بالصيغة التنفيذية.

فإذا كان الخصوم قد سمعوا نطق الحكم فيعتبروا مبلغين به تلقائياً، أما إذا كانت المحاكمة غيابية، فيتم تبليغ الخصم الغائب بطريقة إلكترونية مقترنة باتصال هاتفي.¹⁴⁵ وبالتالي يتمكن القضاة من التوقيع سواء على نسخة الحكم الأصلية أو على مسودته عن طريق التوقيع الإلكتروني.

¹⁴⁵ نايف. أحمد رزاق. (2018) أثر المعلوماتية في الدعوى المدنية. ط1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية ص74

إلا أن قانون التوقيع السوري الإلكتروني عام 2009 قد نص في المادة 13/ منه على الآتي: (باستثناء ما ينص عليه بتعليمات خاصة تصدر عن مجلس الوزراء لا تسري أحكام هذا القانون على لوائح الدعاوى والمرافعات وإشعارات التبليغ القضائية وقرارات المحاكم) وبذلك يكون المشرع السوري قد أخرج جميع أعمال المحاكم من سريان قانون التوقيع الإلكتروني إلا أنه وبعد إصدار قانون التوقيع الرقمي وخدمات تقنية المعلومات عام 2023، فقد قام المشرع بحذف هذا الاستثناء ولم ينص على إخراج لوائح الدعاوى والمرافعات وإشعارات التبليغ وقرارات المحاكم من سريان قانون التوقيع الرقمي وتحسب هذه الخطوة للمشرع السوري، حتى لو كانت خطوة خجولة إلا أنها تعد خطوة مبشرة في هذا الاتجاه.

أما المشرع الإماراتي فلم يستثن الأحكام القضائية من نطاق سريان أحكام قانون المعاملات الإلكترونية بل نظمها في تجربة متقدمة وفريدة من نوعها في محكمة دبي الإلكترونية.

وقد تبدو مميزات المحكمة الإلكترونية جلية في مرحلة إصدار الحكم. فمن أهم شروط الحكم هو صدوره بشكل سريع بعد انتهاء الخصومة وقفل باب المرافعة وهو ما يتوفر وبشكل أسرع بكثير مما هو عليه الحال في الحكم التقليدي. وذلك لما توفره التقنيات الحديثة من سرعة في حفظ واسترجاع المعلومات. حتى أن هذه الإجراءات توفر على القاضي الوقت والجهد حيث إن ملف الدعوى يكون بين يديه في ثوانٍ من خلال الدخول على حسابه في موقع المحكمة على الإنترنت.

وبالنسبة إلى تسبيب الأحكام فقد أصبح متاحاً وميسراً للقاضي من خلال بحثه بسرعة أكبر في المراجع القانونية والاجتهادات القضائية الموجودة على موقع المحكمة، وبذلك أيضاً توفر الوقت والجهد على القاضي.

أما شرط وجوب إفهام الخصوم حقهم في الاعتراض، فمتحقق في عملية إصدار الحكم الإلكتروني بعدة طرق، منها الطريقة التقليدية وهي حضور الخصوم لمقر المحكمة وإبلاغهم بذلك أو عن طريق دخول أطراف الدعوى على ملف الدعوى بموقع المحكمة الذي تم تزويده بالحكم القضائي وإجراءات الاعتراض عليه، من خلال الرقم السري الخاص المعطى لهم، أو بإرسال الحكم مرفقاً به الإجراءات النظامية للاعتراض عليه عبر البريد

الإلكتروني أو عن طريق الهاتف المحمول بإرسال رسالة له من المحكمة بصدور الحكم و طريقة الاعتراض عليه.¹⁴⁶

10- إيداع الحكم وتبليغه

نصت المادة /205/ من قانون أصول المحاكمات السوري عام 2016 على الآتي: (إذا نطق بالحكم وجب أن تودع ديوان المحكمة فوراً نسخته الأصلية /مسودته/ المشتعلة على أسبابه موقعاً عليها من الرئيس والقضاة) وهنا وفق قانون الأصول يخرج الحكم من هيئة المحكمة ليودع في ديوان المحكمة بعد توقيع الرئيس والقضاة على نسخة الحكم الأصلية .

ولابد في الدعوى الإلكترونية أيضاً من المرور بمرحلة إيداع الحكم حيث يخرج الحكم الإلكتروني من حوزة هيئة المحكمة بعد توقيع الحكم بالتوقيع الإلكتروني كما سلف ذكره. وترسل نسخة الحكم الإلكتروني الأصلية بعد إيداعها في ملف الدعوى إلى إدارة المحكمة الإلكترونية، حيث يمكن للخصوم الاطلاع عليها ويمكن وضع صورة بسيطة من الحكم غير موقعة من القضاة على الموقع الإلكتروني للمحكمة، تتاح لمن يرغب الاستعانة بهذه الصورة من الخصوم والغير باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.¹⁴⁷

ولا يخفى ما يوفر من الوقت والجهد والإجراءات الروتينية في حال اللجوء إلى المحكمة الإلكترونية، وإيداع الحكم الإلكتروني على وجه الخصوص .

أما بالنسبة إلى تبليغ هذا الحكم فلا يخفى ما لتبليغ الأحكام القضائية من أهمية وخصوصاً بالنسبة إلى سريان مواعيد الطعن على هذه الأحكام. ومن المفترض بالنسبة لتبليغ الأحكام القضائية سلوك نفس الطريقة آنفة الذكر في تبليغ الأوراق القضائية من استدعاء الدعوى وغيرها، من خلال الربط الشبكي مع كافة مؤسسات الدولة في حال تعذر الوصول إلى أطراف الدعوى لتبليغهم وإخطارهم.

¹⁴⁶ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 110

¹⁴⁷ محمود. أشرف جودة محمد. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. مرجع سابق. ص 118

أما بالنسبة لأطراف الدعوى الحاضرين جلسات المحاكمة فيقوم قلم كتاب المحكمة الإلكترونية بإعلان الحكم للخصوم فور صدوره. أو يمكن للخصوم الاطلاع عليه بعد إيداعه بمعرفة رئيس الجلسة بملف الدعوى الإلكتروني، بما يضمن الإعلان الشخصي للأحكام. وذلك حتى يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه وعلى من يرغب الطعن فيه يستطيع ذلك دون انتظار نسخ الحكم والتوقيع عليه طوال تلك الفترة.¹⁴⁸

المطلب الثاني: طرق الإثبات بين الدعوى الإلكترونية والتقليدية

تعدّ وسائل الإثبات من أهم الركائز التي تستند إليها المحاكم في تحقيق العدالة وضمان إنصاف الأطراف المتنازعة إذ تمثل طرق الإثبات الأساس القانوني الذي يقوم عليه الحكم القضائي ويهدف إلى كشف الحقيقة والوقوف على الوقائع الحقيقية التي يتنازع حولها الخصوم، ومع التطور التكنولوجي المتسارع شهد النظام القضائي في العديد من الدول تحولاً جذرياً من نظام المحاكم التقليدية إلى نظام المحاكم الإلكترونية والذي يُمكن من إجراء القضايا وإثبات الأدلة عبر الوسائل الرقمية الحديثة.

وتعدّ المحكمة الإلكترونية ثورة في النظام القضائي حيث تسمح بعقد الجلسات وتقديم الأدلة عن بعد باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مما يوفر الوقت والجهد ويضمن سرعة الفصل في القضايا، بيد أن هذا التحول أثار العديد من التساؤلات القانونية حول مدى حجية وموثوقية وسائل الإثبات الرقمية مقارنة بالوسائل التقليدية المعهودة خاصة في ظل وجود التزوير والتلاعب بالأدلة الرقمية.

وفيما يلي طرق الإثبات بالمحكمة الإلكترونية :

أولاً: الشهادة الإلكترونية

الشهادة الإلكترونية هي صورة من صور الشهادة التقليدية لكنها تؤدي وتقدم في بيئة رقمية أي عن طريق وسائل الاتصال عن بعد مثل جلسات الفيديو (Video Conference) البث المباشر المغلق (Secure Streaming) (Live).

¹⁴⁸ الترساوي. محمد عصام إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 227

ويمكن تعريف الشهادة الإلكترونية بأنها إخبار الشخص بحق للغير على الغير في مجلس القضاء باستخدام الوسائل الإلكترونية. من خلال التعريف نجد أن الشهادة الإلكترونية تشترك مع الشهادة العادية بجميع خصائصها مع عدا استخدام الوسائل الإلكترونية في التحميل والأداء.¹⁴⁹

وبالتالي لم تعدّ الشهادة محصورة في الحضور المادي للشاهد داخل قاعة المحكمة بل أصبحت تتم عن بعد ضمن إجراءات تضمن التحقق من هوية الشاهد وضمان نزاهة أقواله.

فقد أقر قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية (قانون رقم 1/ لعام 2006) الإماراتي وكذلك التحديثات في قانون الإثبات الاتحادي الجديد (قانون رقم 36/ لعام 2022) إمكانية اعتماد وسائل إلكترونية في تقديم الإثباتات بما في ذلك الشهادة. حيث نص هذا القانون في المادة 77/ على الآتي: (1- للمحكمة أو للقاضي المشرف حسب الأحوال، سماع شهادة الشهود من خلال تقنية الاتصال عن بعد. ويكون سماع كل شاهد على انفراد إلا إذا تعذر ذلك ويوقع القاضي والكاظم على المحضر.

2- في المحاكمات عن بعد، إذا تعذر سماع شهادة الشهود من خلال وسائل تقنية الاتصال عن بعد لأي سبب كان. تأمر المحكمة المختصة أو القاضي المشرف بحضور الشاهد شخصياً ويحدد الأمر الصادر مكان الدائرة التي سيتم الحضور أمامها وتاريخ الجلسة)

حتى أن الفقهاء اتفقوا على قبول الشهادة على الشهادة، مثلاً: أن يشهد شاهدين على شهادة شاهد منعه ظروف خاصة من الحضور أمام المحكمة للإدلاء بشهادته.

كما أن للقاضي أن ينيب غيره لسماع شهادة الشاهد في حال الضرورة فإذا أجاز القانون تلك الصور فمن باب أولى أن يجيزوا سماع الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية، لوجود الحاجة وانتفاء المحاذير، إذ لا مقارنة بين أن يسمع القاضي الشهادة ويرى الشاهد حين الأداء، وبين أن يقرأ الشهادة مكتوبة أو تتقل له عبر شهود آخرين يشهدون بشهادة الشاهد لا بالمشهود به، إذ القاضي يلحظ من الشاهد ومن كلامه ما لا يلحظ من غيره.¹⁵⁰

¹⁴⁹ الغانم. عبد العزيز سعد. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 119

¹⁵⁰ العمر. طارق عبد الله صالح. أحكام التقاضي الإلكتروني. مرجع سابق. ص 332

وعليه تعد الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية مقبولة متى روعيت فيها الشروط الآتية:

1. التحقق من هوية الشاهد بشكل دقيق من خلال بطاقة الهوية الرقمية أو التوقيع الإلكتروني.
2. ضمان حرية الشاهد في الإدلاء بشهادته دون ضغوط.
3. تسجيل الجلسة وحفظها لضمان إمكانية مراجعتها.

ولا يخفى على أحد كيف أن الشهادة الإلكترونية تيسر الوصول إلى الشهود خصوصاً إذا كانوا في أماكن بعيدة أو خارج الدولة، وتقل نفقات سفرهم وحضورهم، وتسرع عملية جمع الأدلة مما يساهم في سرعة الفصل في الدعوى. كما أن إمكانية توثيق الشهادة رقمياً وتسجيل الجلسة كاملة يقلل من احتمال الإنكار أو التحريف.

ويمكننا إدراج بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر على الشهادة الإلكترونية :

1- صعوبات قانونية: تتمثل هذه الصعوبات في

أ- **التحقق من هوية الشاهد:** كيف نتأكد أن الشخص المتصل هو الشاهد الحقيقي، وهنا تدخل أنظمة الهوية الرقمية أو المصادقة الثنائية. وهنا من واجب القاضي أن يسلك جميع الطرق وأن يستغل جميع الإمكانيات الإلكترونية المتاحة من أجل بلوغ اليقين في معرفة الشاهد وما ينسب إليه من شهادة عن طريق الوسائل الإلكترونية.¹⁵¹

ب- **ضمان عدم التأثير على الشاهد:** إن تأدية الشهادة عبر وسائل الاتصال الحديثة تفسح المجال أمام الكذب والتغيير في الحقائق حيث يجب على المحكمة عدم اعتماد أي برنامج غير معتمد من قبل وزارة العدل. وذلك لوجود مواقع وبرامج يسهل اختراقها والتلاعب بها. لذلك وجب على المحكمة تسجيل الشهادات وحفظها بالطرق الآمنة المحددة من قبل وزارة العدل وذلك للرجوع إليها حال تبين وجود تلاعب

¹⁵¹ صاعينة، محمد نظمي. (2017) مدى حجية الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية في قانون البينات الفلسطيني. مجلة جامعة الأزهر. مج 19. ع 242 خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم. غزة. فلسطين.

بالمكالمة المصورة والمسجلة فتفرغ التسجيلات وتعطى للموظف المختص ليقوم بتحديد هوية الشاهد والتأكد من انعدام التلاعب بها بطرق الاحتيال الإلكتروني.¹⁵²

ج- **مسألة القسم القانوني:** هل يمكن عدّ أداء القسم عن بعد قانونياً؟ بعض الأنظمة تتطلب حضور مأمور عدلي مع الشاهد لتوثيق القسم.

2- صعوبات تقنية: هناك صعوبات تقنية تواجه تأدية الشهادة عبر وسائل الاتصال الحديثة منها:

أ- **أعمال القرصنة ومحاولات الاختراق:** التي قد تؤدي إلى تعرض الشهادة الإلكترونية إلى الحذف أو التزوير.

ب- **انتشار الفيروسات:** يؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب وأجهزة الاتصال الحديثة التي يتم من خلالها نقل وحفظ أقوال شهادة الشهود.

وهنا يجب العمل على إنشاء جهاز مناعة يضمن حماية المعلومات والبيانات من الفيروسات والمتطفلين وجماعات التخريب، لأن عدم إنشاء مثل هذا الجهاز يمكن أن يؤدي في أبسط الحالات إلى ضعف ثقة المتقاضين بالنموذج الإلكتروني للمحكمة.¹⁵³

ثانياً: المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني

تعدّ المحررات الإلكترونية من أهم وسائل الإثبات في المحكمة الإلكترونية على أن تكون مذيّلة في توقيع إلكتروني يثبت عانديتها ومرسلها وسوف يتم تناولها وفق الآتي:

1- المحررات الإلكترونية وحجيتها

المحررات الإلكترونية هي وثائق أو مسودات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو تبادلها باستخدام وسائط إلكترونية، تعدّ المحررات الإلكترونية بديلاً للمحررات التقليدية الورقية وتكتسب أهمية متزايدة مع انتشار استخدام الإنترنت والتكنولوجيا.

¹⁵² الدباس، لين. (2021) **أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً للقانون الأردني**. رسالة ماجستير، قسم القانون

الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 51

¹⁵³ أوتاني. صفاء. **المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق**. مرجع سابق. ص 186

وقد عرفها المشرع السوري في القانون رقم 7/ لعام 2023/ الذي يهدف إلى تنظيم خدمات التوقيع الرقمي والبطاقة الرقمية في المادة الأولى منه بأنها (الوثيقة الإلكترونية وثيقة رقمية تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل، كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع بصورة يمكن إدراكها)

كما عرفها المشرع المصري في الفقرة ب/ من المادة الأولى من قانون التوقيع الإلكتروني المصري بأنها (رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو أي وسيلة أخرى مشابهة)¹⁵⁴.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول إن مفهوم المحررات الإلكترونية يشمل جميع مخرجات الحاسب الآلي، سواء كانت ورقية أم غير ورقية، ولعل الأقرب: عدم عدّ المحررات الورقية المكتوبة إلكترونياً، لانفصالها عن منظومة المعالجة الآلية والإلكترونية للمعلومات والبيانات واكتسابها خصائص المحررات الورقية.¹⁵⁵

كما ذهبت أكثر الأنظمة المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية إلى عدّ المخرجات الورقية المحررة بوسائل إلكترونية، ذات حجية في الإثبات إذا حققت الشروط الواجب توافرها فيها كدليل اثبات. ويشمل المحرر الإلكتروني العقود الإلكترونية والإقرارات الإلكترونية والفواتير الإلكترونية، والمستندات والرسائل المرسلة عبر البريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية.

وقد نص قانون المعاملات الإلكترونية السوري رقم 3/ عام 2014 في المادة الثانية منه على الآتي: (مع مراعاة الحجية المقررة قانوناً للتوقيع الإلكتروني المصدق، يكون للكتابة الإلكترونية الحجية المقررة قانوناً للكتابة الورقية، ويكون لتبادل المعلومات إلكترونياً عن طريق الفاكس، أو البريد الإلكتروني، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى حجية القرائن القضائية أو مبدأ الثبوت في الكتابة).

وبذلك يكون المشرع السوري قد أقر بحجية المحررات الإلكترونية وأعطاهَا ذات الحجية المقررة قانوناً للمحررات الكتابية.

¹⁵⁴ قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم 15/ لعام 2004

¹⁵⁵ الغانم. عبد العزيز سعد. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص134

كما نظم قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي (قانون اتحادي رقم 1/ لعام 2006 وقانون الإثبات الجديد رقم 35/ لعام 2022) الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية، إذ نص على الآتي: (يكون للمحرر الإلكتروني ذات الحجية التي للمحررات العرفية والرسمية متى استوفى الشروط القانونية اللازمة)

وقياساً على المحرر الكتابي فإن المحرر الإلكتروني يجب أن يتوفر فيه ما يأتي لكي يتمتع بحجية قانونية:

أ- **سلامة المحتوى:** أن يكون المحرر محفوظاً بطريقة تضمن عدم تغييره أو العبث به.

ب- **إمكانية الرجوع إليه:** أن يكون قابلاً للحفظ والاسترجاع في أي وقت.

ج- **تحديد المصدر:** أن يمكن تحديد الجهة التي أنشأته وأرسلته.

نرى المشرع السوري لم يتوان عن إعطاء الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية أسوة بالمشرع الإماراتي ولا بد الآن من اللحاق بالتجربة الإماراتية في إقرار المحكمة الإلكترونية للحاق بركب التطور والحدثة.

2- التوقيع الإلكتروني وحجته

التوقيع الإلكتروني هو وسيلة لتوثيق المستندات والموافقة عليها بشكل إلكتروني، مما يضمن عدم التلاعب أو التغير بالمستند بعد توقيعه. ويستخدم التوقيع الإلكتروني في مختلف المجالات مثل المعاملات المالية والتجارية والإدارية والخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

وقد عرف قانون التوقيع الرقمي السوري وخدمات تقانة المعلومات رقم 7/ لعام 2023 التوقيع الرقمي بأنه (مجموعة بيانات مبنية على خوارزميات رياضية، تدرج من خلال وسائل تقانة المعلومات على وثيقة إلكترونية وترتبط بها، ويكون لها طابع منقرد يسمح بتحديث شخص الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه وثيقة إلكترونية بعينها) وبذلك يقر المشرع السوري بعائدية الوثيقة الإلكترونية للشخص الموقع عليها توقيعاً إلكترونياً متى ما استوفى هذا التوقيع الخصائص والشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

أ- صور التوقيع الإلكتروني:

لم تحدد القوانين والأنظمة شكلاً خاصاً للتوقيع الإلكتروني وتركت أمر تحديده للتطورات الحاصلة في هذه التقنيات.

1. التوقيع الرقمي "Digital Signature":

يقصد بالتوقيع الرقمي بيانات أو معلومات متصلة بمنظومة بيانات أخرى أو صياغة منظومة بصورة شيفرة.¹⁵⁶ يستخدم التوقيع الرقمي لضمان الأصالة والتكامل وعدم الإنكار، حيث يثبت التوقيع الرقمي بأن المعلومات صادرة من شخص محدد، ولم تتغير بعد التوقيع.

وتعتمد التوقيعات الرقمية على خوارزمية رياضية لإنشاء بصمة رقمية فريدة، تسمى التجزئة لكل مستند، وتشفر هذه التجزئة بعد ذلك باستخدام المفتاح الخاص للموقع، مما ينشأ التوقيع الرقمي أخيراً، يضاف التوقيع إلى المستند ويمكن للمستلم التحقق من صحته باستخدام المفتاح العام للموقع.

ونجد أنه تم استعمال هذا النظام في التعاملات البنكية وغيرها، وأوضح مثال عليه: بطاقة الائتمان التي تحتوي على رقم سري لا يعرفه سوى العميل الذي يدخل البطاقة في ماكينة السحب حين يطلب الاستعلام عن حسابه أو صرف جزء من رصيده وهي تعمل بنظام "Off-line" ثم نظام "Pen-On".¹⁵⁷

وينشأ التوقيع الرقمي ويتحقق من صحته باستخدام التشفير، وبناءً على ذلك فإذا رغب الموقع بإرسال رسالة بيانات عبر البريد الإلكتروني "E-Mail" مثلاً فإنه يقوم بإعداد ملخص الرسالة باستخدام برنامج تشفير وباستخدام المفتاح الخاص وإرسالها للشخص المتلقي الذي يستخدم المفتاح للتحقق من صحة التوقيع "Verification" ثم ينشئ المرسل إليه ملخص رسالة استخدام برنامج التشفير ذاته ويقارن بين ملخص الرسالتين فإذا كانتا متطابقتين فهذا يدل على أن الرسالة وصلت بشكل سليم "Identical" ومن دون أن يحصل فيها تعديل

¹⁵⁶ إبراهيم. خالد ممدوح. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. مرجع سابق. ص 275

¹⁵⁷ أبو شام. حنان عبده علي. (2020) التوقيع الإلكتروني وحججه في الإثبات. المجلة العربية للنشر العلمي. ع 18. ص 492. جامعة السودان المفتوحة

أو تحريف بالرسالة فسيكون ملخص الرسالة التي أفشاها المستلم مختلفة عن ملخص الرسالة التي أنشأها الموقع.¹⁵⁸

2. التوقيع بالقلم الإلكتروني:

تتمثل هذه الطريقة باستخدام قلم إلكتروني يقوم بالكتابة على شاشة الكمبيوتر عن طرق برنامج معد لهذه الغاية، ويقوم البرنامج بتلقي بيانات صاحب التوقيع ثم يقوم الشخص بإدراج توقيعه باستخدام القلم الإلكتروني على مربع داخل الشاشة، ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين لهذا النوع من التوقيعات الأولى هي خدمة التقاط التوقيع والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع.¹⁵⁹

3. التوقيع البيو متري:

يقوم التوقيع البيو متري على خصائص بيولوجية ترتبط بجسم الإنسان كبصمة إصبعه أو صوته أو الشبكية في عينه وتختص به دون غيره.¹⁶⁰ ويستخدم هذا التوقيع لتحديد هوية الشخص وتأكيد موافقته على الوثائق أو المعاملات ويتم هذا النوع من التوقيع عبر عدة مراحل، إذ يجب أولاً أخذ صورة أكلينيكية لأحد الأجزاء ثم يتم حفظها داخل ذاكرة الحاسوب، حيث يستطيع صاحب الشأن عند رغبته في إبرام تصرف قانوني الرجوع إليها وذلك بمطابقة الصورة المحفوظة بذاكرة الكمبيوتر الملتقطة، فإن تطابقت الصورتان فيمكن لصاحب الشأن توثيق التصرف القانوني. غير أن ما يعيب هذه الصورة إمكان مهاجمتها ونسخها من قبل قراصنة الحاسوب الآلي عن طريق فك شيفرتها، إضافة إلى أنها ذات تكلفة عالية نسبياً، ما حد من انتشارها إلى درجة كبيرة وجعلها مقصورة على بعض الاستخدامات المحدودة.¹⁶¹

¹⁵⁸ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 41

¹⁵⁹ أبو شام. حنان عبده علي. التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات. مرجع سابق. ص 494.

¹⁶⁰ مليكة. حنان. (2015). النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني السوري رقم 4/ الصادر بتاريخ 2009/2/25،

دراسة قانونية مقارنة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج 26. ع 2. ص 563.

¹⁶¹ الغانم. عبد العزيز سعد. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 143

ب- جهات تصديق التوقيع الإلكتروني:

هي هيئات ومؤسسات معتمدة تصدر شهادات رقمية تضمن أن التوقيع الإلكتروني هو توقيع شخص أو جهة معينة مما يثبت هوية الموقع ويضمن سلامة المعاملات الإلكترونية، وتلعب هذه الجهات دوراً أساساً في بناء الثقة في المعاملات الإلكترونية.

فقد نصت المادة /122/ من قانون التوقيع الرقمي السوري رقم /7/ لعام /2023/: (يتولى مزود خدمات التصديق إصدار وتسليم وحفظ شهادات التصديق الرقمي واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية لها وفقاً لأحكام هذا القانون والشروط والنواظم والضوابط التي يصدرها الوزير بناء على قرار من مجلس الإدارة)

تحدد هذه المادة الدور الجوهري لمزود خدمات التصديق في المعاملات الإلكترونية، حيث يلتزم لإصدار وتسليم وحفظ شهادات التوقيع الإلكتروني مع توفير الحماية الفنية والقانونية اللازمة وفق شروط الوزير ومجلس الإدارة، مما يضمن أمن وصحة المعاملات الرقمية.

كما نصت المادة /23/ من القانون ذاته على الآتي: (يضمن مزود خدمات التصديق الإلكتروني: 1- صحة المعلومات التي تضمنتها شهادة التصديق الإلكتروني في تاريخ تسليمها -2- التحقق من عائديه التوقيع الرقمي إلى الموقع بموجب شهادة التصديق الرقمي)

وهنا يكون التزام مزود خدمات التصديق، التزام بنتيجة وليس بذل عناية، فيما يخص التحقق من الهوية وصحة المعلومات وقت إصدار الشهادة. ولكن هذا الالتزام مقيد زمنياً بتاريخ التسليم. كما يضمن عائدية التوقيع الإلكتروني للشخص المذكور في الشهادة.

كما نص قانون التوقيع الرقمي السوري في المادة /25/ منه على أنه يجب على مزود خدمات التصديق الإلكتروني تعليق العمل بشهادة التصديق الرقمي في الحالات الآتية:

1. (بناءً على طلب من صاحب الشهادة، أو بناءً على طلب من الجهة التي طلبت إنشاء الشهادة.

2. اذا توافرت لديه معطيات تدل على عدم صحة المعلومات المتضمنة بالشهادة، أو استعمال الشهادة

بغرض التدليس أو الغش، أو انتهاك منظومة إنشاء التوقيع الرقمي وعلى مزود خدمات التصديق الرقمي

إعلام الهيئة بالإجراء المتخذ)

وتأتي هذه المادة حمايةً لأمن المعاملات الرقمية بعد أن ضمن مزود خدمات التصديق سلامة الموقع. وتضع هذه

المادة التزاماً على عاتق المزود بتعليق "الوقف المؤقت" لصلاحية الشهادة وذلك عند طلب صاحبها أو عند

الاشتباه بالتدليس أو الخطأ.

كما نصت المادة /26/ من القانون ذاته على الآتي: ((يجب على مزود خدمات التصديق إلغاء شهادة

التصديق الرقمي في الحالات الآتية:

أ- بناء على طلب من صاحب الشهادة، أو بناء على طلب من الجهة التي طلبت إنشاء الشهادة.

ب- عند إعلام مزود خدمات التصديق بوفاة الشخص الطبيعي أو حل الشخص الاعتباري صاحب الشهادة.

ج- عند ثبوت إحدى الحالات التالية:

1. عدم صحة المعلومات المتضمنة في الشهادة المعلقة.

2. تغير المعلومات المتضمنة في الشهادة.

3. استعمال الشهادة بغرض التدليس أو الغش.

4. انتهاك منظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني.))

وبذلك يكون المشرع السوري قد نص على مهام مزود خدمات التصديق ومسؤوليته تجاه المعلومات التي تضمنتها

شهادة التصديق الصادرة عنها، ومتى يعلق العمل بهذه الشهادة وحالات إلغائها. منظماً بذلك عمل هذه الجهات

بالشكل الأمثل.

ج- حجية المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني:

لابد عند الحديث عن حجية المحررات الإلكترونية من الحديث عن حجية التوقيع الإلكتروني حيث أن المحررات

حتى الكتابية، لا تعد أدلة كاملة في الإثبات حتى تحمل توقيع يدل على صاحب الصفة في هذا المحرر. وقد

أعطى أغلب المشرعين حجية المحرر الكتابي للمحرر الإلكتروني الذي يحمل توقيعاً إلكترونياً. وحتى يتمتع المحرر والتوقيع الإلكتروني بحجية في الإثبات فلا بد أن يستوفي الشروط التي تمنحه الحجية القانونية في الإثبات والتي يؤدي عدم توافرها إلى عدم تحقق وصف التوقيع الإلكتروني وذلك من خلال تحديد هوية الموقع والتأكد من صحة التوقيع وصلاحيته للاحتجاج به قانوناً كونه يعبر عن إرادة الأطراف في التصرف.¹⁶²

وينبغي لصحة التوقيع الإلكتروني لكي يكون حجة في الإثبات أن يتصف بعدة شروط:

1- ارتباط التوقيع الإلكتروني بشخص الموقع: يعدّ من أهم الشروط القانونية التي تضمن صحة التوقيع

الإلكتروني وحجيته في الإثبات، هذا الارتباط يعني أن التوقيع يجب أن يكون مميزاً للموقع، بحيث لا يمكن لأي شخص آخر التوقيع بدلاً منه. وقد قامت جهات التصديق المعتمدة من قبل التشريعات القانونية بهذا الدور، حيث تضمن ارتباط التوقيع الإلكتروني بشخص الموقع.

2- سيطرة الموقع على الوسيط الإلكتروني: يؤكد هذا الشرط أن الموقع يمتلك التحكم الكامل في الوسيط

الإلكتروني الذي يتم استخدامه في عملية التوقيع مما يضمن عدم وجود أي تدخل غير مأذون به في عملية التوقيع.

3- إمكانية كشف أي تعديل أو تغيير في البيانات : يلزم لتحقيق الأمان والثقة في التوقيع الإلكتروني أن تتم

كتابة المحرر الإلكتروني والتوقيع عليه باستخدام نظم أو وسائل من شأنها المحافظة على صحة المحرر الإلكتروني الذي تم التوقيع عليه إلكترونياً.¹⁶³

وفي ضوء ما سبق فإن أنظمة التعاملات الإلكترونية التي صدرت في العالم العربي أعطت للمحرر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني نفس حجية المحرر الورقي والتوقيع اليدوي متى ما كان هذا التوقيع متماشياً مع القوانين النافذة، وهذا عين الصواب في ظل التطور التقني المهل الذي نعيشه ونتعامل في ظل وسائله وتقنياته.

¹⁶² الغانم. عبد العزيز سعد. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 145

¹⁶³ الغانم. عبد العزيز بن سعد. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة مرجع سابق. ص 146

المبحث الثاني : التطبيقات العربية للمحكمة الإلكترونية

لا بد من إلقاء الضوء على التجارب والتطبيقات المتميزة والسباقة، التي أخذت بتطبيق المحكمة الإلكترونية، علّ المشرع السوري وغيره من المشرعين الذين لم يلجوا بعد في هذا المجال أن يحذوا حذوا هذه الدول وينهجوا نهجه. وسأنتظر لدراسة المحكمة الإلكترونية في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وفق الآتي:

المطلب الأول: المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي الإماراتي

المطلب الثاني: المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي

المطلب الأول : المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي الإماراتي

لطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، في مقدمة الدول العربية من حيث إنشاء المحاكم الإلكترونية وتطويرها، سواء في النظام القضائي الاتحادي أو المحلي. لذلك كان من الضروري إلقاء الضوء والتركيز على تجربة هذا البلد الرائد في هذا المجال، والبحث في السبل والقوانين التي انتهجتها هذه الدولة لعلّ باقي الدول العربية تتهج نهجها وتحذو خطاها.

وسأنتظر في هذا المبحث لدراسة المحكمة الإلكترونية في الإمارات وفق الآتي:

أولاً: الأساس القانوني للقضاء الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: المحاكم والنيابات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: جهود الدولة في التحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني.

أولاً: الأساس القانوني للقضاء الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة

ترتكز المؤسسة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أسس قانونية متينة، من بداية الهرم القانوني المتمثل بالدستور وانتهاءً بالقوانين كُلِّها. جميعها ركائز قوية بنيت المؤسسة القضائية عليها. فمنذ عام 1971 عندما قامت الدولة والحكومة الاتحادية لا تتوقف عن إصدار القوانين الاتحادية، بل لم تتوانَ عن مواكبة التطورات الحاصلة في العالم سواءً بسنّ التشريعات والقوانين الملزمة لهذه التغيرات والمستجدات أو بتعديل القوانين الموجودة بهدف معالجة المستجدات.

فدولة الإمارات لديها ما يزيد عن مائة وخمسين قانوناً اتحادياً منها: قانون التحكيم وقانون التوفيق والمصالحة وقانون الأحكام العرفية وقانون حقوق المعاقين وغيرها الكثير الكثير.¹⁶⁴ وبالنسبة إلى الأساس القانوني للقضاء الإلكتروني في هذه الدولة، فقد سعت الدولة إلى إصدار العديد من القوانين وتعديل قوانين أخرى، عالجت فيها موضوع المحكمة الإلكترونية وإجراءاته، وفق الآتي:

¹⁶⁴ النعيمي. فاخترة غدير. أسباب اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني. ص 37

1- إصدار القوانين الخاصة بالمحكمة الإلكترونية

كانت دولة الإمارات ومازالت رائدة في المجال القانوني في الوطن العربي والشرق الأوسط من خلال استخدام نظام إلكتروني متطور آمن، وإصدار تشريعات هي نتاج دراسات خبراء في القانون تلائم المجتمع وتحل المشاكل التجارية. وبما أنه لا يمكن تحول المحاكم من النموذج التقليدي إلى نموذج الإلكتروني عن بعد، بالاعتماد على وسائل التكنولوجيا وحدها، دون القوانين التي تجيز المحكمة الإلكترونية وتنظم إجراءاتها على نحو يسمح باستخدام هذه الوسائل بما يخدم المرفق القضائي وينظم العملية القضائية برمتها.

ومن ثم فإن التحول من العمل القضائي التقليدي إلى المحكمة الإلكترونية يتطلب توافر بنية قانونية كافية لكي تمارس السلطة القضائية والمحاكم والنيابات، وظيفتها على أكمل وجه في ظل نظام إلكتروني آمن ومتكامل، ومن هنا تبرز أهمية إيجاد الأسس القانونية لسير العملية القضائية عبر الأجهزة والبرامج الإلكترونية. فيترتب على ذلك أن تكتسب الإجراءات القضائية الإلكترونية صفة الإلزام، فيقوم أطراف الدعوى باتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في القوانين، فيقدموا طلباتهم ومرافعاتهم من خلال نظام القضاء الإلكتروني، وخضوعهم لكافة الإجراءات التي تتخذها المحكمة الإلكترونية المختصة ضدهم.¹⁶⁵

وقبل أن اتطرق للقوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في هذا الصدد لابد من إلقاء نظرة حول نظام المحاكم في هذه الدولة.

تبنت دولة الإمارات ثلاث درجات من المحاكم للفصل في الدعاوى وفق ما يأتي:

أ- المحكمة الابتدائية (الاتحادية والمحلية)

ب- محكمة الاستئناف (الاتحادية والمحلية)

ج- المحكمة الاتحادية العليا (على المستوى الاتحادي)

¹⁶⁵ النقبي. علي خميس، وسميران. محمد علي. (2023). النفاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. مج 19. ع1. ص66. السودان. جامعة أم درمان الإسلامية.

ومحكمة النقض على المستوى المحلي لدولة الإمارات والتي لديها إدارات قضائية مستقلة

المحكمة الابتدائية:

تعدّ المحكمة الابتدائية أول درجة من درجات التقاضي الثلاث (الابتدائي، الاستئناف، النقض أو التمييز) وتختص بالنظر في جميع القضايا المدنية والتجارية والإدارية والعمالية وقضايا الأحوال الشخصية. ويتضمن اختصاص المحكمة فحص صحيفة الدعوى وتوثيق المستندات والعقود وكافة القضايا المستعجلة ذات العلاقة بنزاعات الأشخاص وحماية حقوقهم. كما تعنى بالتنفيذ القضائي الجبري لكافة السندات التنفيذية التي يصدر بها أحكام، كذلك تنفيذ الإحالات والإنابات.

محكمة الاستئناف:

تمثل محكمة الاستئناف الدرجة الثانية من درجات التقاضي وتختص بالنظر فيما يرفع إليها من أحكام وقضايا ابتدائية لم يرتضها المحكومون، للاعتراض والاستئناف أمام محكمة أعلى درجة وفقاً لأحكام قوانين الإجراءات المدنية والجزائية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجوز فقط للمحكوم عليه الطعن في الأحكام الابتدائية أمام محكمة الاستئناف من اليوم التالي لصدوره، مالم ينص على خلاف ذلك. وتكون المهلة المحددة للاستئناف /30/ يوماً مالم ينص القانون على خلاف ذلك، و/10/ أيام للقضايا المستعجلة ويترتب على عدم احترام المواعيد المحددة لاستئناف الأحكام سقوط الحق في الاستئناف.

محكمة النقض أو التمييز:

محكمة النقض هي أعلى هيئة قضائية، ولها صلاحية البت في القضايا المتنازع عليها من قبل محكمة الاستئناف. كما تشرف هذه المحكمة على تفسير القوانين وتطبيقها على نحو سليم. لا يجوز للخصوم أن يطعنوا بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف إلا في حالات قانونية معينة، مثل مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله. ويجب تقديم الطعون بالنقض في غضون 60 يوم من حكم محكمة الاستئناف إذا تجاوزت

القيمة المطالب بها في الدعوى مائتي ألف درهم إماراتي أو كانت غير مقدرة القيمة. وتعدّ جميع قرارات محكمة النقض نهائية وملزمة وغير قابلة للطعن.

وبعد أن ألقينا نظرة على هيكلية المحاكم، لابد من إلقاء الضوء على أحدث القوانين التي أصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة للولوج إلى المحكمة الإلكترونية من أوسع أبوابه.

أ- قانون الإجراءات المدنية رقم 11/ لعام 1992.

يعنى القانون الاتحادي رقم 11/ لعام 1992، بتنظيم وسائل الحماية القانونية للحقوق، فهو قانون إجرائي ينظم ويحدد الإجراءات والأشكال التي يتعين اتخاذها ومراعاتها عند الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بالحماية القانونية وعند الفصل في المنازعات وعند إصدار الأحكام وتنفيذها.¹⁶⁶ ونظراً لرغبة المشرع في تحقيق العدالة دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة والحد من إساءة استخدام القواعد الاجرائية كوسيلة لتعطيل الفصل في المنازعات بين الخصوم، وللاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة فقد قام المشرع بتعديل هذا القانون عدة مرات:

1. القانون الاتحادي رقم 30 لعام 2005 الصادر بتاريخ 2005/11/30.
2. القانون الاتحادي رقم 10 لعام 2014 الصادر بتاريخ 2014/11/20.
3. المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لعام 2017 الصادر بتاريخ 2017/9/ 18.
4. المرسوم بقانون اتحادي رقم 18 لعام 2018 الصادر بتاريخ 2018/12/23.

ولعل أهم ما طرأ من تعديلات هو التعديل الأخير عام 2018 حيث نص في الباب السادس، على استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية. (يقصد باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والتي تشمل قيد الدعوى وإجراءات الإعلان والمحاكمة والتنفيذ التي تتم عبر استخدام تلك التقنية) كما نظمت باقي مواد

¹⁶⁶ الكثيري. علي بختيار. القانون الاتحادي رقم 11/ لعام 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية وفقاً لآخر تعديلاته وقرار مجلس الوزراء رقم 57/ لعام 2018 في شأن اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية. دائرة محاكم رأس الخيمة. 10/تموز/2025 الساعة 22:00 الرابط: <https://courts.rak.ae>

هذا الباب الحضور وإجراءات سير المحاكمة واتخاذ الإجراءات عن بعد، وحفظ سجلات الإجراءات عن بعد، وختم بالمادة /343/ التي تحدثت عن حجية المستندات والتوقيع الإلكتروني.¹⁶⁷

ب- قانون الإجراءات الجزائية رقم /35/ لعام 1992.¹⁶⁸

يحدد القانون الاتحادي رقم /35/ لعام 1992 وتعديلاته إجراءات القضايا الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تتألف من مجموعة من القواعد التي تصف منهجية وإجراءات التحقيق الجنائي ومحاكمة المتهمين وإصدار الحكم وشروط استئناف الحكم في المحاكم العليا وتنفيذ الحكم.

وقد عدل هذا القانون أكثر من مرة وكان آخر تعديل عام 2020 حيث أضيفت مواد جديدة تتكلم عن وضع المتهم تحت المراقبة الإلكترونية، وسواءً كان وضعاً مؤقتاً من قبل النيابة أم بحكم قضائي يصدر من المحكمة المختصة. كما أجاز القانون للمحكمة الحكم على المتهم بوضعه تحت المراقبة الإلكترونية بدلاً من عقوبة الحبس. كما تكلم عن حالات إلغاء المراقبة الإلكترونية.

ت- قانون الأحوال الشخصية رقم /28/ لعام 2005.¹⁶⁹

فقد نصت المادة /14/ من هذا القانون على جواز إعلان المدعى عليه بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني في حال تعذر إعلانه في موطنه أو محل إقامته.

ث- قانون اتحادي رقم /11/ لعام 2006 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

عرفت المادة الأولى من هذا القانون المصطلحات الإلكترونية كما تحدثت باقي المواد عن أهداف هذا القانون. ثم عن المراسلات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والأصل الإلكتروني، وغيرها الكثير من المواد التي تتحدث عن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

¹⁶⁷ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 لعام 2021 الكود 3. ص3

¹⁶⁸ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 لعام 1992، الكود رقم 17. ص5.

¹⁶⁹ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات، مرجع سابق. الكود رقم 3. ص137

ج- قانون اتحادي رقم 5/ لعام 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية

يحق للجهات المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية.¹⁷⁰ بحضور المتهم والمجني عليه والشهود والمحامين والمترجمين والمدعين المدنيين وغيرهم من الأطراف المسؤولة عن الحقوق المدنية. ويتكون هذا القانون من 15/ مادة، وقد بينت المادة الأولى فيه: تعريفات لبعض المصطلحات الإلكترونية، مثل الإجراءات عن بعد، وتقنية الاتصال عن بعد والمستند الإلكتروني، والمعلومات الإلكترونية والنظام المعلوماتي الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني. ثم تكلمت المادة الثانية عن جواز استخدام النظام الإلكتروني وحضور وعلائية وسرية التحقيقات، واتخاذ الإجراءات عن بعد خارج حدود الإمارة المختصة، وحق المتهم في الاعتراض على محاكمته عن بعد، وأن من حقه أن يطلب الحضور الشخصي للمحكمة. وما إلى هنالك من مواد تتعلق بتنظيم استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية.

ح- قانون كاتب العدل رقم 4/ لعام 2013 والمعدل بالقانون رقم 9/ لعام 2017

صدر بتاريخ 2013/6/6 وصدر التعديل في 2017/9/17 بالقانون رقم 2017/9، وقد تكلم القانون عن السجل الإلكتروني لكاتب العدل ثم عن التوثيق الإلكتروني.

خ- قانون اتحادي رقم 2/ لعام 2019 استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية.¹⁷¹

ينظم القانون الاتحادي رقم 2/ لعام 2019 في شأن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مجالات الرعاية الصحية في الدولة بما فيها المناطق الحرة. وعرفت المادة الأولى منه بعض المصطلحات الطبية الإلكترونية ثم تكلم القانون عن نطاق سريانه وأهدافه والكثير من الأشياء الأخرى في المجالات الطبية.

د- القانون الاتحادي رقم 34/ لعام 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.¹⁷²

بدأ العمل بقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في 2 يناير عام 2022، يهدف القانون إلى توفير إطار عمل قانوني شامل لتعزيز حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية المرتكبة من خلال شبكات وتقنيات الإنترنت.

¹⁷⁰ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط2 لعام 2021 ، الكود رقم 17 ، ص111 صدر بتاريخ 2017/5/30

¹⁷¹ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 . لعام2021. صدر بتاريخ 6 / 2 / 2019 م

¹⁷² وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 لسنة 2021 ، الكود رقم 4 ص 207. صدر بتاريخ 2021/9/2 ويتكون من 54 مادة

ذ- قانون اتحادي رقم /46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.¹⁷³

حلّ قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة المرسوم بقانون اتحادي رقم /46/ لعام 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة محل القانون الاتحادي رقم /1/ لعام 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية حيث يتكون هذا القانون من /54/ مادة كلها تتكلم عن المعاملات الإلكترونية. وقد تكلم القانون عن العناوين المذكورة في القانون السابق نفسها بالإضافة إلى مواضيع إلكترونية حديثة.

2- إصدار اللوائح والقرارات الوزارية الخاصة بالقضاء الإلكتروني.

أ- قرار مجلس الوزراء رقم /39/ لعام 2014 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم /4/ لعام 2013 بشأن تنظيم مهنة الكاتب بالعدل، صدر في 2014/11/5 ويتكون من /24/ مادة وعرف القرار في مادته الأولى بعض المصطلحات الإلكترونية مثل: السجل الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، ثم تكلم عن التوثيق الإلكتروني والختم الإلكتروني.

ب- القرار الوزاري رقم /140/ لعام 2015 بإنشاء مكتب إدارة الدعوى بالمحاكم الاتحادية وتحديد نظام عمله. صدر في 2015/2/22 ويتكون من ست مواد وقد أسند القرار لمكتب إدارة الدعوى، قيد الدعوى في السجل الإلكتروني أو اليدوي، أو في كليهما حسب الأحوال.

ج- قرار مجلس الوزراء رقم /57/ لعام 2018 في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم /11/ لعام 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية وقد عدلت بقرار مجلس الوزراء رقم /33/ لعام 2020 والقرار رقم /75/ لعام 2021. في عام 2017 و 2018 عدل قانون الإجراءات المدنية رقم /35/ لعام 1992 واقتصر على بيان بعض الإجراءات في القانون ونقلت أكثر الإجراءات إلى اللائحة التنظيمية التي صدرت أول مرة عام 2018 برقم /57/، وفي التعديل الذي تم في عام 2020 و 2021 نص في اللائحة

¹⁷³ وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث و الدراسات ط12 لسنة 2021 الكود رقم 4 . مرجع سابق ص207

على الكثير من الإجراءات الإلكترونية الخاصة بالإعلان وقيد الدعوى وحضور الجلسات ومحاضر الجلسات الإلكترونية وغيرها الكثير مما يخص إجراءات المحاكمة الإلكترونية.

د- القرار الوزاري رقم /259/ لعام 2019¹⁷⁴ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. يتكون من 21 مادة، وقد نصت المادة /21/ منه: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ سريان قرارات مجلس الوزراء وفقاً لأحكام المادة /14/ من القانون الاتحادي رقم /5/ لعام 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية.

هـ- القرار الوزاري رقم /260/ لعام 2019 في شأن الدليل الاجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية. يتكون هذا القرار من 27 مادة كلها تتكلم عن إجراءات التقاضي الإلكتروني في الدعاوى المدنية، وقد عرف القرار في مادته الأولى بعض المصطلحات الإلكترونية مثل المحاكمة عن بعد والوسائل الإلكترونية والقيد الإلكتروني والإعلان الإلكتروني والسجل الإلكتروني وما إلى هناك من إجراءات قيد الدعوى إلى صدور الحكم وغير ذلك من الإجراءات المدنية.

و- قرار مجلس الوزراء رقم /35/ لسنة 2019 في شأن تنفيذ المراقبة الإلكترونية. تكون القرار من /15/ مادة. وتكلم فيه عن المراقبة الإلكترونية تعريفها ونطاق تطبيقها ووسائل تنفيذها ومهام القائمون بأعمال المراقبة ومخالفات المراقبة وما إلى هناك من خطط تنفيذها وآلياتها.

ومن خلال دراسة هذه القوانين والقرارات الوزارية تبين الآتي:

¹⁷⁴ الجمل. احمد. قرار وزير العدل الإماراتي /259/ لعام 2019 بالدليل الاجرائي لتنظيم التقاضي الإلكتروني والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. رواق الجمل. 15/تموز/2025. الساعة 09:15. الرابط: <https://ahmadazimelgamel.blogspot.com>

1. كان لهذه القوانين والقرارات دوراً مهماً في أن جعلت للتقاضي الإلكتروني أساساً قانونياً، فلم تترك مجالاً للطعن في عمل المحاكم والنيابات بالبطلان، تحت ذريعة عدم وجود مرجع أو سند قانوني لهذا النظام الجديد.

2. لم تجعل هذه القوانين والقرارات التقاضي الإلكتروني ملزماً ولم تلغ العمل بالنظام التقليدي.

3. أجازت هذه القوانين والقرارات للخصوم في الدعاوى المدنية في حال رغبتهم أن تكون المحاكمة بالحضور الشخصي، أن يتقدموا بطلب للمحكمة المختصة وعلى المحكمة أن تبت بالطلب بالقبول أو الرفض.

4. كما أجازت هذه القوانين والقرارات للمتهم أن يعترض على المحاكمة الإلكترونية ويطلب حضوره شخصياً للمحاكمة، ويتم النظر في طلبه.

5. نصت صراحةً على صحة قيد الدعوى، وتبادل المستندات، وحضور الجلسات، والتوقيع، وصدور الأحكام إذا تمت إلكترونياً بالصورة الصحيحة الموافقة للقانون.¹⁷⁵

ثانياً: المحاكم والنيابات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحتل الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية الأكثر شفافية في نظامها القضائي، حيث احتلت المركز الأول على مستوى الوطن العربي في تقرير برنامج العدالة الدولية حول سيادة القانون والمرتبة الثالثة عشرة عالمياً وفق هذا المؤشر العالمي. وهنا سنتطرق لكيفية تحول المحاكم والنيابات في دولة الإمارات إلى النظام الإلكتروني وذلك في الآتي:

1. المحاكم والتحول إلى نظام المحكمة الإلكترونية

بدأت وزارة العدل الإماراتية بمشروع التحول الإلكتروني، الذي ارتكز على أتمتة جميع الأعمال اليدوية في المحاكم وتحويلها إلى عمليات آلية. وقد أطلقت النيابة العامة في إمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني

¹⁷⁵ النقيب. علي خميس، وسميران. محمد علي. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق. ص 70

www.dxbpp.gov.ae النظام الإلكتروني بشكاوى المتقاضين وفيه يسمح هذا النظام بتسجيل أي شكوى متصلة بإجراءات التقاضي من خلال موقع النيابة العامة، حيث يتم إشعار مقدم الشكوى بطريقة إلكترونية بمحتويات الشكوى المقدمة والرقم المتسلسل الخاص بالشكوى تسهياً للجهد.¹⁷⁶

ويشمل النظام الإلكتروني الجديد كافة إجراءات الدعوى من أولى مراحلها حتى صدور الحكم فيها. حيث يقدم المدعي عن طريق البرنامج الإلكتروني لائحة دعواه مشتملة على جميع البنود والشروط التي نص عليها القانون، وذلك في موقع المحكمة المختصة بنظر الدعوى. حيث يقوم مكتب إدارة الدعوى بفحص لائحة الدعوى، فإذا تبين له سلامتها واستيفائها للشروط المطلوبة طلب من المدعي سداد الرسم إلكترونياً. وبعد سداد الرسوم المطلوبة يتم إعلام المدعي عليه إلكترونياً أيضاً وتبليغه استدعاء أو لائحة الدعوى وذلك على عنوانه المبين المذكور في هذه اللائحة. وفي حال تعذر التبليغ بالطرق الإلكترونية المعروفة فإنه يلجأ إلى طرق التبليغ العادية، وفي حال وصول التبليغ إلى المدعي عليه وفق إحدى هذه الطرق، يحدد مكتب إدارة الدعوى موعد الجلسة أمام المكتب، وتعد هذه الجلسة إلكترونياً.

كما يتم تزويد الأطراف برابط إلكتروني، حتى يتسنى لكل طرف الدخول إلى الجلسة عبر هذا الرابط. وبعد ذلك يقوم المكتب بدوره بإعطاء موعد محدد للجلسة أمام القاضي المختص، ويبلغ الأطراف بموعد هذه الجلسة، وتتم إحالة الدعوى من قبل المكتب إلى أمين سر الدائرة المختصة بنظر الدعوى. وفي موعد الجلسة المحدد يحضر القاضي وأمين سر الجلسة، ويستمع القاضي إلكترونياً إلى طلبات كل من المدعي والمدعى عليه عبر برنامج إلكتروني (صوت وصورة) وتسير الجلسة بالشكل المعتاد، ثم ينظر في القضية التالية وهكذا.

كما يتمكن القضاة من إجراء المداولة فيما بينهم إلكترونياً، حيث يحصل كل منهم على دعامة إلكترونية تحتوي نسخة عن ملف الدعوى. ولا بد من تذييل الحكم القضائي بتوقيع القضاة أو القاضي مصدر الحكم وهنا لابد من تفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني لإصدار الحكم بصيغته النهائية القابلة للتنفيذ أصولاً. وفي مرحلة إيداع الحكم يتوجب إرسال نسخة من هذا الحكم لإدارة المحكمة، حتى يتسنى للخصوم الاطلاع عليه. حيث من الممكن

¹⁷⁶ الترساوي. محمد عصام الإلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 177

اطلاع الخصوم على حكم المحكمة بعد ايداعه ملف الدعوى وبمعرفة رئيس الجلسة، وبالتالي يستطيع من يرغب بالطعن، التقدم بهذا الطعن دون انتظار نسخ الحكم وما إلى ذلك.

وفيما يتعلق بحجية الحكم الإلكتروني الصادر في الدعوى الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية، فإن المحررات والكتابات الإلكترونية على نحو ما سلف بما يشملها من أحكام قضائية تحوز حجية إصدارها بشكل إلكتروني. أو في حال استخراجها من الحاسوب على شكل ورقي ما دام المحرر الإلكتروني الرسمي والتوقيع الإلكتروني على الدعامة الإلكترونية.¹⁷⁷ أما إذا كانت القضية غير جاهزة للفصل فتؤجل حتى استكمال دراستها أو استكمال الأطراف للنواقص في هذه القضية، الأصل في هذه الجلسات أن تكون علنية إلا إذا رأى القاضي جعلها سرية لأسباب معينة.

وإذا تعذر القيام بأي إجراء بشكل إلكتروني فإنه يمكن للمحكمة القيام بهذا الإجراء بالشكل العادي التقليدي، بما أن الغاية هي الهدف من هذا الإجراء وليس الإجراء بحد ذاته. كما يتم أرشفة هذه الجلسات والمستندات إلكترونياً. كما نفذت الوزارة برنامجاً مهماً يتعلق بالمكتبة الإلكترونية، من خلال توفير جميع أحكام المحكمة العليا، وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع والاتفاقات الدولية على موقعها الإلكتروني. وتم وضع جميع التشريعات الاتحادية باللغتين العربية والانجليزية. وذلك في إطار جهود الوزارة والتزامها برؤية القيادة في أن تكون دولة الإمارات وحكومتها في مقدمة حكومات العالم عام 2021.¹⁷⁸

كما اعتمدت وزارة العدل نظام الدفع الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني للوزارة باستخدام بطاقة (درهم إلكتروني)، كما يوفر برنامج (العدالة الإلكترونية) الاستفادة من كثير من الخدمات القضائية عبر الإنترنت والهواتف الذكية من أي مكان، توفيراً للوقت والجهد للمتعاملين، ومن بينها نظام (IQ) لتقليل وقت انتظار المتعاملين لإنجاز معاملاتهم. من خلال تطبيق يوفر آلية الحصول على تذكرة طابور الانتظار عبر الهواتف

¹⁷⁷ النقفي. سعيد علي ببحوح. (2020) المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. ط1. القاهرة: مصر.

دار النهضة العربية ص153

¹⁷⁸ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص176

الذكية، ويتم تحديث المعلومات بشكل تلقائي وفي الوقت نفسه يوفر التطبيق معلومات عن المستندات والرسوم المطلوبة للخدمة المختارة.¹⁷⁹

وهذا بالإضافة إلى أعمال القاضي الولائية، التي يقوم بها بجانب قيامه بالفصل في الدعاوى المرفوعة أمامه، فقد تحول العمل الولائي في جميع محاكم الدولة إلى النظام الإلكتروني. فقد وضع العديد من البرامج الإلكترونية لجميع أنواع العمل الولائي. مثل: برامج كاتب العدل الإلكتروني وبرنامج طلبات العرائض، وأوامر الأداء الإلكتروني و طلبات شهادات لمن يهمله الأمر.

وجميع هذه الأنظمة الإلكترونية تضمنت خطوات وإجراءات تقديم الطلب ودفع الرسوم وتقديم المستندات المطلوبة لكل طلب، ثم الحضور في الموعد المحدد إلكترونياً، عن طريق الرابط الإلكتروني الذي يزوده به الموظف المختص إذا لزم الأمر، ثم يصدر الأمر الولائي ويستلم صاحب العلاقة نسخة إلكترونية منه. وبهذا النظام الإلكتروني أصبح القاضي يباشر عمله الولائي من أي مكان يكون فيه سواءً من مقر مكتبه في المحكمة أو من منزله، أو في أي مكان آخر. وهذه البرامج الإلكترونية نفسها موجودة في القضاء المحلي في إمارة أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة. وقد توجد بعض الاختلافات اليسيرة بين هذه الأنظمة الإلكترونية.¹⁸⁰

2. النيابات والتحول إلى نظام المحكمة الإلكترونية

يسري على النيابات العامة والنقاضي الجزائي ما يسري على المحاكم المدنية من وجوب التحول إلى النظام الإلكتروني. ونظام النقاضي الإلكتروني وعمل النيابة العامة: إما أعمال تدخل في سلطتها القضائية من تحقيق مع المتهم، وجمع الأدلة وتوجيه الاتهام، وإحالة القضية للمحكمة الجزائية، وما إلى هنالك من إجراءات المحاكمة الجزائية. وإما أعمال تدخل في سلطتها الإدارية، من اتخاذ القرارات المناسبة في الطلبات المعروضة على أعضاء النيابة من قبل المراجعين.

¹⁷⁹ الغانم. عبد العزيز سعد المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. مرجع سابق. ص 177

¹⁸⁰ النقبي. علي خميس، وسميران. محمد علي. النقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق ص 72

أ- عمل النيابة القضائي¹⁸¹

تحولت جميع الإجراءات في النيابة الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات إلى النظام الإلكتروني. فعن طريق النظام الإلكتروني أصبح الشاكي يقدم البلاغ الجنائي بطريقة إلكترونية إلى الشرطة أو النيابة، وتقوم الجهة المقدم إليها هذا البلاغ باتخاذ ما يلزم من إجراءات جزائية من الواجب عليها القيام بها، ليأخذ هذا البلاغ طريقه القانوني وينجز بشكل أسرع مثل تحقيق واستجواب الأطراف ومعاينة مكان الجريمة ورفع البصمات مثلاً. ثم تحيل هذه الجهة سواء الشرطة أم النيابة أوراق القضية كاملة للنسبة بشكل إلكتروني، ثم تبدأ عندها النسبة بعملها كذلك والقيام بالإجراءات اللازمة، من تحقيق مع المتهم وجمع الأدلة، ومخاطبة أي جهة أخرى وكل هذا يتم بشكل إلكتروني، ولها أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً أو تأمر بالإفراج عنه، فإذا انتهت النسبة من إجراءاتها، فإنها تتصرف في القضية إما بإحالتها للمحكمة وإما بحفظها لعدم كفاية الأدلة ويتم ذلك عبر النظام الإلكتروني.

كما يتم تبليغ المتهم إن كان غير محبوس بإحدى الوسائل الإلكترونية وأما إن كان محبوساً فيتم إخطار الشرطة بتبليغه، وكل ذلك يتم بشكل إلكتروني.

فإذا أحييت القضية للمحكمة، فلا بد من حضور النسبة جلسة المحاكمة، ثم بعد صدور الحكم، يتمثل دور النسبة في مراقبة الحكم الصادر عن المحكمة، فإذا كان سليماً ومطابقاً للقانون، فإنها تصادق عليه وتتفذه.

وكل هذه الأعمال وغيرها من أعمال النسبة القضائية تتم عبر النظام الإلكتروني الجزائي، الذي أعد من قبل الوزارة، وهو شامل لجميع أعمال النسبة العامة، ونسبة الاستئناف ونسبة النقض، ويستطيع وكيل النسبة عبر النظام الإلكتروني متابعة قضاياها من أي مكان سواء من مقر عمله في مبنى النسبة العامة، أو من منزله أو من أي مكان يكون موجوداً فيه.¹⁸²

¹⁸¹ موقع النسبة العامة الاتحادية: <https://www.pp.gov.ae>

¹⁸² النقبي. علي خميس، وسفيران. محمد علي. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق. ص 73

ب- عمل القاضي الجزائي

كما هو الوضع في القضايا المدنية، حيث يقوم القاضي المدني بإدارة الجلسة عبر نظام قضائي إلكتروني يتجلى في برامج الصوت والصورة، كذلك هو حال القاضي الجزائي. الذي ينظر في القضية في اليوم المحدد للجلسة مسبقاً بحضور أمين السر وعضو النيابة العامة هنا. حيث يواجه القاضي الاتهام للمتهم ويسمح له بالدفاع عن نفسه، كما يسمح للنيابة العامة بإبداء دفعها وطلباتها. ويدير القاضي بهذه الطريقة جميع الدعاوى المنظورة في ذلك اليوم. وفي حال كانت القضية جاهزة للحكم، يصدر القاضي حكمه فيها. و إذا لم تكن جاهزة تؤجل إلى موعد لاحق، لاستكمال النقص فيها ودراستها من قبل القاضي بشكل جيد، وبعد صدور الحكم بالشكل القانوني الإلكتروني يسمح كذلك للأطراف بالطعن في هذه الأحكام بعد استيفاء الشروط والإجراءات المطلوبة قانوناً، وكل ذلك بشكل إلكتروني.

وقد تم التوسع في هذا النطاق، بحيث أنه يجوز أن تباشر إجراءات المحاكمة عن بعد، في دائرة الإمارة التي توجد بها المحكمة المختصة، فإنه يجب أن يتم التنسيق مع الجهة المختصة في الإمارة التي يوجد فيها من يراد اتخاذ الإجراء في شأنه ويجوز استخدامها لتنفيذ الإنابة والمساعدات القضائية مع الدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل.¹⁸³

ج- عمل النيابة الإدارية

بتحول العمل القضائي برمته إلى النظام الإلكتروني، لابد للنيابة أيضاً أن تتم بشكل إلكتروني. فقد أصبح المواطنون يقدمون طلباتهم للنيابة إلكترونياً، ويدفعون الرسوم المطلوبة كذلك إلكترونياً. وتقوم النيابة بدورها بالاطلاع على هذه الطلبات، وتفصل فيها إلكترونياً. ومن هنا فقد أنشأت السلطة القضائية الاتحادية ممثلة بوزارة العدل "قسم النيابة العامة الاتحادية" وكذلك النيابة المحلية في دور القضاء في إمارة أبو ظبي وإمارة دبي وإمارة

¹⁸³ النقيي. سعيد علي بحبوح. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة . مرجع سابق. ص161

رأس الخيمة، من خلال الموقع الإلكتروني التابع لكل منها عبر شبكة الإنترنت، نظاماً إلكترونياً لشكاوى المتقاضين وإجراءات التقاضي الجزائي.

إذ يستطيع المستخدمون للنظام الإلكتروني الحصول على المعلومات المتوفرة باستمرار، عن موقف الدعاوى الجزائية المعروضة على النيابة، أو على المحاكم كما يستطيع المحامون والمواطنون تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوى. فيستطيع المحامي إرسال لوائح أو مذكرات أو مستندات عن الدعوى إلى القسم المسؤول عن تسجيل الدعاوى الخاصة بهم، ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها، دون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على المعلومات منهم. كما يقدم هذا النظام خدمات قانونية أخرى متنوعة منها: خدمة البحث عن الأحكام الصادرة فيما يتعلق بالشق الجزائي، ومنها توفير قاعدة بيانات بالإجراءات والأحكام والقوانين.¹⁸⁴

ثالثاً: جهود الدولة في التحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني

بدأت وزارة العدل الإماراتية خطوات خجولة في عام 2005 و2006 في سبيل التحول إلى النظام الإلكتروني، حيث إن هذه الخطوة ليست بالأمر السهل لحساسية القضاء من ناحية وتفرعاته الكثيرة من ناحية أخرى. فكان لابد بطبيعة الحال من الاطلاع على تجارب الدول السباقة للاستفادة منها في هذا المجال.

حيث قامت وزارة العدل بإصدار قوانين وتشريعات في سبيل التغيير القضائي وانتهاج النظام الإلكتروني. وقد تفاقمت الحاجة إلى النظام الإلكتروني بعد جائحة الكورونا التي اجتاحت العالم. فقد سارعت الإمارات خطواتها الأولى خلال هذه الجائحة لضمان سيادة العدالة. ومع بداية الأزمة أعلنت دائرة القضاء في أبو ظبي عن عقد أولى جلسات التقاضي عن بعد واستمرارية الأعمال التي اعتمدتها الدائرة، كما نظرت محكمة الأمور المستعجلة التجارية أربعة قضايا تجارية مستعجلة بحضور كافة الأطراف عبر تقنية الاتصال المرئي. وخلال عامي 2020 و2021 أوقفت معظم محاكم دولة الإمارات عقد الجلسات العامة في قاعات المحاكم وانتقلت إلى نموذج التقاضي عن بعد.

¹⁸⁴ النقيبي. علي خميس، وسميران. محمد علي. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق. ص74

ولقد كانت الوزارة تسير وفق خطط محكمة، كما كانت في خطتها تواكب ثلاثة مؤشرات تنافسية عالمية وهي:

1. مؤشر سهولة وصول الناس إلى مرفق العدالة

2. مؤشر كفاءة النظام القضائي

3. سيادة القانون

وكان لعمل الوزارة وفق هذا المنهج وهذه المؤشرات العالمية أن حصلت الدولة على المركز الثالث عالمياً فيما يسمى (محور إنفاذ العقود) الذي يتضمن الدعاوى التجارية من حيث بيان سرعة الإنجاز في مسألتين الأولى: كم يحتاج الشخص من الوقت لفتح مشروع تجاري والثانية: كم يحتاج المتقاضي من الوقت لإنهاء أي نزاع يصل إلى المحكمة من خلال البنك الدولي، وذلك في عام 2011 وكان محل التطبيق محاكم عجمان الاتحادية، كما تصدرت الدولة دول المشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نتائج التقرير السنوي لمؤشر سيادة القانون العالمي في عام 2020.¹⁸⁵ وما زالت تحافظ على مكانتها كواحدة من الدول ذات الأداء الأفضل في المنطقة مع استمرارها في تعزيز سيادة القانون حتى وقتنا الحاضر، ويتجلى ذلك في هدف دولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح في عام 2031 هي الأفضل في سيادة القانون وحفظ حق وكرامة الإنسان من خلال منظومة قضائية وتشريعية متقدمة ومدعومة بأحدث التكنولوجيا، تخدم المجتمع وتلبي احتياجات المستقبل.

لقد تنوع عمل الوزارات في المحاكم، حيث أنشأت الوزارة ما يعادل 48 برنامجاً قضائياً إلكترونياً يخدم 80% من قطاع العمل في مرفق العدالة وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نظام التقاضي الإلكتروني للقضايا المدنية والشرعية، ونظام التقاضي الإلكتروني للقضايا الجزائية، ونظام التوثيق والإشهادات الإلكترونية.¹⁸⁶

ولقد بلغ عدد المعاملات التي قدمت إلى إدارة كاتب العدل خلال عام 2021 (66500) معاملة وقد قدمت من خلال نظام العدالة الذكي، وبلغت نسبة المعاملات التي وقعت إلكترونياً 80% كما وظفت الخدمات

¹⁸⁵ وزارة العدل الإماراتية، مجلة الميزان، العدد رقم 253 يناير 2022 ص15

¹⁸⁶ وزارة العدل الإماراتية. مجلة الميزان. مرجع سابق ص15

الرقمية، وتكنولوجيا البلوك تشين في إجراءات التوثيق. كما أعلن وزير العدل في شهر آذار عام 2022 أمام المجلس الوطني الاتحادي أنه سيحول قريباً عمل جميع لجان التوجيه الأسري بالمحاكم الاتحادية للعمل الإلكتروني بشكل كامل.

وأما بالنسبة للجهات القضائية المحلية، فإنها وإن كانت مستقلة عن الوزارة من حيث الشؤون الإدارية والمالية والتقنية. إلا أن هنالك تعاوناً كبيراً بينها من جهة وبين الوزارة من جهة أخرى، ومما يدل على هذا وجود (مجلس التنسيق القضائي) برئاسة معالي وزير العدل. ويضم في عضويته ممثلين من دور القضاء المحلية (أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة). وكان لهذا المجلس دوره البناء في التنسيق بين دور القضاء المحلية. وبين الوزارة في مختلف أنواع العمل القضائي ومنه النظام الإلكتروني وتطبيقاته وآثاره وعقباته. و ذلك بهدف الوصول إلى نوع من التكامل في الخدمات القضائية المقدمة للجمهور، كما أن هناك زيارات متبادلة بين الوزارة وهذه الجهات القضائية المحلية، ومنها الزيارة التي قام بها وزير العدل العام لإمارة دبي في الشهر الأول عام 2021.¹⁸⁷

كما أن معالي الوزير أعلن أمام المجلس الوطني الاتحادي في شهر مارس لعام 2022 بأنه سيكون هناك ربطاً إلكترونياً بين المحاكم الاتحادية والمحلية في الربع الأخير من عام 2022.¹⁸⁸

لقد قامت الوزارة بالعديد من الجهود والخطوات، طبعاً أهم هذه الجهود القانونية التي سبق وتحدثنا عنها. وسأتحدث عن الجهود التقنية والجهود البشرية.

1- الجهود التقنية الإلكترونية

و قد تمثلت جهود وزارة العدل في هذه الناحية في المحاور الآتية :

أ- إمداد القضاة والموظفين وأعضاء النيابة بالأجهزة الإلكترونية اللازمة، مع إجراء البرمجة المطلوبة والتجهيز الكافي لهذه الأجهزة.

ب- التواصل والربط الدائم مع وزارة الاتصالات، الرفع من القدرة الاستيعابية لخطوط الإنترنت.

¹⁸⁷ وزارة العدل الإماراتية. مجلة الميزان. مرجع سابق ص13

¹⁸⁸ وزارة العدل الإماراتية. مجلة الميزان. العدد 255. مارس 2022 ص 20

- ت- وضع برامج حماية ضد القرصنة والاختراق، لحماية البرامج الإلكترونية القضائية.
- ث- تزويد قاعات المحاكم بالأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصال اللازمة لإتمام الجلسات الإلكترونية وغيرها من الأعمال القضائية الإلكترونية.
- ج- التعاون مع وزارة الداخلية في سبيل رد السجون بالأجهزة اللازمة وتخصيص قاعات مخصصة هناك، بهدف إجراء محاكمات إلكترونية مع المسجونين. دون الحاجة إلى انتقالهم إلى قاعات المحاكمة العادلة.
- ح- إنشاء نظام إلكتروني موحد لجميع المحاكم والنيابات الاتحادية.
- خ- الربط بين النظام الإلكتروني القضائي وبين مراكز الاتصال الإلكترونية الأخرى.
- د- تدريب الموظفين في أقسام تقنية المعلومات على البرامج الإلكترونية الحديثة.
- ذ- التعاقد مع شركات كبرى لها خبرة في الأنظمة الإلكترونية وذلك بهدف إعداد أنظمة وبرامج إلكترونية عالية الدقة. تتناسب مع طبيعة البيئة القضائية والقوانين المعمول بها في الدولة، وقد تضمنت العقود مع هذه الشركات أن يكون عملها مقسم إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي (إنشاء وتشغيل وتسليم) بحيث تقوم هذه الشركات بإعداد النظام الإلكتروني، ثم تشغيله والإشراف عليه خلال مدة محددة، مع تدريب العنصر المواطن على هذه الأنظمة والبرامج، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي تسليم المشروع لأيدي مواطنة تشغل وتدير هذه البرامج الإلكترونية.¹⁸⁹

2- الجهود البشرية

- العنصر البشري هو أهم ما يمكن العمل عليه للبداية، بأي خطوة جديدة ووزارة العدل الإماراتية بذلت قصارى جهدها في دعم العنصر البشري وتدريبه وتأهيله من خلال:
- أ- توظيف خبراء ومتخصصين في الأنظمة الإلكترونية.
- ب- إقامة الدورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة لتدريبهم على الأجهزة والبرامج الإلكترونية كل حسب اختصاصه.

¹⁸⁹ النقيب. علي خميس، وسميران. محمد علي. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق. ص 78

ج- عقد دورات خاصة موجهة للمحامين ومتدريهم متضمنة تدريبهم على كيفية استخدام البرامج الإلكترونية وطرق رفع الدعوى وحضور الجلسات، وذلك من خلال قسم التدريب في الوزارة.

د- عقد دورات مماثلة للموظفين بما يخدم عملهم ويزيد من مهاراتهم وقدراتهم على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.

هـ- إنشاء مراكز بيانات متخصصة، فقد أنشئ مركز بيانات متخصصة في مدينة العين، متخصص بالدعاوى الجزائية، ومركز مشابه في العاصمة أبو ظبي، خاص بنظام الدعاوى المدنية والشرعية. وتعيين أشخاص متخصصين في الأنظمة الإلكترونية للعمل في هذه المراكز.

و- تعاقد الوزارة مع مراكز الخدمات مثل (تسهيل، تدبير) وغيرها.

وذلك بغرض مساعدة المتقاضين الذين لا يجيدون التعامل مع الأنظمة الإلكترونية حيث تم تدريب موظفي هذه المراكز للقيام بمساعدة هذه الشريحة من المتقاضين وتقديم طلباتهم الإلكترونية بسهولة.

ولا يخفى على أحد أنه بالإضافة إلى الجهود البشرية والتقنية الإلكترونية لابد من ميزانية مالية هائلة تخدم هذه الجهود وترفعها بالمصاريف اللازمة، ومما يدل على ضخامة الجهود المالية التي قدمتها الوزارة أن تكلفة تجهيز قاعة واحدة في المحكمة بالأنظمة الإلكترونية قد تصل إلى 500 ألف درهم إماراتي وقد استطاعت الوزارة أن تتغلب على الجهود المالية المطلوبة من خلال إشراك القطاع الخاص في تطوير المنظومة القضائية الإلكترونية، وفق برنامج مشترك بين الوزارة والقطاع الخاص. قائماً على مبدأ المشاركة في المصروفات والايادات وكذلك من خلال حسن اختيار الأجهزة الإلكترونية من حيث الدقة وقلّة التكلفة وبهذا استطاعت الوزارة أن تقلل التكاليف المالية بقدر المستطاع.¹⁹⁰

ولابد في هذا المقام من التذكير بالجهود التي بذلتها دولة الإمارات، في سبيل توفير الحماية الأمنية والجنائية للمحكمة الإلكترونية. حيث قامت بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، مواكبة بذلك توجهات الدولة في التوسع بالتعاملات الإلكترونية في مختلف مناحي الدولة ومؤسساتها في سبيل تعزيز مقومات الأمن المعلوماتي.

¹⁹⁰ النقي. علي خميس، وسميران. محمد علي. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. مرجع سابق. ص 78

قامت هيئة تنظيم الاتصالات "TDRA"¹⁹¹ في دولة الإمارات بتوقيع "140" اتفاقية تعاون مشترك مع مختلف الجهات في الدولة ومن بينها القطاع الخاص، وخاصة المصرفي منها وذلك لتوفير خدمات رقابية للمواقع الإلكترونية ضد أي محاولات اختراق أو تشويه ومراقبة الأنظمة ضمن الشبكة الداخلية للجهات. حيث أفادت الهيئة بأن الفضاء الإلكتروني للإمارات تعرض خلال العام 2015 لـ 111/ هجمة إلكترونية حيث استهدفت معظمها القطاع الحكومي، حيث سجلت الإحصائيات 740 ألف فيروس هاجم الفضاء الإلكتروني للدولة.¹⁹² ولم يغفل المشرع الإماراتي كذلك عن تجريم الأفعال الواقعة على البيانات والنظم التقنية وتفصيلها، وتحديد عقوبتها بالتفصيل، حماية للبيانات وتشجيعاً للأفراد والمؤسسات والاستثمارات حتى يعتمدوا على التعاملات الإلكترونية في شتى مجالات الحياة، مثل جريمة التزوير لمستندات معترف بها معلوماتياً، جريمة تعطيل الوصول إلى الوسائل أو البرامج أو المعلومات أو الشبكات، جريمة إنشاء موقع أو نشر معلومات عبر الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للإتجار بالبشر . وغيرها الكثير من الجرائم الواقعة على النظم التقنية والأدوات المستخدمة بها.

وفي نهاية المطاف تبين أن القضاء الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة يرتكز على أساس قانوني ومتمين، حيث صدرت مجموعة من القوانين التي حددت إجراءات المحكمة الإلكترونية وبهذا الصدد قد قامت وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء الموقع الإلكتروني الخاص بها باسم <http://maj.gov.ae> احتوى في صفحة إلكترونية تضم العديد من الخدمات الإلكترونية، التي تخدم المجتمع القانوني والجمهور وموظفي الوزارة. وأهم الخدمات الإلكترونية التي يقدمها الموقع رفع الدعاوى إلكترونياً، والكتاب بالعدل الإلكتروني، والقاضي الإلكتروني والعديد من الخدمات الإلكترونية التي تقدم للجمهور والمجتمع القانوني.¹⁹³

¹⁹¹ هيئة تنظيم الاتصالات "TDRA": هي الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسست وفقاً للرسم بقانون اتحادي رقم 3/ لعام 2003 يتمحور دورها في تأمين خدمات اتصالات متميزة وتطوير قطاع الاتصالات بما يضمن للإمارات مكانة إقليمية وعالمية رائدة في قطاع الاتصالات

¹⁹² جريدة الإمارات اليوم. بتاريخ 23 ديسمبر 2015 <https://www.emaratalyoum.com>

¹⁹³ النقيب. سعيد علي بحبوح. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة . مرجع سابق. ص 203

المطلب الثاني : المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي

يعتمد القضاء في السعودية على أحكام الشريعة الإسلامية وهو سلطة مستقلة. فقد أنشئت رئاسة قضاء واحدة في المنطقة الغربية بمكة المكرمة عام 1926 حيث ظهرت بذرتها الأولى في عهد الملك عبد العزيز آل سعود. ثم تطورت تدريجياً إلى أن صدر عام 2007 مرسوم ملكي بنظام القضاء الجديد. وقد أحرزت المملكة المركز /11/ في مؤشر (مواعمة الإطار القانوني للأعمال الرقمية) وفي مؤشر كفاءة الإطار القانوني للطعن في اللوائح تقدمت /11/ مركزاً ليصبح ترتيبها ال /18/ عالمياً، وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2019 حققت المملكة المركز /16/ عالمياً متقدمة /8/ مراكز عن العام السابق في مؤشر الاستقلال القضائي. وفيما يتعلق بمؤشر كفاءة الإطار القانوني لتسوية النزاعات، قفزت المملكة /4/ مراكز لتحل في الترتيب ال /17/ عالمياً. سأتطرق لدراسة المحكمة الإلكترونية في السعودية في:

أولاً: موقف القضاء السعودي من المحكمة الإلكترونية.

ثانياً: مراحل الدعوى الإلكترونية.

أولاً: موقف القضاء السعودي من المحكمة الإلكترونية.

صدر مرسوم ملكي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله (م/78) في يوم 19/9/1428هـ يقتضي الموافقة على نظام قضائي جديد، ونظام جديد لديوان المظالم وعلى آلية عمل هذه الأنظمة وهي الانظمة المطبقة إلى اليوم و يحتوي نظام القضاء الجديد على عدة تغيرات في المجالات التالية:

1. استقلال القضاء: أكد هذا النظام أن لا سلطة على القضاة والقضاء إلا للشريعة الإسلامية، كما أعطى هذا النظام حصانة للقضاة ضد العزل إلا في ما نص عليه وبينه هذا النظام، كما وسع دائرة حرية القاضي وأخذ موافقتهم عند نقلهم إلى وظائف أخرى. كما لا تجوز مخاصمتهم بسبب أعمال وظيفتهم إلا وفق الشروط والقواعد الخاصة بتأديبهم.

2. المجلس الأعلى للقضاء: حدد النظام الجديد مما يتكون المجلس الأعلى للقضاء، مهامه، توقيت انعقاده، وميزانيته وقرر أن تكون له أمانة عامة ولائحة داخلية تحدد أعماله ومهامه.

3. **المحاكم:** تتكون المحاكم حسب نظام القضاء من المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى (الابتدائية) وهي: المحاكم العامة والمحاكم الجزائية ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم التجارية والمحاكم العمالية

4. **ولاية المحاكم:** تختص المحاكم بالفصل في جميع القضايا، وفق قواعد اختصاص المحاكم المبينة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.

5. **القضاة :** يحدد النظام شروط وأنظمة تعيين القضاة وترقيتهم وأنظمة تقاعدهم وحقوقهم ورواتبهم، نقلهم وندبهم وإجازاتهم وواجباتهم ونظام التفتيش على أعمالهم.

6. **وزارة العدل:** يوضح النظام مهام وزارة العدل ويقر إنشاء مركز للبحوث ويحدد نظام اختيار وكيل وزارة العدل.

7. **كتاب العدل:** يحدد النظام وزير العدل مسؤولاً عن إنشاء كتاب العدل وتحديد دوائر اختصاصها، وتكوينها كما يحدد مهام كتاب العدل، وبعض الأنظمة الخاصة بها وأنظمة تعيين كتاب العدل والتفتيش عليهم.

8. **النظام المطبق في المحاكم:** يرى علماء القضاء السعودي أن النظام المطبق أقرب ما يكون للنظام الانجلوسكسوني "common law" وكذلك يأخذ من القانون اللاتيني قبل أن تكون هذه القوانين، لذلك تتفرد المملكة العربية السعودية بوجود نظام قانوني متميز.

9. **مركز تهيئة الدعوى:** تم تدشين المركز في عام 2022، يعمل على رفع جاهزية ملف القضية، وتقديم الإسناد القضائي للدوائر القضائية، بالكوادر البشرية اللازمة بالمهارات والمعرفة القانونية والموضوعية، لتشغيل المركز وتحسين جودة مخرجات الدوائر القضائية وسرعة إنهاء القضية.

ويعد من أهم أهداف المركز:

أ- تفعيل منظومة القضاء المؤسسي.

ب- تحسين طريقة و جودة تقديم الخدمات العدلية.

ج- الوصول لمستوى عال من رضا المستفيدين.

د- رفع الكفاءة التشغيلية للمحاكم و الدوائر القضائية.

ويعد من أهم الخدمات التي يقدمها المركز:

أ- الدراسة الأولية لملف القضية.

ب- إدارة التبليغات والإشعارات.

ج- تلخيص ضبوط الجلسات والمذكرات.

د- صياغة مسودة الأحكام.

هـ - خدمة تهيئة طلبات الإفلاس وحصر وتحديد أولويات التكامل مع الجهات الخارجية.

ونستطيع القول أنه في عام 1422هـ - 1423هـ تم إصدار أول نظام إلكتروني للمحاكم وسمي بالنظام الشامل، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداءً من تسجيل الدعوى القضائية وإجراء التبليغ الإلكتروني وانتهاءً بإصدار الحكم القضائي،¹⁹⁴ وقد بدأ العمل به في المحاكم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تسجيل الدعوى إلكترونياً وإحالتها إلى الدوائر القضائية المختصة.

المرحلة الثانية: وقد بدأ العمل بها في أواخر عام (1427 - 1428هـ) وهي ضبط وإصدار الصكوك للقضايا اللانهائية.

المرحلة الثالثة: ضبط وإصدار الصكوك للقضايا الجنائية وقد بدأ العمل بهذه المرحلة تقريباً أواخر عام 1429هـ. وقد استمر العمل بهذا النظام الشامل في أروقة المحاكم حتى عام 1440هـ. حيث أعلن السيد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني عن إطلاق نظام (ناجز المحاكم).

¹⁹⁴ منديل. أسعد فاضل . التقاضي عن بعد دراسة قانونية. مرجع سابق . ص117

وناجز منصة إلكترونية تابعة لوزارة العدل السعودية.¹⁹⁵ مهمتها توحيد الإجراءات القضائية وإنجاز المعاملات العدلية إلكترونياً وتشمل كلاً من (وكالة الشخص المقدم - إصدار وكالة إلكترونية - التحقق من وكالة - طلب تسجيل وكالة). بهدف تسهيل خدمات المحاكم المقدمة للمستفيدين من مواطنين ومقيمين وأصحاب الأعمال وتشمل الخدمات التالية (القضايا - صحيفة الدعوى - المواعيد المسجلة للقضايا - الاستعلام عن موعد قضية). لتسهيل إنجاز معاملاتهم في كل من الوكالات والمحاكم والتفويض والعقارات والمحامين والانتهاءات وعقود الزواج. وطبق نظام ناجز في 177/ محكمة من محاكم الدرجة الأولى في السعودية لتوحيد الإجراءات المعمول بها في سائر المحاكم في المملكة في 78/ إجراء.

في عام 2021 تم التوجيه بإتاحة الخدمات القضائية الإلكترونية لحاملي هوية زائر، لتمكينهم من الاستفادة من جميع خدمات القضاء المتاحة من خلال بوابة ناجز و يأتي هذا التوجيه بعد التعاون مع مركز المعلومات الوطني وفي إطار جهود الوزارة لتوفير خدماتها لجميع المستفيدين بسهولة ويسر وتمكين الجميع من حق الوصول للقضاء بشكل إلكتروني بالكامل دون الحاجة لمراجعة المقرات العدلية.

وفي تشرين الثاني 2022 وجه وزير العدل بإطلاق 11/ خدمة إلكترونية قضائية جديدة من خلال بوابة ناجز، لتبلغ الخدمات العدلية المقدمة عن بعد أكثر من 150/ خدمة عبر البوابة والخدمات التي ستتاح للمستفيدين هي (خدمة إيداع مذكرة الدفاع الأولى، والتحقق من سريان الوكالة أثناء سير القضية).

وعرض المرفقات على بوابة ناجز واستحداث حالات جديدة لطلب الالتماس والاعتراض إضافة إلى خدمات تحضير الأطراف من بوابة ناجز. وعرض بيانات التكاليف لدى الدائرة وتفعيل حساب المحامين والربط مع قيم والسماح لمصفي التركة وناظر الوقف بتقديم طلبات على القضية وإضافة الوقف كطرف من أطراف الدعوى.

في كانون الأول 2022 أعلنت وزارة العدل عن إطلاق خدمة توثيق وصية إلكترونياً عبر بوابة ناجز. وفي 27 آب عام 2023 دشنت وزارة العدل البورصة العقارية السعودية. وهي منصة متكاملة لإدارة الثروة العقارية تقدم خدمات تداول ورهن وتمويل العقارات إضافة إلى خدمات فرز ودمج العقارات باستخدام الهوية

¹⁹⁵ بوابة ناجز . <https://najiz.moj.gov.sa>

العقارية وخدمة الإفراغ العقاري. وفي 22 تشرين الأول عام 2023 دشّن وزير العدل في السعودية الدكتور وليد الصمعاني خدمات الرعاية الأسرية بهدف الحفاظ على كيان الأسرة وتحقيق العدالة الوقائية وفقاً لنظام الأحوال الشخصية وأوضحت وزارة العدل أنه تم تفعيل خدمة طلبات الحضانة ويمكن الاستفادة منها عبر منصة ناجز "najiz.sa" في خطوات ميسرة تختصر الوقت والجهد على المستفيدين. وهذا النظام أصدر للتقاضي وتوابعه فقط وبقي العمل سارياً على النظام الشامل من الناحية الإدارية حتى عام 1442هـ.

ثم بعد ذلك صدر نظام "مراسلات" الخاص الذي يهدف إلى ربط العمل الإلكتروني بين جهات الوزارة دون الحاجة إلى البريد الورقي. وإلى تنظيم الوارد والصادر وانتقال كافة البيانات الموجودة في النظام السابق إلى ملفاته ليتم إيقاف العمل على النظام الشامل بشكل كلي في ذلك الوقت.

كما أصدرت الوزارة عام 1423هـ منصة "تقاضي الإلكتروني عن بعد" وتدرجت في تفعيل العمل بها وفق مراحل محددة و بحسب توزيع المحاكم، ثم قامت بتوحيد الإجراءات وإصدار عدة تحديثات بعد تطويرها ورفع سقف مميزاتها مراعية في ذلك كافة احتياطات المستفيدين.

ثانياً: مراحل الدعوى الإلكترونية

تمر الدعوى الإلكترونية بمراحل متعددة حتى حصول المتقاضيين على حكم في هذه الدعوى.

1- مرحلة قيد الدعوى

مرحلة قيد الدعوى في النظام السعودي كما في باقي الأنظمة القضائية هي الخطوة الأولى في الإجراءات القضائية حيث يتم تسجيل الدعوى في المحكمة المختصة تتضمن هذه المرحلة عدة إجراءات ضرورية لضمان سير القضية بشكل قانوني.

حيث أنه عن طريق الأنظمة الإلكترونية المتاحة للعمل في حينه (ناجز أو النظام الشامل) فقد كان الاختصاص حينها للمحاكم ذاتها. فالمدعي يتقدم بصحيفة دعواه حيث يتم تجهيز ملف القضية بعد استكمال كل الشروط المطلوبة من قبل الموظف في قسم صحائف الدعوى، ومن ثم إحالة القضية إلى الدائرة القضائية المختصة. وقد

ذكرت سابقاً كيف أنه وفي مرحلة متقدمة دشنت وزارة العدل (مركز تدقيق الدعوى) ومقره الرياض. وكيف حقق هذا المركز العديد من الأهداف والمتطلبات وفي ذلك أيضاً قامت الوزارة باختصار تصانيف الدعاوى من 1300/ إلى 300/ تصنيف بمختلف أنواع المحاكم وأصبح للمحاكم العامة 50/ تصنيف أيضاً.¹⁹⁶

2- مرحلة تبليغ الخصوم .

التبليغ الإلكتروني للخصوم في النظام السعودي متاح ويشمل عدة وسائل بما في ذلك الرسائل النصية والبريد الإلكتروني والحسابات الإلكترونية الحكومية. كما يمكن استخدام هذه الوسائل لتبليغ الخصوم بأي إجراء قضائي يتعلق بهم. وقد وافق مجلس الوزراء على تعديل بعض مواد نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) تاريخ 1435/1/22 هـ المتضمن ما يأتي:

أ- تعديل المادة الحادية عشرة وذلك بإضافة فقرة 2/ ليصبح النص كالآتي:

1) يكون التبليغ بوساطة المحضرين بناء على أمر القاضي أو طلب الخصم أو إدارة المحكمة ويقوم الخصوم أو وكلائهم بمتابعة الإجراءات، وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى إذا طلب ذلك.

2) يجوز استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية ويترتب عليها ما يترتب على التبليغ بالطرق الأخرى.

3) يجوز الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة للمحضرين.

ب- تعديل المادة الثانية عشر¹⁹⁷ وذلك بإضافة عبارة "ويجوز اجراؤه في أي وقت كان عن طريق إحدى الوسائل الإلكترونية" إلى عجز المادة لتصبح بالنص الآتي (لا يجوز إجراء أي تبليغ في مكان الإقامة

¹⁹⁶ الأحمدى. عادل. علي. (2024) التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. المجلة العربية للنشر العلمي. الإصدار

السابع. ع63. ص303. الأردن: مركز تميم للدراسات والأبحاث

¹⁹⁷ السديس. عاصم عبد الله، والسحيباني. إياد محمد. (1447هـ). نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية مع الفهارس. المملكة العربية السعودية. الجمعية العلمية القضائية السعودية.

قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها ولا في أيام العطل الرسمية. إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من القاضي ويجوز اجراؤه في أي وقت إذا كان عن طريق إحدى الوسائل الإلكترونية).

ج- تعديل المادة الثالثة عشر وذلك بإضافة فقرتين تحملان رقم 2/ والرقم 3/ لتصبح بالنص الآتي:

1) يجب أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين، إحداها أصل والأخرى صورة، وإذا تعدد من وجه إليهم تعين تعدد الصور بقدر عددهم، ويجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية:

أ- موضوع التبليغ وتاريخه، باليوم والشهر والساعة التي تم فيها.

ب- الاسم الكامل لطالب التبليغ ورقمه وهويته ومكان إقامته ومكان عمله والاسم الكامل لمن يمثله.

ج- الاسم الكامل للمدعى عليه.

د- اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها.

هـ- اسم من سلمت إليه صورة التبليغ.

و- توقيع المحضر على كل من الاصل والصورة .

2) يكون التبليغ الإلكتروني بإحدى الوسائل الآتية: الرسائل النصية المرسلّة عبر الهاتف المحمول الموثق

أو البريد الإلكتروني أو أحد الحسابات المسجلة في أي من الانظمة الآلية الحكومية.

3) يجب أن يشتمل التبليغ الإلكتروني على رقم هوية الشخص المراد تبليغه، ورقم الدعوى ومكانها. ويكتفى

بالنسبة إلى أجهزة الإدارات الحكومية برقم الدعوى ومكانها. وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل التبليغ

على نسخة إلكترونية من صحيفة الدعوى أو رابط إلكتروني للوصول إليها.

د- تعديل المادة السادسة عشر وذلك بإضافة عبارة أو كان بإحدى الوسائل الإلكترونية المنصوص عليها

في الفقرة 2/ من المادة الثالثة عشر من النظام إلى عجز المادة لتصبح بالنص الآتي: (يكون التبليغ

نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه ولو في غير مكان إقامته أو عمله أو كان بإحدى الوسائل

الإلكترونية المنصوص عليها في الفقرة 2/ من المادة الثالثة عشرة من النظام).

3- مرحلة الخصومة الإلكترونية

مرحلة الخصومة الإلكترونية هي جزء من نظام التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، وهي تتيح إمكانية إجراء جميع مراحل النزاع بدءاً من تقديم الدعوى وحتى إصدار الحكم بشكل كامل عبر الإنترنت. وتستخدم هذه المرحلة منصات وخدمات إلكترونية لتبادل المستندات وإجراء الجلسات وتقديم الأدلة مما يسهل على الخصوم عملية التقاضي ويوفر الوقت والجهد.¹⁹⁸

وسيجري عقد الجلسات عن طريق نوعين من التقاضي: (جلسة المرافعة عبر الاتصال المرئي أو عن طريق الترافع الإلكتروني).

ولقد أطلقت وزارة العدل منصات رقمية مساندة للقاضي وأطراف الدعوى منها:

- أ- منصة خبرة: لتسريع عمل الخبراء وتقديم الطلبات الخاصة بالخبرة وتقليص أمد التقاضي.
 - ب- منصة تراضي: المصالحة هي البديل المفضل اجتماعياً واقتصادياً لتسوية المنازعات عبر مصالحين مؤهلين ومتخصصين ضمن إجراءات مؤسسية وشراقات فاعلة.
- ومنصة تراضي هي منصة إلكترونية تابعة لمركز المصالحة بوزارة العدل تهدف إلى تمكين أطراف، مصالحين ووزارة العدل والمصلحين المسجلين من الالتقاء الواقعي أو الافتراضي لممارسة عملية المصالحة بشكل مؤقت بالكامل. بدءاً من تقديم طلب المصالحة وحتى انتهائه بوثيقة صلح أو تقرير تعذر الوصول إلى اتفاق. تتيح المنصة للمستخدمين من مختلف أنحاء السعودية التقديم إلكترونياً لطلب الصلح وذلك من خلال: (واجهة سهلة الاستخدام - مجموعة من المصلحين المعتمدين - إجراءات موثقة رسمياً - حلول ودية)

4- مرحلة إصدار الحكم وتسليمه

أطلقت وزارة العدل خدمة (صكوك الأحكام والإنهاءات الإلكترونية) اعتباراً من تاريخ 1440/10/17هـ بشكل تدريجي على المحاكم مما يتيح للمستفيدين إمكانية استلام صكوك الأحكام والإنهاءات بشكل إلكتروني عبر

¹⁹⁸ العليان. خالد إبراهيم. (2025). ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي. المجلة العربية للنشر العلمي. الإصدار الثامن. ع: 85/39. المملكة العربية السعودية. جامعة المجمعة.

رسالة ترد للهاتف المحمول دون زيارة المحكمة حيث تم الاستغناء عن إصدار الصكوك الورقية للأحكام والإنهاءات بشكل عام والاكتفاء بحفظ معلوماتها إلكترونياً، وإتاحتها من خلال قناة التكامل الحكومية "GSB"¹⁹⁹ التابعة لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) وذلك من خلال خدمة التحقق من صك الحكم وللجهات الأخرى بالتحقق من خلال بوابة ناجز والرد آلياً من أنظمة الوزارة بصحة المعلومات وحالة تفاصيل الصك.

كما تم إنشاء إدارة جديدة تعنى بالدعاوى والأحكام بالمحاكم ضمن الهيكل التنظيمي للمحاكم. تنهض بمتابعة القضايا منذ لحظة دخول المترافع المحكمة إلى تسليمه نسخة الحكم النهائي، بإجراءات إلكترونية ميسرة. تهدف الإدارة إلى الإشراف على إجراءات قيد الدعوى والطلبات وإجراءات تسليم الأحكام وحفظ الوثائق والمحفوظات من خلال إجراءات إلكترونية متكاملة.

وتتصّل إدارة الدعاوى والأحكام بمجموعة من المهام أبرزها إعداد التقارير الدورية عن أنشطة وإنجازات الإدارة والوحدات الإدارية المرتبطة بها، والصعوبات التي تواجهها واقتراح تطوير الأداء فيها، إضافة إلى الإشراف على أقسام قيد الدعوى، وأعمال تسليم الأحكام والوثائق والمحفوظات إلى جانب تسليم صور الأحكام وتزليلها بالصيغة التنفيذية إلى المستفيدين وتجهيز طلبات الاستئناف أو التدقيق قبل تحويل ملف القضية إلى محكمة

الاستئناف.²⁰⁰

¹⁹⁹ قناة التكامل الحكومية "GSB" : أنشئت القناة في عام 2009 وهي قناة موحدة تهدف إلى تفعيل تبادل الخدمات الحكومية المشتركة بين الجهات إلكترونياً بشكل دقيق وسريع وآمن مثل السجل التجاري والصكوك العقارية والملف الصحي الإلكتروني ورخص المنشآت وأوامر الدفع وغيرها

²⁰⁰ الاحمدي. عادل، علي. التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. مرجع سابق. ص 307

واستناداً إلى قانون التقاضي الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد قمت بوضع مسودة نصوص قانون للتقاضي الإلكتروني في سورية عليها تكون خطوة يمكن الاستئناس في هذا المجال

نصوص مقترحة لقانون التقاضي الإلكتروني السوري

إن مجلس الشعب

بناءً على أحكام الدستور، واستناداً إلى ضرورة تطوير المنظومة القضائية بما يتوافق مع التحول الرقمي، وانطلاقاً من الحاجة إلى إحداث محكمة الكترونية تعتمد وسائل التقنية الحديثة في التقاضي.

أقر مايلي :

الباب الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: التعاريف

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية الواردة في معرض تطبيق أحكام هذا القانون المعنى المبين بجانب كل منها :

الدولة: الجمهورية العربية السورية

الوزارة: وزارة العدل

الوزير: وزير العدل

المحكمة الإلكترونية: محكمة تباشر اختصاصاتها القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر منصة رقمية معتمدة.

المنصة القضائية الإلكترونية: نظام إلكتروني مركزي لإدارة الدعوى القضائية وإجراءاتها رقمياً.

التوقيع الرقمي: توقيع إلكتروني معتمد قانوناً يثبت هوية الموقع وسلامة المستند الإلكتروني.

الهوية الرقمية: وسيلة تعريف إلكترونية رسمية صادرة عن الجهة المختصة، تعتمد لإثبات شخصية المتقاضين ووكلائهم.

الجلسة الافتراضية: جلسة قضائية تعقد بواسطة الاتصال المرئي المباشر، وتتمتع بذات الحجية والضوابط المقررة للجلسات الحضرية.

الباب الثاني: تشكيل المحكمة واختصاصاتها

المادة الثانية: إنشاء المحكمة

تتشأ محكمة تسمى (المحكمة الإلكترونية السورية) وتتبع السلطة القضائية، ويجوز أن تكون محكمة مستقلة أو دائرة ضمن إحدى المحاكم القائمة، ويحدد الوزير تشكيلها وأقسامها بقرار يصدر عنه.

المادة الثالثة: مقر المحكمة

يحدد المقر الافتراضي للمحكمة ضمن المنصة القضائية الإلكترونية، ويعد مقرها التقني مركزاً لإدارة بياناتها وسجلاتها، مع إمكانية تخصيص مقر مادي للدعم التقني والإداري.

المادة الرابعة: اختصاص المحكمة

تختص المحكمة بالنظر في الدعاوى الآتية:

1. المنازعات المدنية والتجارية التي يمكن نظرها إلكترونياً دون إخلال بالضمانات القضائية.
2. منازعات التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.
3. المنازعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية ذات الطابع غير الجسيم، وفق ما يحدده نظام المحكمة.
4. دعاوى التنفيذ المتعلقة بالأحكام الرقمية، بما في ذلك الحجزات الإلكترونية.
5. الدعاوى الجزائية ويصدر قرار من الوزير بتحديددها.
6. أي دعاوى أخرى يصدر قرار من الوزير باعتبارها قابلة للتقاضي الإلكتروني.

المادة الخامسة: حجية الإجراءات الإلكترونية

تتمتع الإجراءات التي تتم من خلال المنصة القضائية الإلكترونية بذات الحجية القانونية للإجراءات التقليدية، متى استوفت الشروط التقنية والأمنية المحددة بالنظام التنفيذي.

الباب الثالث : إجراءات التقاضي الإلكتروني

المادة السادسة: رفع الدعوى

1. ترفع الدعوى إلكترونياً عبر المنصة وفق نموذج إلكتروني معتمد.
2. ترفق لائحة الدعوى بالمستندات الرقمية والتوكيلات المصدقة إلكترونياً.
3. يعد تسجيل الدعوى عبر المنصة بمثابة قيد رسمي لها.

المادة السابعة: التبليغات

1. يتم التبليغ عبر البريد الإلكتروني المعتمد، أو الرسائل النصية، أو الحساب الشخصي للمتقاضي على المنصة.
2. يعد التبليغ صحيحاً من تاريخ إشعار الاستلام الإلكتروني.
3. يجوز إجراء التبليغ الورقي عند تعذر الوسائل الإلكترونية.

المادة الثامنة: تبادل المذكرات والطلبات

1. يتم تبادل المذكرات إلكترونياً حصراً عبر المنصة.
2. تعد المذكرات مودعة ومنتجة لآثارها القانونية بمجرد تسجيلها على حساب الطرف المقابل.

المادة التاسعة: المستندات الرقمية

1. للمستندات الإلكترونية الموقعة بالتوقيع الرقمي حجية المستندات الرسمية ما لم يثبت خلاف ذلك.

2. تقبل المحكمة الأدلة الرقمية بجميع أنواعها وفق معايير سلامة البيانات.

الباب الرابع: الجلسات الإلكترونية

المادة العاشرة: انعقاد الجلسات

1. تعقد الجلسات افتراضياً باستخدام وسائل الاتصال المرئي المعتمدة.
2. للمحكمة تقرير علنية الجلسة أو سريتها وفقاً للقانون.
3. للمحكمة تحويل الجلسة الإلكترونية إلى جلسة حضورية عند الضرورة.

المادة الحادية عشر: ضبط الجلسة وتوثيقها

1. يتم تسجيل الجلسات إلكترونياً، ويرفق التسجيل بمحضر الدعوى.
2. لمحضر الجلسة الإلكتروني ذات الحجية القانونية المقررة للمحضر الورقي.

المادة الثانية عشر: التحقق من الهوية

يجري التحقق من هوية المشاركين في الجلسة باستخدام الهوية الرقمية أو وسائل تحقق تقنية تعتمدها الوزارة.

الباب الخامس: الأحكام والطعون

المادة الثالثة عشر: الأحكام الإلكترونية

1. تصدر الأحكام إلكترونياً، وتوقع بالتوقيع الرقمي للقاضي.
2. تبلغ الأحكام إلكترونياً للأطراف، ويبدأ ميعاد الطعن من اليوم التالي للتبليغ.

المادة الرابعة عشر: الطعن الإلكتروني

تقدم الطعون بالإجراءات ذاتها المتبعة في رفع الدعوى الإلكترونية، وتطبق أحكام القوانين النافذة المتعلقة بطرق

الطعن .

الباب السادس: التنفيذ الإلكتروني

المادة الخامسة عشر: تنفيذ الأحكام

يجري تنفيذ الأحكام إلكترونياً، ويشمل ذلك :

1. إصدار أوامر الحجز الإلكتروني.
2. التبليغات وإشعارات التنفيذ عبر المنصة.
3. إدارة المزادات والعروض الرقمية وفق لوائح خاصة.

الباب السابع: أمن البيانات وسريتها

المادة السادسة عشر: حماية البيانات

تلتزم المحكمة بتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني، وبحماية بيانات المتقاضين وسلامة السجلات الإلكترونية.

المادة السابعة عشر: سرية المعلومات

1. تعتبر بيانات الدعوى سرية ويحظر الاطلاع عليها دون إذن قضائي.
2. يعاقب كل من يعبث أو يزور البيانات الإلكترونية وفق القوانين النافذة.

الباب الثامن: أحكام ختامية

المادة الثامنة عشر: النظام التنفيذي

يصدر الوزير اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، بما في ذلك:

1. شروط العمل الإلكتروني
2. المعايير التقنية
3. ضوابط الأمن السيبراني
4. إجراءات التحقق الرقمي

المادة التاسعة عشر: النفاذ

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التأصيلية المقارنة حول المحكمة الإلكترونية، يمكن القول بأن التحول نحو العدالة الرقمية لم يعد خياراً ترفيلاً أو استجابة ظرفية، بل أصبح ضرورة ملحة تملّحها متغيرات الواقع وتطور التكنولوجيا وازدياد الحاجة إلى عدالة أكثر سرعة وفاعلية وشمولاً. لقد تناولنا في هذا البحث جذور المحكمة الإلكترونية وتأصيلها من حيث المفهوم والنطاق والمشروعية القانونية ثم قارناها بالمحاكم التقليدية من حيث البنية، الإجراءات، والضمانات القانونية. مستندين في ذلك إلى نماذج تشريعية متعددة وممارسات قضائية متنوعة لاسيما الدول التي قطعت شوطاً مهماً في هذا المجال.

وقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية :

- 1- إن اعتماد المحكمة الإلكترونية، يسهم في تسريع إجراءات الفصل في المنازعات القضائية . بما يحقق قدراً أكبر من الكفاءة والفعالية في العمل القضائي.
- 2- إن المحكمة الإلكترونية تؤدي دوراً مهماً في خفض التكاليف الإدارية والإجرائية المرتبطة بسير الدعوى، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أطراف النزاع.
- 3- إن تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية يعزز مبدأ سهولة الوصول إلى العدالة من خلال تبسيط الإجراءات وتمكين المتقاضين من متابعة قضاياهم بوسائل رقمية.
- 4- إن المحكمة الإلكترونية رغم مزاياها، تواجه تحديات قانونية تتعلق بضمان مبدأ العلنية وصون حقوق الدفاع بما يتوافق مع متطلبات المحاكمة العادلة.
- 5- وجود تحديات تقنية وبشرية، تتمثل في التحقق من الهوية الرقمية وضمان أمن المعلومات والحاجة إلى تطوير البنية التحتية التقنية وتأهيل الكادرين القضائي والإداري عبر برامج تدريب مستمرة.

وقد أظهرت المقارنة بين المحكمة التقليدية والإلكترونية، أن المستقبل يتجه حتماً نحو التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في القضاء، إلا أن هذا الانتقال لا يمكن أن يتم دون الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة، وعلى رأسها استقلال القضاء، وضمانات التقاضي العادل، وحقوق المتقاضين.

لذا فإن المحكمة الإلكترونية ليست مجرد بديل تقني، بل هي رؤية جديدة لإدارة العدالة، تدمج بين الأصالة القانونية والمعاصرة التكنولوجية. وتستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والاجراءات السائدة بما يحقق توازناً بين الفعاليات والضمانات وبين السرعة والعدالة. ولم نجد فروقاً ذات أهمية بين مصطلح المحكمة الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني وقد أوجب الباحثين على الخلط الشديد بينهم، بالإضافة إلى عدم وجود اجتهادات قضائية بسبب حداثة موضوع البحث.

التوصيات

1. سنّ تشريع خاص بالمحكمة الإلكترونية أو تعديل قوانين نافذة: يُوصى بأن يبادر المشرع السوري إلى إصدار قانون خاص ينظم عمل المحكمة الإلكترونية، أو على الأقل إدراج تعديلات جوهرية ضمن قوانين أصول المحاكمات وقانون البينات وقانون التنظيم القضائي تتضمن تعريف المحكمة الإلكترونية وآلية انعقادها ووسائل الإثبات الرقمية وأسلوب إصدار الأحكام وتنفيذها إلكترونياً.
2. البدء بإطلاق محكمة إلكترونية تجريبية في مدن كبرى (دمشق - حلب) تختص بنوع محدد من القضايا المدنية أو التجارية، لاختبار النظام الإلكتروني وضبط التحديات التقنية والقانونية قبل التوسع.
3. تأسيس بنية تحتية رقمية قضائية وطنية
4. عقد دورات تدريبية متخصصة للقضاة والمحامين وموظفي المحاكم.
5. إضفاء الحجية القانونية على الأدلة الرقمية: من الضروري أن يعيد المشرع السوري تنظيم قواعد الإثبات في القضايا المدنية والجزائية.
6. تعديل نظام التبليغ القضائي ليشمل التبليغ الإلكتروني: بما يسمح باستخدام البريد الإلكتروني الرسمي، الرسائل النصية أو بوابة عدلية إلكترونية، كطرق تبليغ معترف بها قانوناً مع وضع شروط وصول التبليغ وموثوقيته.
7. تحديد مسؤوليات الجهات القضائية في البيئة الرقمية: يُوصى بتحديد دور كل من القاضي والنيابة وكاتب المحكمة والمحامي في إطار المحكمة الإلكترونية وبيان حدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم في إدارة الدعوى إلكترونياً لضمان عدم المساس بالضمانات الأساسية للمحكمة العادلة.
8. الربط التشريعي بين المحكمة الإلكترونية وباقي الإدارات الرسمية: على المشرع وضع أساس قانوني لتكامل المحكمة الإلكترونية مع باقي الدوائر الرسمية، بما يسمح بتبادل المعلومات وتبسيط الإجراءات القانونية رقمياً.

9. إقرار مبدأ العدالة الرقمية كمبدأ دستوري وتوجيهي: يُوصى بأن ينص المشرع ضمن الدستور السوري على القوانين النازمة للقضاء على مبدأ العدالة الرقمية، بما يضمن أن يكون التحول الإلكتروني جزءاً من الحق الدستوري في التقاضي والوصول إلى العدالة.

10. مواكبة التحديثات التقنية عبر تشريع مرن وقابل للتطوير: على المشرع صياغة نصوص قانونية مرنة وغير جامدة، تتيح لوزارة العدل والسلطة القضائية تطوير أنظمتها الرقمية باستمرار بما يتماشى مع تطور التكنولوجيا ومتطلبات العدالة الحديثة.

11. إشراك المجتمع القانوني السوري في صياغة المشروع: يُوصى بتشكيل لجنة وطنية تضم قضاة ومحامين وأساتذة جامعات وتقنيين وقانونيين، لصياغة مشروع المحكمة الإلكترونية بشكل تشاركي يراعي الخصوصية السورية ومتطلبات الانتقال الرقمي في ظل التحديثات الحالية.

12. ضمان عدالة الوصول إلى المناطق الريفية والمهمشة: يجب توفير تقنية بديلة في المناطق التي تفتقر للبنية التحتية الرقمية، كافتتاح مراكز قضائية مساعدة مجهزة بخدمة الإنترنت، ومساعدة فنية مجانية لتقليل الفجوة الرقمية لضمان حق التقاضي.

13. إطلاق بوابة عدلية إلكترونية شاملة للمواطنين: توصى وزارة العدل بإطلاق منصة إلكترونية عامة تتيح للمواطنين الاطلاع على القضايا الخاصة بهم وتقديم الطلبات والشكاوى وتحميل الوثائق ومتابعة المرافعات إلكترونياً خاصة بالقضايا غير الجنائية.

المصادر والمراجع

المراجع العامة:

1. الفقه الإسلامي وأدلته. الدكتور وهبه الزحيلي، ج4. دمشق. سورية. دار الفكر دمشق (2020)
2. مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي ج2. د عبد الرزاق السنهوري. بيروت. لبنان. دار احياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي. ص6 (1953)
3. شرح قانون أصول المحاكمات المدنية. ج1. د. محمد واصل. دمشق. سورية. منشورات جامعة دمشق. كلية الحقوق ص319 (2006-2007)
4. مجمع اللغة العربية، 1999م

المراجع الخاصة:

1. التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. د. خالد ممدوح ابراهيم - ط:1 - الاسكندرية: مصر. دار الفكر الجامعي. (2008)
2. المحاكم الإلكترونية إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. نادية جمال أبو طالب. ط:1. عمان: الأردن. الآن ناشرون وموزعون. (2018)
3. التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي بين النظرية والتطبيق. خالد حسن أحمد. ط:1 الاسكندرية : مصر. دار الفكر الجامعي . (2020)
4. التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق. القاضي حازم محمد الشرعة. ط:1. عمان: الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. (2010)
5. المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة. عبد العزيز سعد الغانم. الرياض: المملكة العربية السعودية. دار جامعة نايف للنشر. (1439هـ-2017م)

6. أثر المعلوماتية في الدعوى المدنية. أحمد رزاق نايف ط1. بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية (2018)

7. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. القاضي الدكتور سعيد علي بحبوح النقي ط1. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية (2020)

الرسائل الجامعية:

1. إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق. محمد عصام الترساوي. أطروحة دكتوراه. قسم القانون العام. كلية الحقوق. القاهرة: مصر. جامعة عين شمس. (2019)

2. أحكام التقاضي الإلكتروني. طارق عبد الله صالح العمر. أطروحة دكتوراه. قسم الفقه المقارن. المعهد العالي للقضاء. الرياض: السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (1430هـ-1431هـ)

3. التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم المدنية - دراسة تحليلية مقارنة. دانا عودة اسماعيل. رسالة ماجستير. قسم القانون الخاص. كلية القانون. اقليم كردستان العراق. جامعة السليمانية. (2017)

4. أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً للقانون الأردني. لين الدباس. رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص51 (2021)

5. نظام التقاضي عن بعد وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي. مريم محمد الشامسي. رسالة ماجستير. قسم القانون الخاص. كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة. (2022)

6. خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية. زيد كمال محمود الكمال، رسالة ماجستير. كلية الحقوق. الاسكندرية : مصر. جامعة الإسكندرية. (2018)

7. إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي. سنان الظهوري. بكالوريوس في القانون. الإمارات العربية المتحدة. جامعة الشارقة كلية القانون. (2019-2020)

8. المحكمة الإلكترونية كوسيلة للتقاضي الإلكتروني. صايم خديجة، وعنتر هيبية. مذكرة مكمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون خاص. جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، كلية الحقوق، الجزائر. (2023)

المقالات العلمية:

1. التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات. حنان عبده علي أبو شام. المجلة العربية للنشر العلمي. ع 18. جامعة السودان المفتوحة (2020)
2. المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق د. صفاء أوتاني. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، مج 28، ع1 (2012)
3. التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. عادل علي الاحمدي. المجلة العربية للنشر العلمي. الاصدار السابع. ع63. الأردن: مركز تميم للدراسات والأبحاث (2024)
4. المحاكم الإلكترونية إلى أين؟. رشا علي الدين احمد. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. ع78. المنصورة: مصر. جامعة المنصورة. كلية الحقوق. (2021)
5. اعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة في التبليغات القضائية في التشريع الفلسطيني. محمد فاروق الأحمد، وضرغام أمطير. مجلة الحقوق. ع4، للسنة 49. جامعة الكويت. (2025)
6. مدى مساهمة المحكمة الإلكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية. براهيمية آسية. مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية. العدد الخاص. عين تموشنت: الجزائر. جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت. (ديسمبر 2021)
7. الاحتفاظ بمحاضر الجلسات وملفات القضايا إلكترونياً. صالح البلاونة، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية. ع77. عمان، الأردن. (2024)
8. التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن. مراد بنار. مجلة القانون والأعمال. ع17. المغرب. جامعة الحسن الأول. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. (2018)

9. نحو قضاء إداري إلكتروني. عبد الناصر عبدالله أبو سمهدانة. مجلة العلوم الإنسانية. مج19. عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم. غزة: فلسطين. جامعة الأزهر. (2017)
10. احتياجات تطبيق آلية التقاضي عن بعد وأثرها في مبادئ العدالة. إيمان البو مهدي. مجلة الجامعة العراقية. ع7. مج74. العراق (2025)
11. الحماية المعلوماتية للمحاكمة عن بعد. أمل الحباشنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. ع8. مج3. مؤسسة بربدو للخدمات التعليمية بالمملكة المتحدة. (2022)
12. المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق - دراسة مقارنة. معجوط خديجة. مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث. ع11. المغرب. (2023)
13. العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة - دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. عبد اللطيف دحية. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية. ع3. مج6. عمان، الأردن. (2025)
14. أوجه استعمال الدعوى المدنية الإلكترونية والعوارض الإجرائية في القانون الأردني. عماد الربابعة. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. مج8. ع2. المركز الجامعي سي _ الحواس _ بركة في الجزائر. (2025)
15. التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن. عبد المؤمن شجاع الدين. مجلة البحوث والدراسات القضائية والقانونية. ع12. وزارة العدل وحقوق الإنسان اليمن. (2025)
16. مدى حجية الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية في قانون البينات الفلسطيني. د محمد نظمي صعاينة. مجلة جامعة الأزهر. مج19. ع خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم. غزة. فلسطين. ص242 (2017)
17. التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة. محفوظ عبد القادر. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 12، ع3، جامعة بجاية، الجزائر. (2021)

18. التزوير الإلكتروني بين التشريع التقليدي وآليات المواجهة الحديثة. احمد عبد العال. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. الإصدار 70. تا 2025/2/5. (2025)

19. ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي. خالد العليان. المجلة العربية للنشر العلمي AJSP. الإصدار 8. ع85. الأردن. (2025)

20. نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري. سورية غربي. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية. مج18. ع1. (2023)

21. التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي. إيمان القثامي. مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية. ع84. (2021)

22. التقاضي عن بعد والمحكمة الإلكترونية. مصطفى قريفة، ووسام البكورش. مجلة الجبل العلمية. ع3. كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة الزنتان، ليبيا. (2021)

23. حماية الخصوصية المعلوماتية للمتقاضين أثناء المحاكمة عن بعد أمام المحاكم الإماراتية. مصطفى قنديل. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون. ع2. السنة السابعة. الإمارات العربية المتحدة. (2022)

24. إجراءات التقاضي عن بعد في ضوء قانون الإجراءات المدنية الإماراتي ولائحته التنظيمية وفق آخر التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم /18/ لعام 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم /33/ لعام

2022 - دراسة مقارنة. جواهر الكتبي، وعلي تركي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. مج20. ع3. (2023)

25. مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته. نصيف جاسم محمد الكرعوي، وهادي حسين الكعبي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج 8، ع 1، ص226، بابل: العراق، جامعة بابل، كلية القانون (2016)

26. التقاضي الإلكتروني والتعارض مع مبدأ المساواة بين المتقاضين. حاتم الليلي. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. مج6. ع1. مركز ابن العربي للثقافة والنشر. فلسطين. (2026)

27. التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة. حسام محمد نبيل. مجلة لغة العصر العدد 199. القاهرة : مصر (2017)

28. التقاضي في المحكمة الإلكترونية. رباب محمود عامر. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية. ع 25. الكوفة: العراق. جامعة الكوفة. (2019)

29. التقاضي الإداري الإلكتروني للنظام القانوني الأردني - دراسة مقارنة. ماجد احمد صالح العدوان. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون. مج3. ع1. جامعة طيبة. كلية الحقوق المملكة العربية السعودية. (2020)

30. إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم ودوائر التنفيذ. سهل العتوم. مجلة قاف للدراسات. ع1. مج2. إريد. الأردن (2023).

31. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر. أشرف جودة محمد محمود. مجلة الشريعة والقانون. ع35. ج 3. القاهرة : مصر، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون (2020)

32. التقاضي عن بعد دراسة قانونية. أسعد فاضل منديل. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. مج 7، ع 21، العراق : جامعة الكوفة، كلية القانون (2014)

33. النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني السوري رقم 4/ الصادر بتاريخ 2009/2/25، دراسة قانونية مقارنة. حنان مليكة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج 26. ع2. (2015)

34. التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة. علي خميس النقبی، ومحمد علي سميران مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. مج 19. ع1. السودان. جامعة أم درمان الإسلامية. (2023)

35. نظام التقاضي الإلكتروني - آلية الإنجاح الخطط التنموية. لیلی عصماني. مجلة المفكر. ع 13. فهرس. وهران : الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية

36. التقاضي الإلكتروني والية التطبيق دراسة مقارنة. عمر لطيف العبيدي. مجلة جامعة تكريت. مج1.

ع3. ج1. تكريت: العراق. جامعة تكريت كلية الحقوق (2017)

الدوريات:

1. المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس

(الإدارة الجديدة والحكومة الإلكترونية). محمد الألفي. دبي. دولة الإمارات العربية المتحدة. (2007).

2. ضرورة التحول نحو التقاضي الإلكتروني في لبنان. ربي الحيدري. مركز الأبحاث والدراسات في

المعلوماتية القانونية. الجامعة اللبنانية. (2023)

3. دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة - قراءة في الواقع الحالي والنتائج المتوقعة.

القاضي حاتم جعفر. مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار. محكمة الإسكندرية الاقتصادية. مصر

(فبراير 2015).

4. وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 لعام 2021 الكود 3.

5. وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 لعام 1992، الكود رقم 17.

6. وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط2 لعام 2021 ، الكود رقم 17 ، صدر بتاريخ

2017/5/30

7. وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث والدراسات ط12 . لعام 2021. صدر بتاريخ 6 / 2 / 2019 م

8. وزارة العدل الإماراتية. إدارة البحوث و الدراسات ط12 لسنة 2021 ، الكود رقم 4. صدر بتاريخ

2021/9/2

9. وزارة العدل الإماراتية، مجلة الميزان، العدد رقم 253 يناير 2022

10. وزارة العدل الإماراتية. مجلة الميزان. العدد 255. مارس 2022

قائمة القوانين

1. قانون التوقيع الإلكتروني السوري رقم 4/ عام 2009

2. قانون التوقيع الرقمي وخدمات التقنية السوري رقم 7/ 2023
3. قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1/ عام 2016
4. قانون التحكيم السوري رقم 4/ لعام 2008
5. قانون أصول المحاكمات الإماراتي رقم 14/ لعام 2023
6. قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم 90/ لعام 1983
7. نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية لعام 2021
8. قانون التجارة والمعاملات الإلكترونية السوري رقم 3/ لعام 2014
9. قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم 12/ لعام 1950
10. قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم 15/ لعام 2004

المواقع الإلكترونية

1. جريدة الإمارات اليوم. بتاريخ 23 ديسمبر 2015 <https://www.emaratayoum.com>
2. بوابة ناجز. <https://najiz.moj.gov.sa>
3. مواقع وزارة العدل الإماراتية <https://maj.gov.ae>
4. موقع إمارة دبي www.dxbpp.gov.ae
5. هل يمكن للذكاء الاصطناعي ان يحل مكان القاضي في المحكمة؟ القمة العالمية للحكومات. تم الاسترجاع 22/ نيسان/ 2026 الرابط: <https://www.worldgovernmentssummit.org>
6. سنغافورة: نموذج عالمي للتكامل بين القانون والتنمية. سلطان، حنيديب. تم الاسترجاع 23/ نيسان/ 2026 الرابط: <https://maal.com>
7. قرار وزير العدل الإماراتي/259/ لعام 2019 بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي الإلكتروني والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. احمد الجمل. رواق الجمل. 15/تموز/2025. الساعة 09:15. الرابط: <https://ahmadazimelgamel.blogspot.com>

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية	6
المبحث الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها	7
المطلب الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية ومقوماتها	8
أولاً: تعريف المحكمة الإلكترونية	8
ثانياً: المصطلحات المشابهة للمحكمة الإلكترونية	10
ثالثاً: مقومات المحكمة الإلكترونية	13
1. المتطلبات التشريعية للمحكمة الإلكترونية	13
2. المتطلبات البشرية والفنية للمحكمة الإلكترونية	23
3. المتطلبات الحماية التقنية والجزائية للمحكمة الإلكترونية	30
المطلب الثاني: خصائص المحكمة الإلكترونية ومشروعيتها	34
أولاً: خصائص المحكمة الإلكترونية	34
1. الخصائص القضائية للمحكمة الإلكترونية	34
2. الخصائص الفنية للمحكمة الإلكترونية	36
ثانياً: مشروعية المحكمة الإلكترونية	41
المبحث الثاني: تأصيل الجدل حول المحكمة الإلكترونية وضماناتها	43
المطلب الأول: الاتجاهان المؤيد والمعارض للمحكمة الإلكترونية	44

44	أولاً: الاتجاه المؤيد للمحكمة الإلكترونية
46	ثانياً: الاتجاه المعارض للمحكمة الإلكترونية
49	المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في المحكمة الإلكترونية
56	الفصل الثاني: الدعوى القضائية بين الإلكترونية والتقليدية
58	المبحث الأول: الدعوى بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية
59	المطلب الأول: أركان الدعوى وإجراءاتها بين المحكمة الإلكترونية والتقليدية
60	أولاً: أركان الدعوى الإلكترونية والتقليدية
62	ثانياً: إجراءات الدعوى بين الإلكترونية والتقليدية
83	المطلب الثاني: طرق الإثبات بين الدعوى الإلكترونية والتقليدية
83	أولاً: الشهادة الإلكترونية
86	ثانياً: المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني
86	1.المحررات الإلكترونية وحجيتها
88	2.التوقيع الإلكتروني وحجيته
94	المبحث الثاني: التطبيقات العربية للمحكمة الإلكترونية
95	المطلب الأول: المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي الإماراتي
95	أولاً: الأساس القانوني للقضاء الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة
103	ثانياً: المحاكم والنيابات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة
109	ثالثاً: جهود الدولة في التحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني
115	المطلب الثاني: المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي

115	أولاً: موقف القضاء السعودي من المحكمة الإلكترونية
119	ثانياً: مراحل الدعوى الإلكترونية
124	نصوص مقترحة لقانون التقاضي الإلكتروني السوري
129	الخاتمة
131	التوصيات
133	المراجع
141	الفهرس